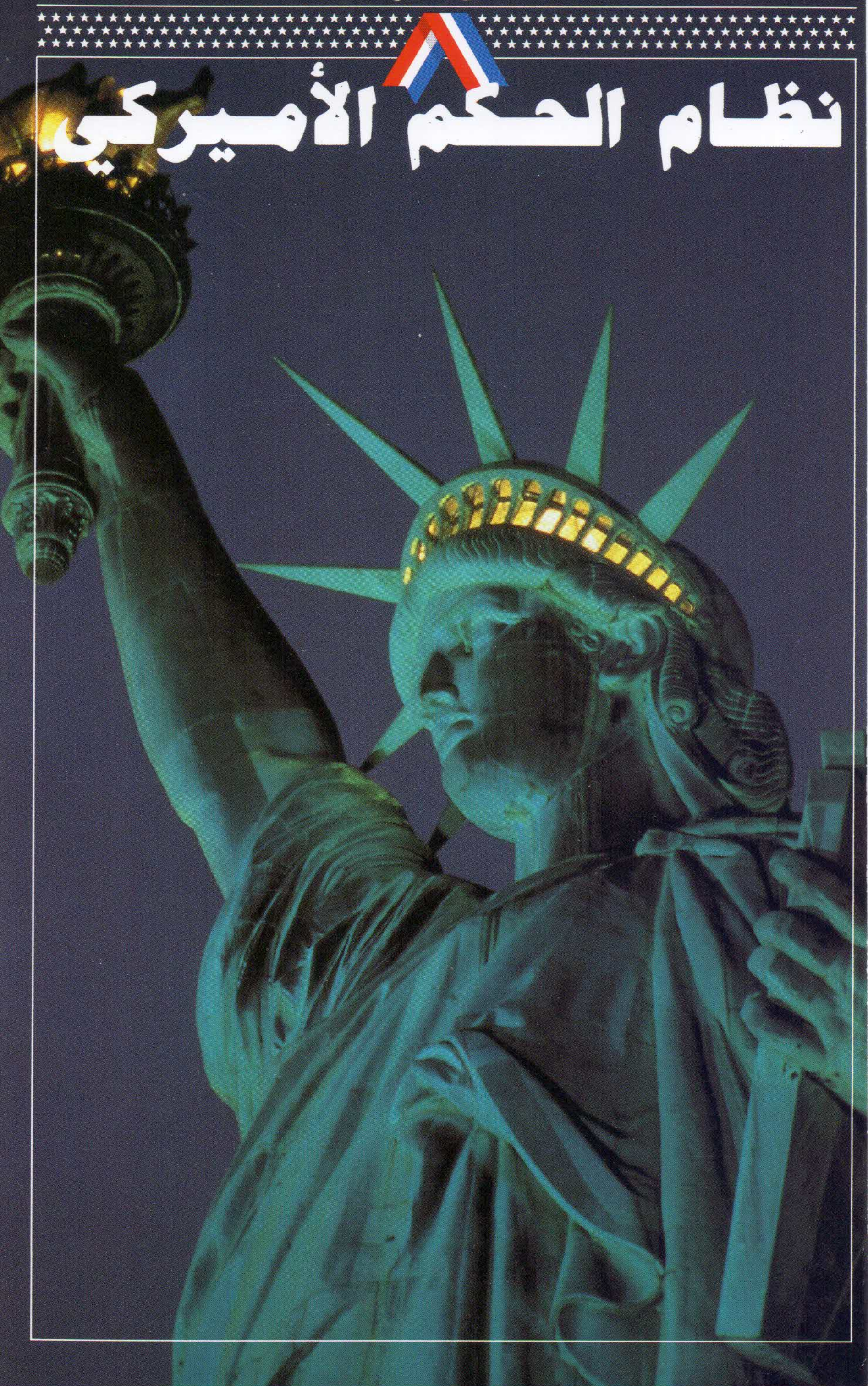
موجز

نظام الحكم الأميركي





موجـــز

نظـام الحـكم الأمـيركي

وزارة الخـارجيـة الأميـركيـة



نظـام الحـكم الأمـيركي

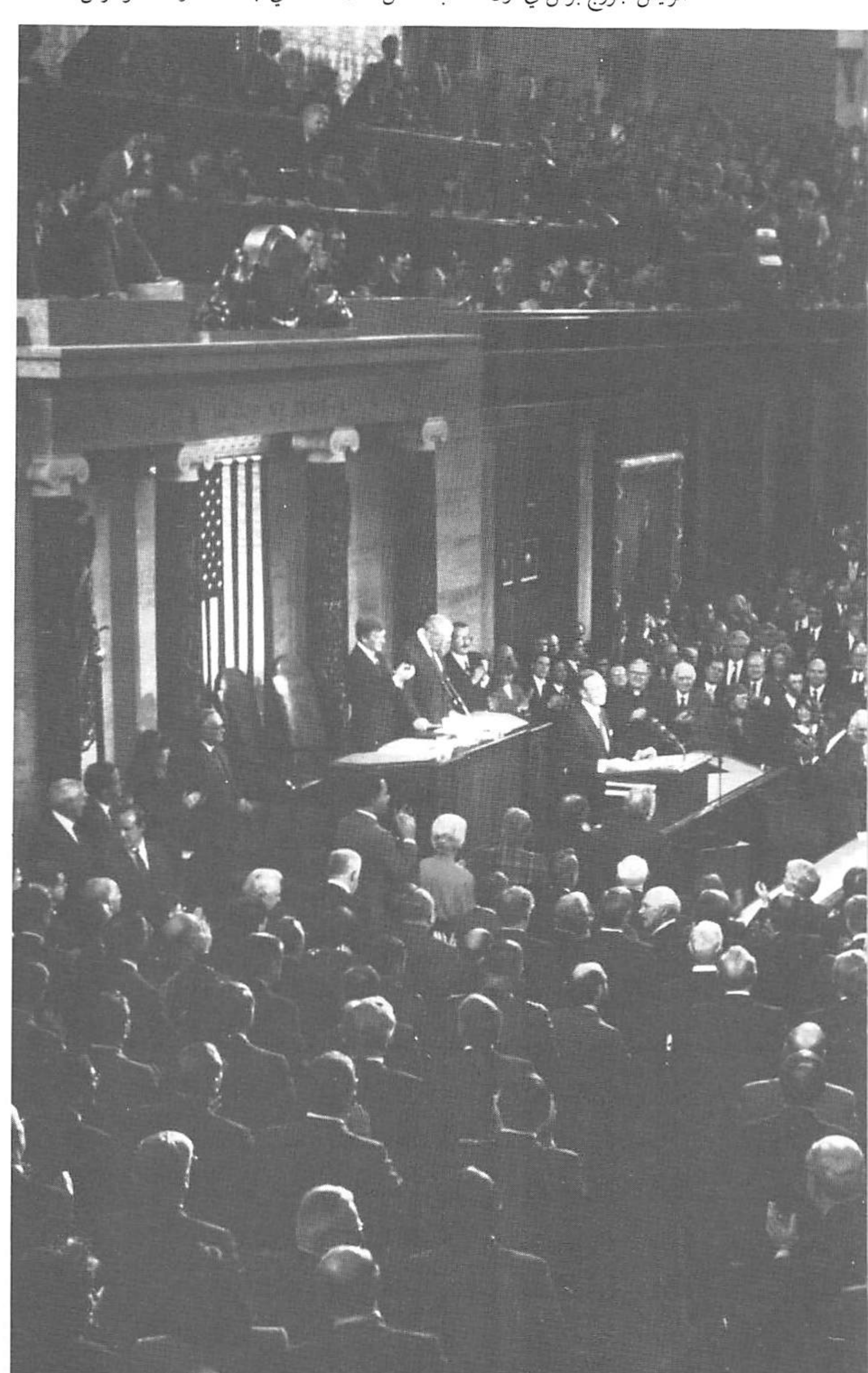
المحتويات

الفصل الأول



الدستور :
وثيقة لكل الأجيال

الرئيس جورج بوش في أول خطاب له عن حال الاتحاد في جلسة مشتركة للكونغرس .



’’ . . . دستور قصد به أن يدوم لأجيال قادمة ، وأن يتكيف ، تبعاً لذلك ، مع مختلف تقلبات الشؤون الإنسانية ‘‘

جون مارشال
كبير القضاة بالمحكمة العليا
ماكلوش ضد ميريلاند ، ١٨١٩

أساس الجمهورية الأميركية

دستور الولايات المتحدة هو الأداة الأساسية للحكم الأميركي ، وهو القانون الأعلى للبلاد . ومنذ أكثر من قرنين ، يوجّه هذا الدستور تطوّر المؤسسات الحكومية ، ويوفر الأساس للاستقرار السياسي والحرية الفردية والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي فيها .

والدستور الأميركي هو أقدم دستور مكتوب نافذ المفعول في العالم ، كما أنه يشكل نموذجاً يحتذيه عدد من الدساتير في مختلف أنحاء العالم . ويعود سبب ديمومة هذا الدستور إلى بساطته ومرونته . ومع أن ما قُصد به أصلاً كان توفير إطار لحكم أربعة ملايين نسمة في ثلاث عشرة مستعمرة شديدة الاختلاف والتباين تقع كلها على ساحل المحيط الأطلسي ، فإن أحكامه الأساسية كانت على قدر كبير من سلامة التفكير بحيث تلبى الآن ، ولم يُدخل عليها سوى ستة وعشرين تعديلاً ، حاجات أكثر من ٢٤٠ مليون شخص

في خمسين ولاية هي الآن أكثر تبايناً واختلافاً من المستعمرات السابقة وتمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادىء .

ولم يكن السبيل المفضي إلى الدستور خالياً من العقبات وسهلاً . وصحيح أنه تمت صياغة مسودة له في عام ١٧٨٧ ، لكن ذلك لم يحصل إلا بعد مناقشات ومداولات مكثفة وبعد تجربة في الحكم الفدرالي استمرت ست سنوات . فقد كانت المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة المنتشرة على طول الساحل الشرقي لما يعرف اليوم بالولايات المتحدة قد أعلنت استقلالها عن انكلترة في عام ١٧٧٦ . وقبل عام من ذلك اندلعت الحرب بين المستعمرات وبريطانيا العظمى ، حرب استقلال استمرت ستة أعوام مريرة . وأثناء تلك الحرب وضعت هذه المستعمرات ، التي أصبحت تطلق على نفسها اسم « الولايات المتحدة الأميركية » ، ميثاقاً جمعها كلها في دولة واحدة . وقد تبنى مؤتمر للولايات عقد في عام ١٧٧٧ هذا الميثاق الذي سمي بـ « وثيقة الاتحاد والوحدة الدائمة » ، وتم التوقيع عليه رسمياً في تموز / يوليو ١٧٧٨ . وأصبح الميثاق ملزماً عندما صادقت عليه آخر تلك الولايات ، وهي ولاية ماريلاند ، في آذار / مارس ١٧٨١ .

أقامت « وثيقة الاتحاد » رابطة غير وثيقة العرى بين الولايات ، وأنشأت حكومة فدرالية ذات سلطات محدودة جداً . ففي المجالات الحساسة أمثال شؤون الدفاع والمالية العامة والتجارة ، كانت الحكومة الفدرالية تحت رحمة الهيئات التشريعية في الولايات . ولم يكن هذا الترتيب مما يفضى إلى الاستقرار أو القوة . وفي غضون وقت قصير ــ أقل من ست سنوات ــ بدا ضعف الاتحاد جلياً للجميع . فمن الناحيتين السياسية والاقتصادية كانت الدولة

الجـــديدة تقـارب حالـة الفـوضى . وكـما قال جورج واشنـطن ، فإن الولايـات الثـلاث عشرة لم يكن يربطها سوى « حبل من رمال » .

في ظل تلك الأوضـاع السيئـة تمت صياغـة دستـور الـولايات المتحدة . ففي شباط / فبراير ١٧٨٧ وجّه « الكونغرس القاري » ، وهو الهيئة التشريعية للجمهورية آنذاك ، دعوة إلى جميع الولايات كي توفد مندوبين عنها إلى مدينة فيلادلفيا لإعادة النظر في أحكام « وثيقة الاتحاد » . والتأم المؤتمر الدستوري ، أو الفدرالي ، في ٢٥ أيار / مايو ١٧٨٧ في « قاعة الاستقلال » التي تم فيها تبني « إعلان الاستقـلال » قبل ١١ عاماً ، في ٤ تموز / يوليو ١٧٧٦ . ومع أن تفويض المندوبين كان محصوراً بتعديل « وثيقة الاتحاد » ، قرر هؤلاء إغفال تلك الوثيقة وشرعوا في وضع ميثاق لنظام حكم جديد كلياً ، وأكثـر مركـزية . وأنجـزت الـوثيقة الجديدة وهي الدستور في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٧٨٧ وتم تبنيها رسمياً في الرابع من آذار / مارس ١٧٨٩ .

وكـان فى عداد المندوبين الخمسة والخمسين الذين صاغوا نص الدستور غالبية الزعماء البارزين ، أو « الآباء المؤسسين » ، في الدولة الجـديدة . وكـان المنـدوبـون يمثلون مجمـوعة واسعة من المصالح والاهتمامات والخلفيات والمواقع الحياتية . إلا أنهم اتفقوا كلهم على هدف أساسي واحد عبروا عنه في مقدمة الدستور وهو :

« نحن شعب الـولايات المتحدة ، رغبة منا في إقامة اتحاد أكثر كمالًا ، وفي توطيد العدالة ، وضمان الاستقرار الداخلى ، وتوفير سبل الـدفاع المشترك ، ونشر الازدهار ، وتأمين نعم الحرية لنا ولأجيالنا القـادمة ، نضع ونرسم هذا الدستور للولايات المتحدة الأميركية » .

وكان هدف الدستور الأساسي إيجاد حكومة قوية منتخبة تستجيب مباشرة لإرادة الشعب . ولم ينشأ مفهوم الحكم الذاتي لدى الأميركيين آنذاك ؛ فقد كان هناك بالفعل نوع من الحكم الذاتي في انكلترا في ذلك الوقت . ولكن الدرجة التي ألزم فيها الدستور الولايات المتحدة بحكم الشعب كانت فريدة ، وحتى ثورية ، بالمقارنة مع أنظمة الحكم الأخرى التي كانت قائمة في العالم وقتئذ .

ويختلف الدستور اختلافاً شديداً عن وثيقة الاتحاد في أنه أنشأ حكماً مركزياً ، أوفدرالياً ، قوياً يتمتع بسلطات واسعة في مجال تنظيم العلاقات بين الولايات ، ويتحمل وحده المسؤولية في مجالات أمثال الشؤون الخارجية والدفاع .

وقد تبين للعديد من الناس أنه كان من الصعب قبول المركزية . فالذين استوطنوا أميركا كانوا في معظمهم من الأوروبيين الذين غادروا أوطانهم هرباً من القمع والاضطهاد السياسي أو الديني ، ومن النظم الاقتصادية غير المرنة التي كانت تسود « العالم القديم » والتي كانت تقيد الإنسان في موقع حياتي معين بغض النظر عن مهارته أو طاقته . وكانت الحرية الشخصية موضع تقدير بالغ من قبل أولئك المستوطنين الذين كانوا يحاذرون أية سلطة ـ لاسيما سلطة الحكومة ـ قد تحد من حرياتهم الفردية . وكانت الخشية من سلطة مركزية قوية شديدة إلى درجة أن ولاية رود أيلاند امتنعت عن إيفاد مندوبين إلى فيلادلفيا اعتقاداً منها أن حكومة قوية تتولى السلطة في كل أنحاء البلاد قد تشكل تهديداً لقدرة مواطنيها على تولي شؤونهم بأنفسهم .

وكان التنوع الهائل في الدولة الجديدة عائقاً كبيراً أيضاً في وجه الوحدة . فأفراد الشعب الذين خولهم الدستور انتخاب الحكومة المركزية وضبطها كانوا مختلفين جداً في أصولهم ومعتقداتهم

ومصالحهم . وقد جاءت غالبية هؤلاء من انكلترة لكن البعض هاجر أيضاً من السويد والنرويج وفرنسا وهولندا وبروسيا وبولندا وبلدان عديدة أخرى . وكانت معتقداتهم الدينية متنوعة وموضع تمسك شديد في معظم الحالات . فقد كان بينهم الانغليكان والكاثوليك والكلفانيون والهيغونو واللوثريون والكويكرز واليهود والملحدون . ومن الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، كان الأميركيون يتراوحون بين ارستقراطيين يملكون الأراضي وبين عبيد أحضروا من أفريقيا وخدم مرتبطين بعقود يعملون لتسديد ديونهم . إلا أن العمود الفقري للبلاد أو الجانب الأعظم من السكان ، كان يتمثل في الطبقة الوسطى المؤلفة من مزارعين وحرفيين وتجار وميكانيكيين وبحارة وصانعي سفن وحائكين ونجارين وأصحاب مهن وحرف عديدة أخرى .

وكان الأميركيون آنذاك ، شأنهم اليوم ، يعتنقون أفكاراً ويتبنون آراء متباينة جداً حول جميع القضايا ، بما في ذلك الحكمة من الانفصال عن التاج البريطاني . وخلال الثورة الأميركية فرّ عدد كبير من الموالين لبريطانيا ، وكانوا يعرفون بـ « التوري » ، من البلاد واستوطن معظمهم شرق كندا . وشكل الذين بقوا منهم كتلة معارضة ذات شأن ، رغم وجود خلافات بينهم حول أسباب معارضة الثورة وحول طبيعة التفاهم الذي يجب أن يتوصلوا إليه مع الجمهورية الأميركية الجديدة .

وفي القرنين الماضيين ، ازداد تنوع الشعب الأميركي ، ومع ذلك أصبحت وحدة الدولة الأميركية أكثر قوة ومتانة . ومن الولايات الثلاث عشرة الأصلية الواقعة على ساحل الأطلسي ، امتدت الولايات المتحدة غرباً عبر القارة الأميركية بأكملها . وهي تتكون

حالياً من ٥٠ ولاية ، كانت ولايتا ألاسكا وهاواي آخر ولايتين انضمتا إليها وذلك عام ١٩٥٩ . وطوال القرن التاسع عشر حتى القرن العشرين ، أسهم سيل لا نهاية له من المهاجرين بمهاراتهم وتراثهم الحضاري في نمو البلاد . وعبر الرواد جبال الأبالاش في شرقي البلاد واستوطنوا وادي المسيسيبي والسهول الكبرى ، في وسط القارة ، ثم عبروا جبال الروكي ووصلوا إلى شواطيء المحيط الهاديء التي تبعد مسافة ٤٥٠٠ كيلومتر إلى الغرب من المناطق الواقعة على ساحل الأطلسي التي استقر فيها المستوطنون الأوائل . ومع اتساع رقعة البلاد ، أصبحت ضخامة ما فيها من الموارد الطبيعية جلية للجميع : مساحات شاسعة من الغابات العذراء ، وكميات هائلة من الفحم الحجري والنحاس والحديد والنفط وطاقة مائية وافرة وتربة خصبة .

وولدت ثروة الدولة الجديدة تنوعاً آخر من لدنها ، أدى إلى بروز مجموعات مصالح إقليمية وتجارية جديدة . فأخذ مالكو السفن في الساحل الشرقي يدعون إلى حرية التجارة ، في حين أخذ الصناعيون في الغرب الأوسط يطالبون بفرض رسوم على المستوردات حماية لمركزهم في السوق الأميركية المتنامية . أما المزارعون فطالبوا بأجور شحن منخفضة وأسعار منتجات عالية . وأراد أصحاب المطاحن والمخابز أن تكون أسعار الحبوب متدنية ، بينما أراد أصحاب السكك الحديدية الحصول على أعلى ما يستطيعون الحصول عليه من أجور الشحن . أما رجال المصارف في نيويورك ومنتجو القطن في الجنوب ومربو الماشية في تكساس والعاملون في صناعة الخشب في أوريغون فقد كانت لديهم كلهم آراء مختلفة حول الاقتصاد ودور الحكومة في تنظيمه .

وكـانت مهمة الدستور المتواصلة ، وكذلك مهمة الحكومة التي أنشـأهـا ، التقـريب بين جميع هذه المصالح المتفرقة وإيجاد أرضية مشـتركـة ، وفي نفس الـوقت حماية الحقوق الأساسية لجميع أفراد الشعب . وعنـدمـا قام « الآبـاء المؤسسـون » بصياغة الدستور ، لم تكن تتوفر لديهم أية سابقات تذكر للاسترشاد بها . فوثيقة الاتحاد كانت قد أقامت حكومة فدرالية ، لكن سلطات تلك الحكومة كانت محدودة جداً بحيث أن الولايات لم تكن متحدة إلا بالاسم فقط . ولكن رغم أن تجربة النظام الفدرالي كانت محدودة ، فإن الخبرة في فن الحكم الـذاتي كانت واسعـة جداً . فقبل إعلان الاستقلال بوقت طويل ، كانت المستعمرات وحدات حكومية عاملة يديرها الشعب . وبعد بدء الثورة في الفترة بين الأول من كانون الثاني / يناير ١٧٧٦ و٢٠ نيسان / ابريل ١٧٧٧ ، وضعت عشر ولايات من أصل ١٣ ولاية دسـاتـير خاصة بها ، وكان لمعظمها حكام منتخبون من قبل هيئاتها التشريعية . كما كانت تلك الهيئات تنتخب بالتصويت الشعبي .

وبالمقارنة مع تعقيدات الحكم المعاصر ، فإن مشاكل حكم أربعة ملايين نسمـة في أوضـاع اقتصـادية أقـل تطوراً بكثـير تبدو قليلة بالفعـل . لكن واضعي الـدستـور لم يكونوا يعملون لحاضر الأمة فحسب بل لمستقبلها أيضاً . وكانوا يدركون تماماً ضرورة قيام بنية للحكم تكون صالحة لا لهم في زمنهم وحسب ، بل للأجيال القادمة أيضاً . لذلك ضمنوا الدستور بنداً لتعديله عندما تتطلب الأوضاع الاجتـماعية أو الاقتصـادية أو السياسية ذلـك . ومنذ المصادقة على الـدستور تم إدخال ستة وعشرين تعديلاً عليه ، وقد أثبتت مرونة ذلك الدستور على أنها واحدة من أعظم مكامن قوته . فبدون مثل

هذه المرونة ، لايعقل أن تلبي وثيقة صيغت قبل أكثر من مائتي عام بصورة فعالة حاجات ٢٤٠ مليون نسمة ، وآلاف مؤلفة من الوحدات الحكومية على جميع المستويات في الولايات المتحدة اليوم . ولا كان بالإمكان تطبيقها بنفس القوة والدقة على مشاكل بلدات صغيرات ومدن كبرى .

وهكذا يتبوأ الدستور والحكومة الفدرالية قمة هرم حكومي يضم سلطات وصلاحيات محلية وولائية . وفي النظام الأميركي تتمتع الحكومات على كل مستوى بدرجة كبيرة من الاستقلالية وتحتفظ لنفسها ببعض الصلاحيات الخاصة . إما الخلافات بين هذه الكيانات أو مستويات الحكم وصلاحياتها فتفصل فيها المحاكم . إلا أن هناك مسائل تتعلق بمصلحة البلاد ككل وتتطلب تعاون مختلف مستويات الحكم في نفس الوقت . والدستور ينص على الترتيبات اللازمة لذلك أيضاً . فالمدارس الرسمية الأميركية مثلاً تدار من قبل السلطات المحلية على العموم وهي تلتزم بمعايير تطبق في الولاية ككل . لكن الحكومة الفدرالية تقدم أيضاً مساعدات للمدارس ، ذلك لأن الثقافة والتحصيل العلمي هما من المصالح القومية الحيوية ، كما تقوم الحكومة الفدرالية بفرض معايير موحدة تهدف إلى تعزيز توفر فرص التعليم لكل المواطنين بالتساوي . وفي مجالات أخرى مثل الإسكان والصحة والرعاية الاجتماعية ، هناك مشاركة مماثلة بين مستويات الحكم المختلفة .

والحقيقة أنه ليس هناك نتاج للمجتمع الإنساني يبلغ حد الكمال . وقد يكون دستور الولايات المتحدة ، رغم تعديلاته العديدة ، لايزال يتضمن بعض العيوب التي ستظهر مستقبلاً في فترات الأزمات . لكن قرنين من النمو والازدهار الذي لا يضاهى

أثبتا بعد نظر الرجال الخمسة والخمسين الذي عملوا طوال صيف عام ١٧٨٧ لإرساء أسس نظام الحكم الأميركي .

صياغة الدستور

اتسمت الفترة بين تبني وثيقة الاتحاد في عام ١٧٨١ وصياغة الدستور الجديد في عام ١٧٨٧ بالضعف والشقاق والاضطراب . ولم تكن وثيقة الاتحاد تنص على قيام سلطة تنفيذية لتنفيذ القوانين ولا على قيام نظام قضائي عام لتفسيرها . وكان الكونغرس ، وهو جهاز تشريعي ، الأداة الوحيدة لحكم البلاد ككل ، لكنه لم يكن يملك سلطة إجبار الولايات على عمل أي شيء خلافاً لإرادتها . وكان بإمكانه ــ نظرياً ــ إعلان الحرب وتعبئة الجيش لكن لم يكن قادراً على حمل أية ولاية على الإسهام بحصتها من الجنود أو من الأسلحة والتجهيزات الضرورية لهم . وكان للكونغرس أن يلجأ إلى الولايات بغية تأمين الإيرادات الضرورية لتمويل نشاطاته ، إنما لم يكن في وسعه معاقبة أية ولاية لعدم المساهمة بحصتها من الموازنة الفدرالية . وكان فرض الضرائب والرسوم وإدارتها متروكاً للولايات ، وكان بإمكان كل ولاية إصدار عملتها الخاصة . أما في النزاعات التي تحصل بين الولايات ، وكان هناك العديد منها حول الحدود ، فكان الكونغرس يلعب دور الوسيط والقاضي ، إنما لم يكن في مقدوره إجبار الولايات على قبول قراراته .

وكانت النتيجة فوضى عارمة . ونتيجة لافتقارها إلى سلطة تحصيل الضرائب ، غرقت الحكومة الفدرالية في الدين . وقامت سبع من الولايات الثلاث عشرة بطبع كميات كبيرة من الأوراق النقدية ــ كانت ذات قيمة اسمية مرتفعة وقدرة شرائية متدنية جداً ــ

من أجل دفع مرتبات الجنود ومختلف الدائنين ولتسديد الديون بين المزارعين الصغار ومالكي المزارع الكبرى .

وعلى نقيض ذلك ، فرضت الهيئة التشريعية لولاية مساتشوستس ضرائب باهظة وجعلت كمية عملتها محدودة جداً ، الأمر الذي دفع إلى تشكيل جيش صغير من المزارعين بزعامة دانيال شيز ، وكان نقيباً في الجيش إبان حرب التحرير . وحاول شيز ، وآخرون معه ، احتلال مبنى حكومة الولاية مطالبين بإلغاء تنفيذ الرهونات العقارية وإسقاط الرهونات غير المنصفة . واستدعيت القوات لقمع الثورة لكن الحكومة الفدرالية أخذت علماً بما حدث .

ونظراً لعدم وجود نظام مستقر وموحد للعملة تعطلت التجارة بين الولايات ومع الدول الأخرى . كما أن قيمة العملة الورقية لم تكن تتفاوت بين ولاية وأخرى فحسب ، بل إن بعض الولايات مثل نيويورك وفيرجينيا فرضت رسوماً على المنتجات الواردة إلى موانئها من ولايات أخرى ، مما جعل تلك الولايات ترد بتدابير انتقامية . وكان في وسع الولايات أن تقول ، كما قال المسؤول الفدرالي عن المالية : « لقد ضاع اعتبارنا المالي » . ومما زاد في تعقيد مشاكلها هو أن هذه الولايات المستقلة حديثاً لم تعد ، لانفصالها عن بريطانيا في حرب ، تتلقى معاملة مميزة في الموانيء البريطانية . وعندما حاول السفير جون أدامس التفاوض بشأن معاهدة تجارية في عام ١٧٨٥ ، رفض البريطانيون ذلك على أساس أن الولايات فرادى لن تكون ملتزمة بها . كما أغاظ البريطانيين امتناع الأميركيين عن دفع تعويضات عن الممتلكات التي صودرت خلال الثورة .

ومن المؤكد أن تكون حكومة مركزية ضعيفة ، لا تملك قوة عسكرية لدعم سياساتها ، عاجزة عن إثبات وجودها في الشؤون

الخارجية كذلك . فقد رفض البريطانيون سحب قواتهم من حصون ومراكز تجارية في منطقة شمال غرب الدولة الجديدة ، خلافاً لما وافقوا عليه في معاهدة السلام لعام ١٧٨٣ . وتفاقمت الأمور عندما بدأ الضباط البريطانيون المرابطون على الحدود الشمالية والضباط الأسبان في الجنوب تزويد القبائل الهندية المختلفة بالأسلحة وتشجيعها على مهاجمة المستوطنين الأميركيين . كما رفض الأسبان ، الذين كانوا يسيطرون على مقاطعتي فلوريدا ولويزيانا وكذلك على كل الأقاليم الواقعة غربي نهر المسيسيبي ، السماح للمزارعين في الغرب باستخدام ميناء نيو أورليانز لشحن منتجاتهم .

ورغم ظهور دلائل على إستعادة الازدهار في بعض مناطق الدولة الحديثة ، استمرت المشاكل الداخلية والخارجية في الازدياد . وأصبح واضحاً في صورة متزايدة أن حكومة الاتحاد المركزية لم تكن قوية بما يكفي لإقامة نظام مالي سليم ، وتنظيم التجارة ، وفرض تنفيذ المعاهدات ، وممارسة الضغط العسكري ضد الأعداء الخارجيين عند الحاجة . كما تزايدت حدة الانقسامات والنزاعات الداخلية بين المزارعين والتجار ، وبين الدائنين والمدينين ، وبين الولايات . وحذّر جورج واشنطن ، وكان عصيان شيز الذي قام به مزارعون يائسون في عام ١٧٨٦ والذي سحق قبل فترة وجيزة لايزال ماثلاً في الأذهان ، « هناك أمور قابلة للاشتعال في كل ولاية وأن شرارة واحدة قد تشعل النار فيها » .

ذلك الشعور باحتمال وقوع الكارثة وضرورة إحداث تغيير جذري كان يسود المؤتمر الدستوري الذي بدأ اجتماعاته في ٢٥ أيار / مايو ١٧٨٧ . وكان كل المندوبين مقتنعين بأن حكومة مركزية فعالة تتمتع بمجموعة كبيرة من السلطات التي يمكن تنفيذها يجب أن تحل محل

الكونغرس العاجز الذي أنشأته وثيقة الاتحاد . وما أن بدأت أعمال المؤتمر اتفق أعضاء الوفود على أن يكون نظام الحكم الجديد مؤلفاً من ثلاثة فروع منفصلة : فرع تشريعي وفرع قضائي وفرع تنفيذي . يتمتع كل منها بسلطات واضحة توازن الفرعين الآخرين . كما تم الاتفاق على أن يكون الفرع التشريعي مؤلفاً من مجلسين على غرار البرلمان البريطاني .

لكن في ما يتعدى تلك النقطة ، كانت هناك خلافات حادة في وجهات النظر هددت أحياناً بتعطيل المؤتمر ووقف أعماله قبل وضع مسودة الدستور . فالولايات الكبرى كانت تحبذ التمثيل النسبي في الهيئة التشريعية ، أي أن يكون لكل ولاية عدد من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها . أما الولايات الصغرى ، التي كانت تخشى سيطرة الولايات الكبرى ، فقد أصرت على تمثيل متساو لجميع الولايات . وحل « الحل الوسط الأكبر » القضية بأن أعطى كل ولاية تمثيلاً متساوياً في أحد مجلسي الكونغرس ، وتمثيلاً نسبياً في المجلس الآخر . وهكذا أعطيت كل ولاية مقعدين في مجلس الشيوخ ، أما في مجلس النواب فإن عدد مقاعد كل ولاية أصبح يعتمد على عدد سكانها . ولأنه اعتبر الهيئة الأكثر استجابة لشعور الأغلبية ، أعطي مجلس النواب صلاحية تقديم جميع التشريعات المتعلقة بالموازنة الفدرالية والعائدات .

وقد أنهى « الحل الوسط الأكبر » الخلاف بين الولايات الكبرى والصغرى ، لكن طوال ذلك الصيف الطويل تم التوصل إلى حلول وسطى وتسويات عديدة أخرى . فبعض المندوبين ، الذين كانوا يتخوفون من إعطاء الشعب الكثير من السلطة ، طالبوا باختيار جميع المسؤولين الفدراليين عن طريق انتخابات غير مباشرة ، في حين أراد

آخـرون توسيع القـاعـدة الانتخـابية إلى أقصى حد ممكن . وأراد البعض حرمـان الأقـاليم الغـربية من أن تصبـح ولايات في نهاية المـطاف . ورأى آخـــرون أن قوة البـــلاد في المستقبـل تكمن في الأراضي البكر الواقعة خلف جبال الأبالاش . وكانت هناك مصالح فئـوية تتعـين المـوازنة بينها ؛ ووجهات نظر مختلفة يتوجب التوفيق بينهـا ، لاسيما في صدد مدة ولاية الـرئيس وصـلاحياتـه وطـريقـة انتخـابـه ؛ كما كانت هنـــاك آراء متضـاربـة حول دور القضـاء الفدرالي .

وقد سهلت نوعيـة المندوبين الممتازة في ذلك المؤتمر سبل التوصل إلى حلول وسطى. ولم يغب عن المؤتمر سوى قلة من كبار قادة الثورة الأميركيـة . فتومـاس جيـفرسون وجون آدمز - اللذان أصبحا في ما بعد رئيسين للبـلاد - كانا في ذلك الوقت يقومان بمهامهما كسفيرين لأميركا لدى فرنسا وبريطانيا؛ وكان جون جاي مشغولاً بأعـماله كـوزير للشـؤون الخـارجيـة في الإتحـاد . ثم أن حفنة من الآخـرين ، ومنهم صـامـويل آدمـز وباتريك هنري ، آثرت عـدم الاشتراك في أعمال المؤتمر إيماناً منها بسلامة البنية الحكومية القائمة أمـا الذين حـضـروا المؤتمر فكان أشـهـرهم جـورج واشنطن ، بطل الثـورة ، الذي ترأس المؤتمر . وحـضـره أيضـاً بنجـامين فـرانكلين ، العالم والأستاذ والدبلوماسي الحكيم المسن . وكان من حضور المؤتمر أيضاً رجال بارزون مثل جيمس ماديسون من فرجينيا وغـوفيـرنور موريس من بنسيلفانيا والكساندر هاملتون ، المحامي الشاب اللامع من نيويورك .

وحتى أصغر المندوبين سناً ، وكانوا في العشرينات أو الثلاثينات من العمر ، أظهروا فعلاً مواهب سياسية وفكرية . وكتب توماس

جيفرسون في باريس إلى جون آدمز في لندن قائلاً : « إنها حقاً جمعية مؤلفة من أنصاف آلهة » .

وكانت بعض الأفكار التي تضمنها الدستور جديدة ، إلا أن العديد منها أخذ عن التقليد الحكومي البريطاني واكتسب من التجربة العملية التي مارستها الولايات الثلاث عشرة في الحكم الذاتي . وكان إعلان الاستقلال مرشداً مهماً ، إذ أبقى أذهان المندوبين مركزة على مفاهيم الحكم الذاتي والحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية . كما كان لكتابات بعض الفلاسفة السياسيين الأوروبيين أمثال مونتيسكيو ولوك تأثيرها أيضاً .

وفي أواخر تموز (يوليو) ، تم تعيين لجنة لصياغة وثيقة تستند إلى الاتفاقات التي سبق التوصل إليها . وبعد شهر آخر من النقاش والتنقيح ، وضعت لجنة ثانية ، برئاسة غوفيرنور موريس ، الصيغة النهائية للدستور التي عرضت في ١٧ أيلول / سبتمبر على المندوبين للتوقيع عليها . ولم يكن جميع المندوبين راضين عن النتائج ، فبعضهم غادر المؤتمر قبل حفل التوقيع في حين رفض ثلاثة من الباقين التوقيع على الوثيقة ، وهم إدموند راندولف وجورج مايسون من فرجينيا والبريدج غاري من ولاية مساتشوستس . ولعل ما من أحد من الذين وقعوا على الوثيقة ، وكان عددهم ٣٩ مندوباً ، كان راضياً تماماً . وقد وصف بنجامين فرانكلين آراء هؤلاء ببراعة حين قال : « هناك عدة أجزاء من هذا الدستور لا أوافق عليها في الوقت الحاضر ، ولكني لست واثقاً من أنني لن أوافق عليها قط في المستقبل » . وأضاف أنه مع ذلك يوافق على الدستور « لأنني لا أتوقع شيئاً أفضل ، ولأنني لست واثقاً من أنه ليس الأفضل » .

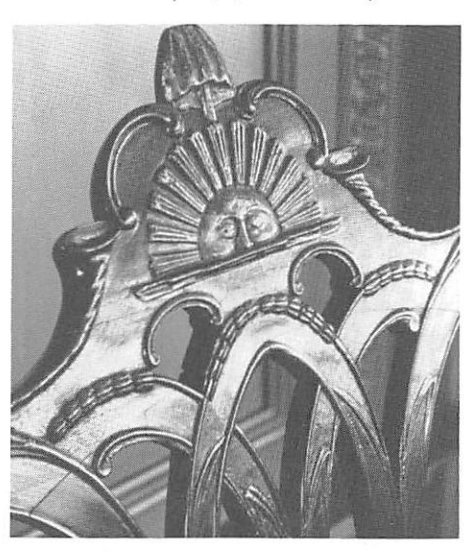
المصادقة على الدستور : بداية جديدة

وأصبح الطريق بعد ذلك ممهداً أمام عملية المصادقة الشاقة ، أي قبول الدستور من قبل ما لا يقل عن تسع ولايات . وكانت ولاية ديلاوير أول من صادق ، وتبعتها بسرعة كل من نيوجيرسي وجورجيا . وفي ولايتي بنسيلفانيا وكونيكتيكت تمت المصادقة بأكثرية كبيرة . أما في ولاية مساتشوستس فدارت مناقشة حامية ، كان من نتيجتها أن اشترطت الولاية لمصادقتها على مسودة الدستور إضافة عشرة تعديلات تضمن بعض الحقوق الأساسية من بينها حرية الدين والتعبير والصحافة والاجتماع ، وتشكيل ميليشيا بدلاً من جيش نظامي ، وحق المحاكمة أمام هيئة محلفين ، وحظر التفتيش والاعتقال بدون سبب معقول . (أضاف عدد من الولايات الأخرى شروطاً مماثلة ، أما التعديلات العشرة ــ التي أصبحت تعرف بـ « وثيقة الحقوق » ــ فأدخلت في صلب الدستور عام ١٧٩١) .

وبحلول أواخر حزيران / يونيو ١٧٨٨ ، كانت ولايات ماريلاند وساوث كارولينا ونيوهامبشير قد صادقت على الدستور ، موفية بذلك شرط المصادقة عليه من قبل تسع ولايات . وبذلك أصبح الدستور نافذ المفعول قانوناً . إلا أن ولايتين قويتين وحيويتين هما نيويورك وفرجينيا بقيتا غير مستقرتين على رأي ، وكذلك كان أمر الولايتين الصغيرتين رود أيلاند ونورث كارولينا . وكان من الواضح أن وضع الدستور سيبقى مقلقلاً إذا لم يحظ بموافقة ولايتي نيويورك وفرجينيا على الأقل .

وفي فرجينيا كانت هناك انقسامات حادة حول هذا الأمر ، لكن نفوذ جورج واشنطن ، الذي كان يدعو إلى المصادقة ويحبذها ، جعل الهيئة التشريعية في الولاية تصادق على الدستور في ٢٦ حزيران / يونيو ١٧٨٨ بأكثرية ضئيلة . أما في نيويورك فقد تضافرت جهود الكساندر

« الشمس المشرقة » اسم الكرسي الذي جلس عليه جورج واشنطن في المؤتمر الدستوري في عام ١٧٨٧ .



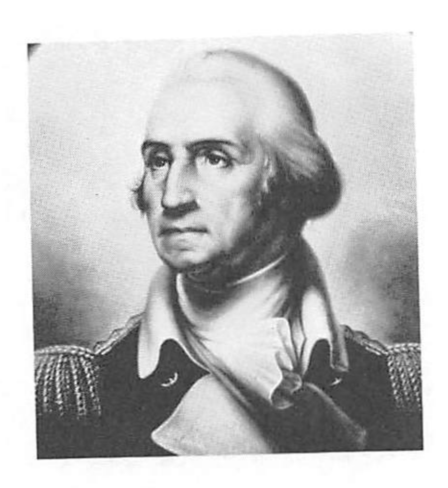
بنجامين فرانكلين : النجم المتألق

كان بنجامين فرانكلين ، وعمره آنذاك ٨١ عاماً ، أكبر المندوبين سناً وأكثرهم علماً وثقافة في المؤتمر الدستوري لعام ١٧٨٧ . وكان حضوره بمثابة آخر خدمة عامة يؤديها في حياته الزاخرة بالإنجازات كعـالم ومؤلف ودبلوماسي ورجل دولة . وعنه كتب جون آدامس من باريس قائلاً : « شهرته في أوروبا تفوق شهرة ليبنتز أو نيوتن ، فريدريك أو فولتير ، كما أن شخصيته تلقى من المحبة والتقدير أكثر مما يلقاه أي منهم أو كلهم » . ورغم أنه كان معتل الصحة ـ مما جعل أحد زملائه في المؤتمر يتلو عنه كل خطاباته ـ حضر فرانكلين معظم جلسات المؤتمر وكانت تضايقه الدلائل المتكررة على وجود معارضة لمسودة الدستور . وفي كلمة بارزة ألقاها قرب نهاية المؤتمر ، حثّ بلطف المندوبين المعارضين على وضع انتقاداتهم المشروعة جانباً ـ وكان له بعض منها ـ وقبول الصيغة التي كانت مطروحة أمامهم على أنها أفضل حل وسط ممكن .

وفي اليوم الأخير للمؤتمر ، عندما كان آخر المندوبين يوقعون الوثيقة ، أشار فرانكلين إلى رسم للشمس على ظهـر مقعد رئيس المؤتمر وقال ، ملاحظاً أن الرسامين وجدوا صعوبة في التمييز في عملهم الفني هذا بين الشمس الشارقة والشمس الغاربة ، « نظرت في كثير من الأحيان . . . أثناء جلسات المؤتمر . . . إلى رسم الشمس وراء الرئيس دون أن أتمكن من معرفة ما إذا كانت في شروق أو غروب . أما الآن أخيراً ، فيسعدني أن أدرك أنها شمس شارقة وليست غاربة » .

وكان فرانكلين واحداً من عدة زعماء أميركيين رأوا في الاتحاد الجديد نموذجاً يمكن لبلدان أخرى أن تحتذيه وتفيد منه . وكتب لأصدقاء له في أوروبا يقول : « ارسل لكم الدستور الفدرالي الجديد المقترح لهذه الـولايات (الدول) . . . وإذا حالفه النجاح ، فإني لا أرى سبباً يحول دونكم في أوروبا من تشكيل اتحاد فدرالي وجمهورية ضخمة واحدة تتألف من جميع دول أوروبا وممالكها المختلفة . . . »

جورج واشنطن : قائد الجيش الثوري ، ورئيس المؤتمر الدستوري ، وأول رئيس للولايات المتحدة .



جورج واشنطن ، رئيس المؤتمر

عندما وصل من المندوبين إلى فيلادلفيا ما يكفي لإكمال النصاب اللازم لعقد المؤتمر الدستوري ، تم انتخاب جورج واشنطن بالإجماع رئيساً للمؤتمر . ووافق واشنطن على قبول ذلك الشرف إنما على مضض ، متذرعاً بعدم كفاية مؤهلاته . وخاطب في كلمته الافتتاحية اعتزاز المندوبين ومثاليتهم قائلاً : « دعونا نرفع راية يمكن لذوي الحكمة والنزاهة أن يلتفوا حولها » .

وكرئيس للمؤتمر ، كان واشنطن حازماً ، لطيفاً إنما غير انفعالي ، ولم يشترك في المناقشات إلا في آخر يوم من المؤتمر . وبقي واشنطن شخصية توحي بالمهابة والوقار خَلقاً وخُلُقاً بحيث قال فيه أحد المندوبين « أنه الرجل الوحيد الذي أشعر برهبة في حضوره » .

كان تأييد واشنطن لقيام اتحاد قوي مستمداً من خبرته كقائد عام للجيش القاري إبان الثورة الأميركية . واستذكر أنه حاول إقناع قواته في نيوجيرسي بأن تؤدي قسم الولاء للولايات المتحدة . فرفض أفراد تلك القوات قائلين أن « نيوجيرسي هي وطننا » . وخلال استراحة في المؤتمر ، عاد واشنطن إلى منطقة فالي فورج القريبة في بنسلفانيا ، وكانت ميدان إحدى معارك الحرب الثورية حيث أمضى هو وقواته شتاء مريراً لأن الولايات كانت تتردد في نصرة قضيته .

وعندما انتهت أعمال المؤتمر وبدأت عملية المصادقة ، تخلى واشنطن عن صمته وعمل بنشاط في سبيل الدستور ، مساعداً في إقناع عدد من المناوئين للفدرالية في ولاية فرجينيا ــ مسقط رأسه ــ بالتخلي عن معارضتهم . وأقر واشنطن بفعالية منتقدي الدستور في طرحهم وثيقة الحقوق (التي أصبحت فيما بعد التعديلات العشرة الأولى في الدستور) على الناخبين . وفي الوقت نفسه ، أعرب عن تقديره لكل من جيمس ماديسون والكسانـدر هاملتون لمساندتهما الدستور في « الأوراق الفدرالية » عندما قال في أحد مقالاته أنهما « ألقيا ضوءاً جديداً على علم الحكم ؛ وناقشا مسألة حقوق الإنسان نقاشاً كاملاً ومنصفاً ؛ وأوضحاها بشكل جلي وقوي لا يمكن إلا أن يترك انطباعاً أبدياً » .

هاملتون وجيمس ماديسون وجون جاي في إعداد ونشر سلسلة رائعة من الحجج تأييداً للدستور ، عرفت بـ « الأوراق الفدرالية » وتمكن هؤلاء من الفوز بالمصادقة على الدستور بأغلبية ضئيلة في ٢٦ تموز / يوليو . وفي تشرين الثاني / نوفمبر وافقت ولاية نورث كارولينا . وبقيت ولاية رود أيلاند ممتنعة عن المصادقة حتى عام ١٧٩٠ عندما أصبح موقفها ، كولاية صغيرة ضعيفة تحيط بها جمهورية كبيرة قوية ، مما يتعذر الدفاع عنه .

وبدأت عملية تنظيم الحكم بعد وقت قصير من مصادقة ولايتي نيويورك وفرجينيا . وفي ١٣ أيلول / سبتمبر ١٧٨٨ اختار الكونغرس مدينة نيويورك مقراً للحكومة الجديدة . وحدد أيضاً أول يوم أربعاء من شهر كانون الثاني / يناير ١٧٨٩ موعداً لاختيار ناخبي الرئيس ، وأول يوم أربعاء من شهر شباط / فبراير موعداً لاجتماع هؤلاء الناخبين لانتخاب الرئيس ، وأول يوم أربعاء من شهر آذار / مارس موعداً لافتتاح دورة الكونغرس الجديد .

وبموجب الدستور ، كانت للهيئة التشريعية في كل ولاية صلاحية تقرير كيفية اختيار ناخبي الرئيس ، وكذلك تقرير كيفية اختيار النواب والشيوخ . وآثر بعض الولايات إجراء انتخابات مباشرة من قبل الشعب ، في حين فضل البعض الآخر قيام هيئته التشريعية بعملية الانتخاب ، وحبّذت قلة منها طريقة تجمع بين الاثنتين . وكان التنافس بين المرشحين شديداً ؛ كما كان التأخير في التحضير لأول انتخابات تجرى بموجب الدستور الجديد أمراً لا مفر منه . فقد اختارت ولاية نيوجيرسي ، مثلاً ، الانتخابات المباشرة ؛ لكنها غفلت عن تحديد موعد لإقفال مراكز الاقتراع ، فبقيت تلك مفتوحة طوال ثلاثة أسابيع .

وكان يوم الرابع من آذار / مارس قد تحدد موعداً لبدء التنفيذ التام والنهائي لأحكام الدستور . لكنه لم يكن قد وصل إلى مدينة نيويورك في ذلك الموعد سوى ١٣ نائباً من أصل ٥٩ ، وثمانية شيوخ من أصل ٢٢ . (بقيت المقاعد المخصصة لولايتي نورث كارولينا ورود أيلاند شاغرة إلى ما بعد مصادقتها على الدستور) . وفي نهاية المطاف اكتمل النصاب القانوني لانعقاد مجلس النواب في الأول من نيسان / أبريل ، ولانعقاد مجلس الشيوخ في السادس منه . وعقد المجلسان جلسة مشتركة لفرز أصوات ناخبي الرئيس .

ولم يفاجأ أحد عندما انتخب جورج واشنطن بالإجماع أول رئيس للبلاد . أما الفائز بمنصب نائب الرئيس فكان جون آدمز من ولاية مساتشوستس . ووصل أدامز إلى نيويورك في ٢١ نيسان / أبريل ١٧٨٩ كما وصلها جورج واشنطن في ٢٣ منه . وفي الثلاثين من نيسان / أبريل ١٧٨٩ ، أدى الرجلان اليمين الدستورية وتسلما مهام منصبيهما . وبذلك أنجزت مهمة تأليف الحكومة الجديدة ، وبدأت مهمة إدارة أول جمهورية في العالم .

الدستور كقانون أعلى للبلاد

يصف الدستور الأميركي نفسه بأنه « القانون الأعلى للبلاد » . ويعني هذا التعبير أنه إذا تناقضت أحكام دساتير الولايات أو القوانين الصادرة عن هيئاتها التشريعية أوعن الكونغرس مع الدستور الفدرالي ، تكون مثل هذه الدساتير والقوانين باطلة ولاغية . وقد أكدت ، وعززت ، القرارات التي أصدرتها المحكمة العليا على مدى قرنين مبدأ سمو الدستور هذا .

والسلطة النهائية هي في يد الشعب الأميركي ، الذي يستطيع

تعديل القانون الأساسي إذا أراد ، وذلك عن طريق تعديل الدستور أو وضع دستور جديد ــ نظرياً على الأقل . ولكن الشعب لا يمارس سلطته بصورة مباشرة ، فهو يفوض إلى مسؤولين رسميين ، منتخبين ومعينين ، ممارسة شؤون الحكم الاعتيادية .

وسلطات المسؤولين الرسميين محدودة ، فأعمالهم يجب أن تكون متوافقة مع أحكام الدستور والقوانين التي تصدر وفقاً له . كما أن على المسؤولين المنتخبين ، إذا أرادوا الاستمرار في مناصبهم ، أن يترشحوا لإعادة انتخابهم في فترات دورية ، وعندها تخضع سجلات أعمالهم للتمحيص والتدقيق العلنيين . أما المسؤولون المعينون فيؤدون أعمالهم بما يرضي الشخص أو السلطة التي تعينهم . ويمكن إقالتهم عندما لا يكون أداؤهم مرضياً . أما قضاة المحكمة العليا والقضاة الفدراليين الآخرين ، وكل هؤلاء يعينهم الرئيس ، فإن تعيينهم يكون لمدى الحياة كي يكونوا متحررين من الالتزامات السياسية والنفوذ السياسي .

ويعبر الشعب الأميركي عن إرادته عادة بواسطة صناديق الاقتراع ، لكن الدستور ينص على عزل المسؤول ، ولو المنتخب ، من منصبه في حالات الإفراط في سوء التصرف أو مخالفة مقتضيات ذلك المنصب ، وذلك عن طريق عملية اتهام ومحاكمة تتم في الكونغرس . فالدستور ينص في الفقرة الرابعة من المادة الثانية على ما يلي :

« يعزل الرئيس ونائب الرئيس وجميع الموظفين الرسميين المدنيين في الولايات المتحدة من مناصبهم إذا صدر بحقهم اتهام نيابي وتمت إدانتهم بجرم الخيانة أو الرشوة أو أية جرائم أو جنح خطيرة أخرى » .

والاتهام البرلماني قرار يصدر عن الهيئة التشريعية في حق مسؤول حكومي ، ولا يعني ، كما يسود الاعتقاد ، أن المسؤول المعني قد دين بتلك التهم . فكما ينص الدستور ، يقوم مجلس النواب بتوجيه اتهامات بسوء التصرف عن طريق التصويت على قرار اتهامي . ثم تجرى محاكمة المسؤول المتهم في مجلس الشيوخ ، على أن يترأس رئيس المحكمة العليا تلك المحاكمة .

وتعتبر هذه العملية تدبيراً شديداً جداً ، إذ أنها نادراً ما تستخدم . وقد صدر عن مجلس النواب ١٦ قراراً اتهامياً فقط في تاريخ البلاد . وكان ١٢ من أصل الستة عشر شخصاً الذين صدر بحقهم قرار اتهام برلماني قضاة فدراليين ، كما كان الأشخاص الستة الذين دانهم مجلس الشيوخ من هؤلاء القضاة .

وفي عام ١٨٦٨ ، صدر قرار اتهام برلماني بحق الرئيس أندرو جونسون تضمن تهماً تتعلق بالمعاملة التي لقيتها الولايات الكونفدرالية المهزومة في أعقاب الحرب الأهلية . إلا أن مجلس الشيوخ لم يتمكن ــ بفارق صوت واحد ــ من تأمين أغلبية الثلثين اللازمة لإدانة جونسون ، الذي أكمل ولايته . وفي عام ١٩٧٤ ، ونتيجة لقضية ووترغيت ، استقال الرئيس ريتشارد نيكسون من منصبه بعد أن أوصت اللجنة العدلية في مجلس النواب بتوجيه الاتهام له ، إنما قبل أن يتمكن مجلس النواب بكامل أعضائه من التصويت على قرار الاتهام .

وبالمثل ، يخضع المسؤولون الحكوميون في الولايات لهذا الإجراء الذي يمكن للهيئات التشريعية في ولاياتهم اتخاذه . ففي عام ١٩٨٨ ، مثلاً ، أصدر مجلس نواب ولاية أريزونا قراراً اتهامياً بحق حاكم الولاية ، وتمت محاكمته في مجلس شيوخ الولاية حيث دين وعزل من منصبه .

مبادىء الحكم

رغم أن الدستور تغيّر من عدة نواح منذ تبنيه ، فإن مبادئه الأساسية بقيت كما كانت عليه في عام ١٧٨٩ . وهذه المباديء هي :

— فروع الحكومة الرئيسية الثلاثة مستقلة ومتميزة عن بعضها البعض . والصلاحيات والسلطات الممنوحة لكل منها توازنها بدقة سلطات الفرعين الآخرين . وكل من هذه الفروع يراقب ويضبط ما يمكن أن يقوم به الفرعان الآخران من تجاوزات .

— يسمو الدستور ، والقوانين الصادرة بموجب أحكامه ، والمعاهدات التي يعقدها الرئيس ويصادق عليها مجلس الشيوخ ، **على كل ما عداها من قوانين ، وعلى كل الإجراءات والأنظمة التي تتخذها وتضعها السلطة التنفيذية .**

— كل الناس متساوون أمام القانون وفي حق التمتع بحمايته . وكل الولايات متساوية ، ولا يجوز لأي منها تلقي معاملة خاصة من قبل الحكومة الفدرالية . وعلى كل ولاية ، ضمن حدود الدستور ، احترام قوانين الولايات الأخرى والاعتراف بها . وعلى حكومات الولايات ، شأن الحكومة الفدرالية ، أن تأخذ بالنظام الديمقراطي ، حيث تكون السلطة النهائية في يد الشعب .

— للشعب الحق في تغيير شكل حكومته القومية بالوسائل القانونية التي يحددها الدستور .

أحكام تعديل الدستور

كان واضعو الدستور الأميركي مدركين تماماً أنه إذا كان للدستور أن يدوم ويماشي نمو البلاد ، قد تكون هناك ضرورة لإدخال تعديلات عليه بين الحين والآخر . وكانوا واعين أيضاً حقيقة أن عملية التعديل يجب ألا تكون سهلة بحيث تتيح إجراء تعديلات غير مدروسة يجرى تبنيها على عجل . وبنفس المنطق ، أراد هؤلاء ضمان ألا تتمكن

أقلية من الحيلولة دون اتخاذ إجراء تحبذه غالبية الشعب . وكان الحل الذي ارتأوه ابتكار عملية مزدوجة يمكن بواسطتها تعديل الدستور .

وبموجب هذه العملية يجوز للكونغرس ، بأغلبية ثلثي أعضاء كل من مجلسيه ، اقتراح تعديل . ويجوز أيضاً لثلثي الهيئات التشريعية في الولايات أن تطلب إلى الكونغرس أن يدعو إلى مؤتمر وطني لبحث وصياغة تعديلات . وفي كلا الحالتين يجب أن تحظى التعديلات المقترحة بموافقة ثلاثة أرباع الولايات لتصبح نافذة المفعول .

وإلى جانب عملية تعديل الدستور بالذات مباشرة ، يمكن للتفسير القضائي أن يغير من مفعول أحكامه . ففي أوائل عهد الجمهورية ، في دعوى « ماربوري ضد ماديسون » التي تعتبر سابقة ومعلماً يسترشد به ، وطدت المحكمة العليا مبدأ الرقابة القضائية الذي يعني أن للمحكمة صلاحية وسلطة تفسير ما يصدر عن الكونغرس من قوانين والبت بدستوريتها ــ أي انطباقها على أحكام الدستور . ويقضي هذا المبدأ أيضاً بأن تكون للمحكمة صلاحية تفسير معاني مختلف بنود وفقرات الدستور ومدى انطباق نصوصها على الأوضاع القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة . وعلى مدى السنين ، كان لسلسلة من القرارات القضائية ، تناولت قضايا تتراوح بين تنظيم الحكومة للإذاعة والتليفزيون وبين حقوق المتهمين في القضايا الجزائية ، تأثير تمثل في تغيير فحوى وشأو القانون الدستوري ، دون أن يؤدي ذلك إلى أي تغيير جوهري في الدستور نفسه .

كما أن التشريعات التي يصدرها الكونغرس تنفيذاً لأحكام القانون الأساسي ــ أي الدستور ، أو تكييفاً لها مع الأوضاع

المتغيرة ، توسع معاني الدستور وتغيرها بصورة بالكاد يمكن تبينها . كما قد يكون للقواعد.والأنظمة التي تضعها الوكالات والمصالح العديدة التابعة للحكومة الفدرالية تأثير مماثل إلى حد ما . إلا أن المحك في كلا الحالتين هو ما إذا كانت هذه التشريعات والأنظمة تتفق ، في رأي المحاكم ، مع مقاصد وغايات الدستور نفسه .

وثيقة الحقوق

تم تعديل الدستور الأميركي ٢٦ مرة منذ عام ١٧٨٩ ، ومن المحتمل أن يجري عليه المزيد من التعديل في المستقبل . لكن أبعد تلك التعديلات أثراً أجري في غضون سنتين من تبنيه . ففي تلك الفترة أضيفت إلى الدستور التعديلات العشرة الأولى التي تعرف بمجموعها باسم « وثيقة الحقوق » ، وقد وافق عليها الكونغرس كمجموعة واحدة في أيلول (سبتمبر) ١٧٨٩ ، وصادقت عليها ١١ ولاية بنهاية عام ١٧٩١ .

ولم يكن المعارضون لتقوية الاتحاد الفدرالي من أبدوا معظم المعارضة الأولية لاعتماد الدستور ، بل أبداه سياسيون كانوا يشعرون بوجوب أن توضح حقوق الأفراد بصورة محددة وتدرج في متن الدستور . وكان أحد أولئك جورج مايسون ، واضع « إعلان حقوق فرجينيا » الذي سبق وثيقة الحقوق . ورفض جورج مايسون ، كمندوب في المؤتمر الدستوري ، توقيع وثيقة الدستور لأنه شعر أن الحقوق الفردية لم تكن مصانة بما يكفي . وكادت معارضة مايسون تحول دون مصادقة فرجينيا على الدستور . وكما أشير سالفاً ، علقت مساتشوستس ، بسبب شعور مماثل ، مصادقتها على شرط إضافة ضمانات محددة للحقوق الفردية . وما أن انعقد الكونغرس الأول حتى كان الشعور بوجوب تبني مثل هذه التعديلات إجماعياً تقريباً ،

وسرعان ما أقرها ذلك الكونغرس .

ولاتزال هذه التعديلات اليوم كما كانت تماماً عندما صيغت قبل حوالي قرنين . ويضمن التعديل الأول حرية العبادة والتعبير والصحافة وحق التجمع السلمي والحق في مطالبة الحكومة برفع الظلامات . ويضمن التعديل الثاني حق المواطنين في حمل الأسلحة ، وينص التعديل الثالث على عدم جواز إقامة الجنود في أية منازل خاصة دون رضى مالكيها . أما التعديل الرابع فيحمي الأفراد من التفتيش والاعتقال وحجز ومصادرة الممتلكات بصورة تعسفية .

وتتعلق التعديلات الأربعة التالية بالنظام القضائي . فالتعديل الخامس يحظر محاكمة مرتكب أية جريمة كبرى إلا بعد صدور قرار اتهامي بحقه من قبل هيئة محلفين كبرى (أي هيئة محلفين اتهامية مؤلفة من مواطنين عاديين) . ويمنع تكرار محاكمة الشخص بنفس الجرم ؛ كما يمنع المعاقبة دون اتباع الإجراءات القانونية المعمول بها ، وينص على عدم جواز إكراه المتهم على الإدلاء بشهادة تعود عليه بالضرر . أما التعديل السادس فيضمن إجراء محاكمة علنية عاجلة للمتهمين في قضايا جزائية . ويستلزم إجراء هذه المحاكمة أمام هيئة محلفين غير متحيزة ، ويضمن حق المتهم في الاستعانة بمحام ، وينص على إجبار الشهود على حضور المحاكمة والإدلاء بشهادتهم في حضور المتهم . ويضمن التعديل السابع أن تجري المحاكمة أمام هيئة محلفين في القضايا المدنية التي تزيد قيمتها على عشرين دولاراً . ويمنع التعديل الثامن فرض كفالات أو غرامات باهظة أو إنزال عقوبات قاسية أو غير مألوفة .

أما آخر تعديلين من التعديلات العشرة هذه فيتضمنان بيانات عامة واسعة النطاق حول سلطة الدستور . فالتعديل التاسع ينص

على أن تعداد الدستور للحقوق الفردية الواردة في نصه ليس شاملاً ؛ بل إن لأفراد الشعب حقوقاً ليست مذكورة بالتحديد في متنه . وينص التعديل العاشر على أن السلطات التي لا ينيطها الدستور بالحكومة الفدرالية ولا يمنعها عن الولايات تكون محفوظة للولايات أو للشعب .

حماية الحريات الفردية

منذ قرنين وعبقرية الدستور في تنظيمه الحكم الفدرالي توفر للولايات المتحدة استقراراً فريداً . وتؤمن وثيقة الحقوق والتعديلات الدستورية اللاحقة لها للشعب الأميركي أكمل فرصة ممكنة للتمتع بحقوقه الإنسانية الأساسية .

في الأزمات الوطنية ، تلك التي تعصف بالبلاد ككل ، تتعرض الحكومات لإغراء تعليق هذه الحقوق خدمة لمصلحة الأمن القومي . وفي الولايات المتحدة ، دائماً ما كانت مثل هذه الخطوات تتخذ على مضض وفي ظل أدق الإجراءات الوقائية . ففي أيام الحرب مثلاً كان من الضروري مراقبة المراسلات البريدية بين الولايات المتحدة والدول الأجنبية ، ولاسيما المراسلات بين الجنود في جبهات القتال وعائلاتهم في الوطن . لكن حتى في أوقات الحرب لم يحدث قط أن تم التعرض لحق المرء الدستوري في محاكمة عادلة . فالأشخاص المتهمون بارتكاب جرائم ، ومنهم مواطنو دول عدوة متهمون بالتجسس والتخريب ونشاطات خطيرة أخرى ، يمنحون حق الدفاع عن أنفسهم ويعتبرون ــ وفقاً للنظام القضائي الأميركي ــ أبرياء إلى أن يثبت ارتكابهم للجرم موضع الاتهام .

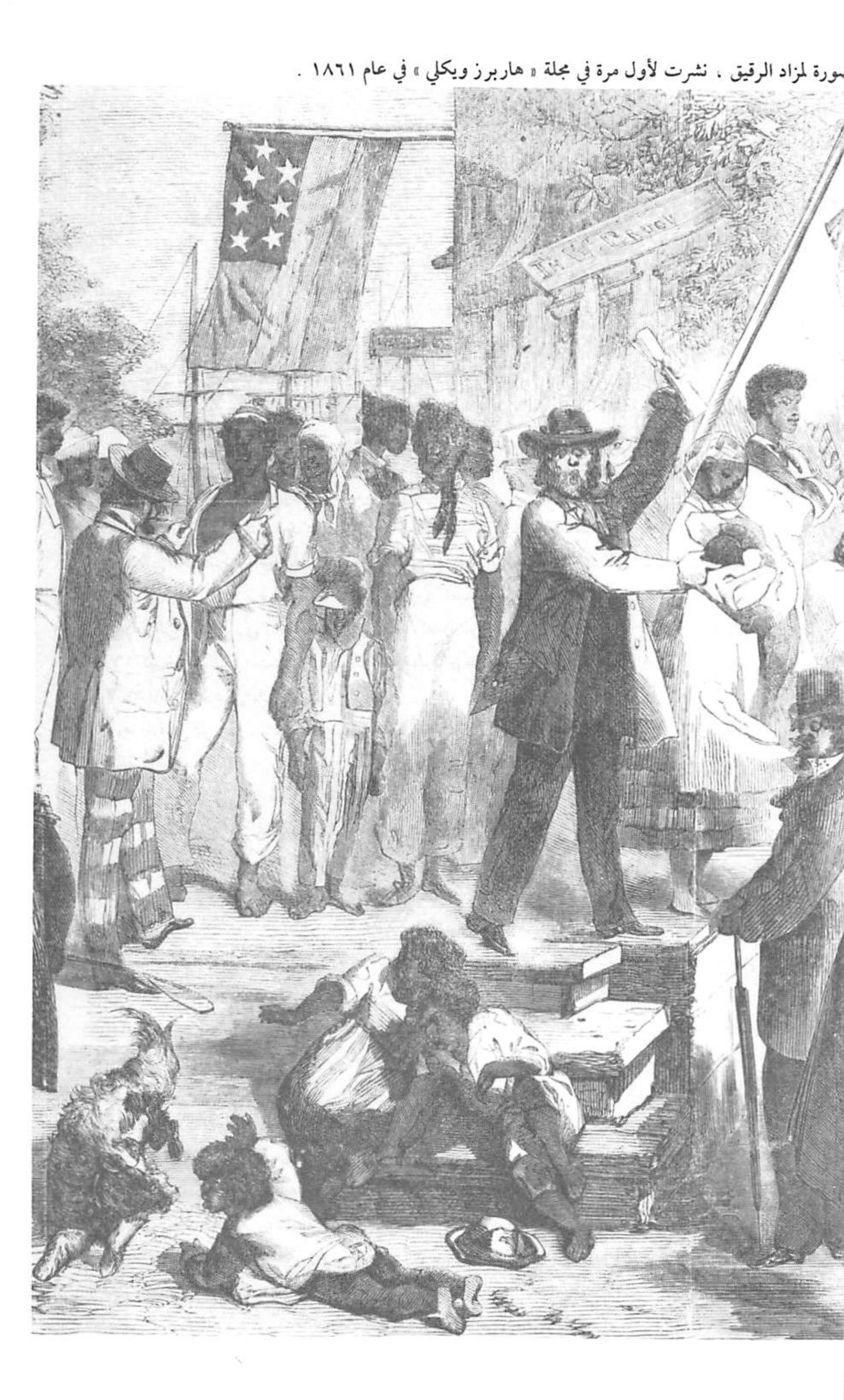
والتعديلات الدستورية اللاحقة لوثيقة الحقوق تشمل مجموعة كبيرة من المواضيع . وأحد التعديلات الأبعد أثراً هو التعديل الرابع

عشر ، الذي تمت المصادقة عليه عام ١٨٦٨ ، والذي نص على تعريف واضح وبسيط للمواطنية ، وضمن على نطاق موسع المساواة في المعاملة في ظل القانون . وفي جوهره طبق التعديل الرابع عشر ضمانات وثيقة الحقوق على الولايات . ومن التعديلات الأخرى ما حدّ من السلطة القضائية التي تتمتع بها الحكومة الفدرالية ؛ وغير طريقة انتخاب الرئيس ؛ وحظر الرق ؛ وحمى المواطنين من إمكانية حرمانهم حق الاقتراع بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو حالة استعباد سابقة ؛ وعزز سلطة الكونغرس في فرض الضرائب لتشمل فرض ضرائب على الدخل ؛ وفرض انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بطريق الاقتراع الشعبي المباشر .

أما آخر التعديلات فهي التعديل الثاني والعشرون ، الذي يمنع تولي الرئيس منصبه لأكثر من ولايتين ؛ والتعديل الثالث والعشرون الذي يمنح سكان مقاطعة كولمبيا (واشنطن العاصمة) حق التصويت في الانتخابات الرئاسية ؛ والتعديل الرابع والعشرون ، الذي يؤكد حق التصويت للجميع دون أي اعتبار لدفعهم ضرائب على الأشخاص ؛ والتعديل الخامس والعشرون ، الذي يحدد أحكام ملء منصب نائب الرئيس لدى شغوره قبل انتهاء الولاية ؛ والتعديل السادس والعشرون ، الذي يخفض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة .

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن أكثرية التعديلات الستة والعشرين كانت نابعة من جهود مستمرة ترمي إلى توسيع مدى الحريات الفردية أو المدنية أو السياسية ، في حين أن القليل جداً منها تتناول توسيع البنية الحكومية الأساسية التي تمت صياغتها في فيلادلفيا عام ١٧٨٧ .

صورة لمزاد الرقيق ، نشرت لأول مرة في مجلة « هاربرز ويكلي » في عام ١٨٦١ .



النقاش حول الرق

عبارة « الرق » لا تظهر بتاتاً في نص الدستور الأميركي ، إلا أن الدستور أجاز نظام الرق في صورة غير مباشرة . فقد إتفق المندوبون إلى المؤتمر القاري على حساب ثلاثة أخماس « جميع الأشخاص الآخرين » لتحديد عدد الأشخاص الذين يحق لكل ولاية إنتخابهم لعضوية مجلس النواب في الكونغرس . وفي فقرة لاحقة يقضي الدستور بوجوب أن يعود إلى أسيادهم العبيد الهاربون أو من دُعوا بـ « الأشخاص المحتجزون للعمل أو الخدمة » الذين عبروا حدود ولاية أسيادهم إلى ولاية أخرى . كما حدد تاريخ إنهاء تجارة الرقيق ، التي وصفها بـ « هجرة أو استيراد هؤلاء الأشخاص التي تعتبر الولايات القائمة حالياً أن من الملائم إدخالهم » بعام ١٨٠٨ ؛ أي بعد ٢٠ عاماً من التصديق على الدستور .

وقد نوقش كل من تلك النصوص نقاشاً شديداً خلال المؤتمر ، وتمت الموافقة على كل منها في النهاية بروح من التسوية . وعارض مندوبون حتى من الولايات الشمالية المناهضة للرق ، مثل الكساندر هاملتون ، متابعة مناقشة تلك القضية مخافة أن تؤدي المناقشات إلى انقسام شديد بين الولايات مما قد يعرض للخطر الهدف الأكثر إلحاحاً وهو إقامة حكومة قوية تبسط سلطتها على كل أنحاء البلاد . كما حثت على التسوية أيضاً شخصيات جنوبية بارزة ، مثل جورج واشنطن وجيمس ماديسون ، كانت تمقت الرق إنما كانت تؤمن بأنه سيباد عندما يترسخ وضع الاتحاد .

إلا أن القضية أثيرت في المؤتمر من الناحية الأخلاقية ، وفي صورة انفعالية ، عدة مرات . فقد شجب غوفيرنور موريس ــ مندوب ولاية بنسيلفانيا ــ الرق على أنه « نظام شائن ، ولعنة من السماء على الولايات التي يقوم فيها » . وقارن بين الازدهار وكرامة الإنسان في « المناطق الحرة » وبين « تعاسة وفقر » الولايات التي يقوم فيها نظام الرق . ومن المفارقات أن الخطابات الأكثر بلاغة في مهاجمة الرق في المؤتمر كانت خطابات جورج مايسون ، ممثل ولاية فرجينيا التي كانت تجيز الرق ، الذي وصفه جيفرسون بأنه « الرجل الأكثر حكمة في جيله » . وقال مايسون أن الرق « هو أكثر ما ينال من الأخلاق . وكل مالك للعبيد هو مستبد حقير . . . والرق يعيق الفنون والصناعات ، إذ يكره الفقراء العمل عندما يرون أن العبيد يقومون به . . . وإني أعتبر من الضروري . . . أن تكون للحكومة العامة سلطة منع زيادة الرق » . وفي السنوات اللاحقة ، استخدمت حركة إلغاء الرق نفس تلك الحجج ونفس المنطق القائل بعدم أخلاقية الرق لتحقيق أهدافها ؛ إلا أنه في وقت صياغة الدستور تم تفادي الموضوع ، ولم يأت الدستور على ذكر كلمة « الرق » في متنه كما لم يتناول القضية كتحد أخلاقي . وفي نهاية المطاف كانت الحرب الأهلية المأساوية (١٨٦١ - ١٨٦٥) هي ما أنهى الرق في الولايات المتحدة وبدأ المسيرة الصعبة نحو المساواة العرقية التامة .

النظام الفدرالي

كان يدور في خلد واضعي الدستور عدد من الأهداف الواضحة ، فقاموا بصياغتها بوضوح يثير الإعجاب في مقدمة للوثيقة الرئيسية تتألف من ٥٢ كلمة وستة بنود هي :

« . . . إقامة اتحاد أكثر كمالاً . . . »

كانت قضية بناء « اتحاد أكثر كمالاً » هي القضية الواضحة التي تواجه الولايات الثلاث عشرة في عام ١٧٨٧ . وكان من الجلي جداً أن أي اتحاد تقريباً سيكون أكثر كمالاً من ذلك الذي كان قائماً في ظل وثيقة الاتحاد . لكن ابتكار بنية أخرى تحل محل البنية السابقة كان ينطوي على خيارات حاسمة .

فلقد كانت كل الولايات تطمع في الاحتفاظ بسلطات السيادة التي كانت تمارسها منذ استقلالها عن بريطانيا قبل ١١ عاماً . ولم يكن تحقيق توازن بين « حقوق الولايات » وبين حاجات الحكومة المركزية مهمة سهلة . وأدى واضعو الدستور هذه المهمة بأن تركوا الولايات تحتفظ بجميع السلطات اللازمة لتنظيم حياة سكانها اليومية ، شرط ألا تتعارض هذه مع حاجات الأمة ككل وخيرها العام . ولايزال هذا الفصل بين السلطات ، الذي يدعى بـ « الفدرالية » ، على حاله اليوم . فسلطة كل ولاية في الشؤون المحلية ــ مثل التربية ، والصحة العامة ، وتنظيم أعمال الشركات ، وظروف العمل ، والزواج والطلاق ، والضرائب المحلية ، وسلطات الشرطة العادية ــ معترف بها بصورة كاملة ومقبولة كلياً لدرجة أنه في **كثير من الأحيان تكون لولايتين متجاورتين قوانين مختلفة تتعلق بموضوع واحد .**

ورغم براعة الترتيبات الدستورية فإن الجدل حول حقوق الولايات استمر في التفاعل بحيث أدى بعد ثلاثة أرباع قرن ، أي

في عام ١٨٦١ ، إلى نشوب حرب بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية دامت أربع سنوات . وكانت القضية الأساسية في النزاع هي حق الحكومة الفدرالية في تنظيم الرق في الولايات الجديدة المنضمة إلى الاتحاد . ففي حين أصرت الولايات الشمالية على أن للحكومة الفدرالية مثل هذا الحق ، تمسكت الولايات الجنوبية بالموقف القائل أن الرق قضية تخضع لصلاحيات كل ولاية على حدة ، تتخذ بشأنها ما تراه من تدابير . وعندما حاولت مجموعة من الولايات الجنوبية الانفصال عن الاتحاد ، اندلعت الحرب وخاضها المتحاربون على أساس مبدأ الحفاظ على الجمهورية . وبهزيمة الولايات الجنوبية وعودتها إلى الاتحاد ، تمت إعادة توكيد سيادة الحكومة الفدرالية وألغي الرق .

« . . . توطيد العدالة . . . »

يتضمن « إعلان الاستقلال » جوهر الديمقراطية الأميركية في عبارته المدوية : « جميع الناس خلقوا متساوين » وما تلاها من تعابير أمثال « وقد وهبهم خالقهم حقوقاً لا يجوز التصرف بها ، منها حق الحياة والحرية ونشدان السعادة » .

ولا يميّز الدستور بين الناس على أساس الثراء أو المكانة ؛ فالكل سواسية أمام القانون كما يخضعون بالتساوي للمحاكمة والعقاب عندما يخالفون القانون . ويسري الأمر نفسه على النزاعات المدنية التي تتناول الممتلكات والاتفاقات القانونية وترتيبات الأعمال . وحرية التقاضي أمام المحاكم هي إحدى أهم الضمانات التي تنص عليها وثيقة الحقوق .

« . . . ضمان الاستقرار الداخلي . . . »

أدت الولادة العاصفة للولايات المتحدة والأوضاع غير المستقرة على طول الحدود الغربية إلى اقتناع الأميركيين بضرورة الاستقرار الداخلي الذي يتيح للدولة الجديدة النمو والازدهار . ولذا كان يتعين على

الحكومة الفدرالية التي أنشأها الدستور أن تكون قوية بما يكفي لحماية الولايات ضد أي غزو خارجي ، ومن النزاعات وأعمال العنف في الداخل . ولم يكن أي جزء من أراضي الولايات المتحدة قد تعرض لغزو أجنبي منذ عام ١٨١٥ . وكانت حكومات الولايات المتحدة قوية بشكل عام إلى درجة أمكنها المحافظة على النظام داخل حدودها . لكن هذه الولايات تسندها القوة الهائلة التي تتمتع بها الفدرالية التي يجيز لها الدستور اتخاذ الخطوات الضرورية للمحافظة على السلام .

« . . . توفير سبل الدفاع المشترك . . . »

حتى بعد أن أمنت استقلالها ، بقيت الدولة الجديدة تواجه أخطاراً حقيقية من عدة نواح . فعلى الحدود الغربية ، كانت القبائل الهندية المعادية تشكل تهديداً مستمراً . وإلى الشمال ، كان البريطانيون مازالوا يملكون كندا التي كانت مقاطعاتها الشرقية تضم أعداداً كبيرة من جماعة « التوري » الحاقدة . وكان الفرنسيون يملكون مقاطعة لويزيانا الشاسعة في الغرب الأوسط . أما إلى الجنوب فكان الأسبان يحتلون فلوريدا وتكساس والمكسيك . وكانت لهذه القوى الأوروبية الثلاث مستعمرات في البحر الكاريبي على مسافة قريبة جداً من الساحل الأميركي . إلى جانب ذلك ، كانت دول أوروبا مشتبكة في سلسلة من الحروب التى طاول تأثيرها العالم الجديد .

وفي السنوات الأولى لقيام الدولة الجديدة ، تركز هدف توفير سبل « الدفاع المشترك » على الانتشار في المنطقة الواقعة وراء جبال الأبالاش مباشرة ؛ والتوصل ، بواسطة التفاوض ، إلى سلام مع الهنود الذي كانوا يقيمون فيها . ولكن في غضون وقت قصير برزت أهمية القوة العسكرية بسبب اندلاع الحرب مع انكلترا في عام

١٨١٢ ، والمناوشات مع الاسبان في فلوريدا ، والحرب مع المكسيك عام ١٨٤٦ .

ومع تزايد قوة أميركا الاقتصادية والسياسية ، زادت قوتها الدفاعية . ويوزع الدستور مسؤولية الدفاع على الفرعين التشريعي والتنفيذي ، إذ يولي الكونغرس وحده صلاحية إعلان الحرب وتخصيص الأموال اللازمة لأغراض الدفاع ، في حين يجعل الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وصاحب المسؤولية الرئيسية في الدفاع عن البلاد .

« . . . نشر الازدهار العام . . . »

لدى انتهاء حرب الاستقلال ، كانت الولايات المتحدة في وضع اقتصادي سيء . فقد كانت مواردها مستنفدة ، ووضعها الائتماني مزعزعاً وعملتها الورقية عديمة القيمة تقريباً . وكانت التجارة والصناعة في جمود ، كما كانت الولايات وحكومة الاتحاد غارقة في الدين . وفي حين لم يكن أفراد الشعب يواجهون خطر المجاعة الداهمة ، كانت احتمالات التنمية الاقتصادية ضئيلة جداً بالفعل .

وكانت إحدى أولى المهام التي واجهت الحكومة القومية الجديدة هي مهمة إرساء الاقتصاد على أساس سليم . وقد نصت المادة الأولى من الدستور على التالي :

« تكون للكونغرس سلطة فرض الضرائب وجبايتها . . . ودفع الديون وتحقيق الازدهار العام في الولايات المتحدة . . . »

ومكنت سلطة فرض الضرائب وجبايتها الحكومة من تسديد ديون الحرب ، ووضع العملة على أسس أكثر متانة . وتم تعيين وزير للمالية كي يشرف على الشؤون المالية للبلاد ، ووزير للخارجية كي يدير العلاقات بين البلاد والدول الأخرى . كما تم تعيين وزير

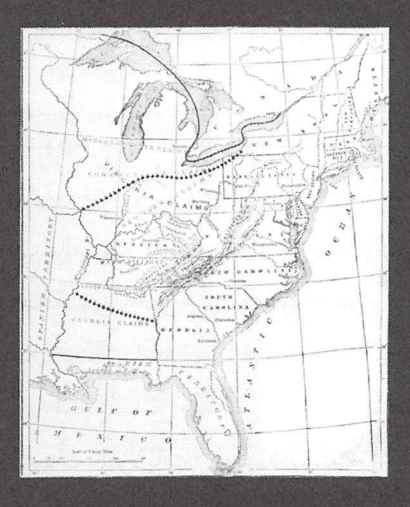
للحربية وآخر للعدل . وفي وقت لاحق ، عندما توسعت رقعة البلاد وأصبح الاقتصاد أكثر تعقيداً ، اقتضى خير الناس ضرورة إنشاء وزارات إضافية .

« . . . تأمين نعم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة . . . »

كان التوكيد على الحرية الشخصية أحد أبرز سمات الجمهورية الأميركية الجديدة . وحيث قدم العديد من الأميركيين من بيئات اتسمت بالقمع السياسي والديني ، فإنهم كانوا مصممين على المحافظة على الحرية في العالم الجديد . وكان واضعو الدستور حريصين ، لدى إعطائهم الحكومة الفدرالية صلاحياتها ، على حماية حقوق جميع الناس وذلك بالحد من سلطات الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات . ونتيجة لذلك ، يتمتع الأميركيون بحرية التنقل ، وحرية تقرير ما يودون القيام به من عمل ، وحرية اعتناق المعتقدات الدينية والسياسية ، وحق اللجوء إلى المحاكم ابتغاء للعدالة والحماية عندما يشعرون أن هناك تعرضاً لهذه الحقوق .

إلى اليسار قاعة الاستقلال في فيلادلفيا ، ولاية بنسلفانيا ، وهي القاعة التي تم فيها التوقيع على إعلان الاستقلال في عام ١٧٧٦ والدستور في عام ١٧٨٧ .

إلى الأدنى ، خريطة للولايات الثلاث عشرة الأصلية في نهاية الحرب الثورية تبين رقعة الأرض التي كانت تشغلها الولايات المختلفة . أما الأقاليم الواقعة إلى الغرب من نهر الميسيسيبي وإلى الجنوب من ولاية جورجيا فكانت تملكها أسبانيا . وفي عام ١٨٠٠ آلت تلك الأقاليم إلى فرنسا ومن ثم بيعت في عام ١٨٠٣ إلى الولايات المتحدة .



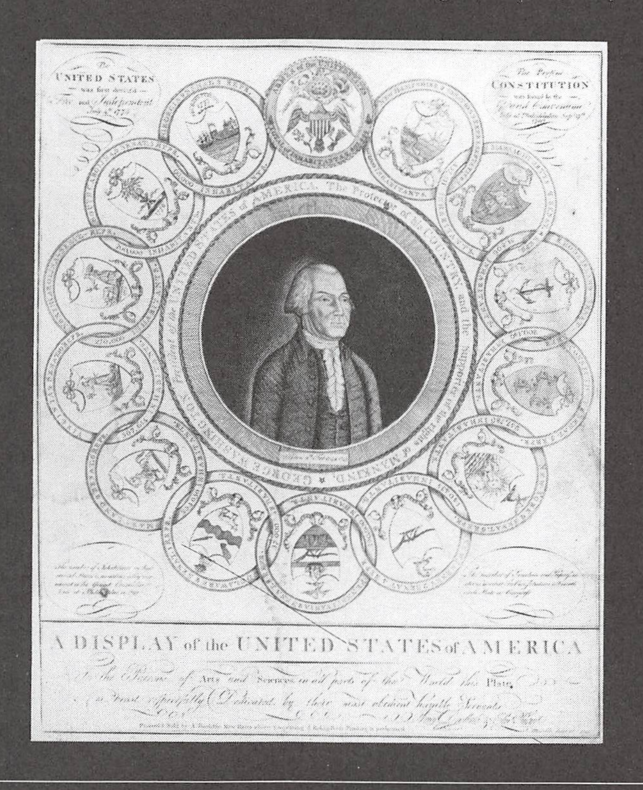
بعد النظر
والحلول الوسطى

تعليق على الصورة

كان الدستور الأميركي نتاج مثل عليا سامية ، ونتاج حلول وسطى سياسية وعملية . وكانت « وثيقة الاتحاد » ، التي تم التصديق عليها في عام ١٧٨١ ، قد أقامت تحالفاً هشاً من ولايات (دول) شبه مستقلة كان يحد كثيراً من سلطات الحكومة الفدرالية . بيد أنه في عام ١٧٨٦ ، كانت الولايات ، وهي المستعمرات البريطانية السابقة ، لاتزال تتنازع فيما بينها . وكانت وحدة البلاد الأميركية ، حتى في الاستقلال الذي نالته حديثاً ، مهددة . وأدت الدعوات إلى عقد اجتماع في مدينة فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا في أيار / مايو ١٧٨٧ بهدف إعادة النظر في « وثيقة الاتحاد » إلى انعقاد المؤتمر الدستوري الذي عدل بصورة جوهرية مفهوم الحكم وممارسة الديمقراطية في الولايات المتحدة .

إلى اليمين ، زوار في دار الأرشيف الوطني في واشنطن (العاصمة) يلقون نظرة على الدستور الأميركي . وتحفظ في هذه الدار أيضاً وثيقة إعلان الاستقلال .

إلى أدنى ، في هذه الصورة المرسومة في القرن الثامن عشر ، ينظر جورج واشنطن إلى أختام الولايات الثلاث عشرة الأصلية ، والتي يربط بينها في الأعلى مع الختم الأعظم للولايات المتحدة الأمريكية .



نبّه جيمس ماديسون المندوبين في المؤتمر الدستوري قائلاً : « في وضعنا نظاماً نتمنى أن يدوم عصوراً عديدة ، علينا ألا نغفل التغييرات التي ستحدثها الأجيال » . وقد عمل المندوبون في المؤتمر الدستوري بتلك النصيحة . والوثيقة التي أفرزتها إجتماعات المؤتمر في أيلول / سبتمبر ١٧٨٧ كانت مختصرة — إذ احتوت على مجرد مقدمة وسبع مواد — إلا أن الدستور الأميركي دام أكثر من ٢٠٠ عام ولم يدخل عليه إلا ٢٦ تعديلاً .

صفحة العنوان لـ « الأوراق الفدرالية » وهي من تأليف الكساندر هاملتون وجون جاي وجيمس ماديسون .

THE

FEDERALIST:

A COLLECTION

OF

ESSAYS,

WRITTEN IN FAVOUR OF THE

NEW CONSTITUTION,

AS AGREED UPON BY THE FEDERAL CONVENTION,
SEPTEMBER 17, 1787.

IN TWO VOLUMES.

VOL. II.

NEW-YORK:

PRINTED AND SOLD BY J. AND A. M'LEAN,
No. 41, HANOVER-SQUARE.
M, DCC, LXXXVIII.



شرح الدستور :
« الوثائق الفدرالية »



’’ لكن ما هو الحكم بالذات إن لم يكن أعظم التأملات في طبيعة الإنسان ؟ ‘‘

جيمس ماديسون
من « الوثائق الفدرالية »

وصف توماس جيفرسون « الوثائق الفدرالية » بأنها « أفضل تعليق على مباديء الحكم كُتب حتى الآن » . واعتبر الفيلسوف البريطاني جون ستيوارت ميل ، الذي عاش في القرن التاسع عشر ، « الوثائق الفدرالية » ـ وهي مجموعة مؤلفة من ٨٥ مقالة قصيرة ، « الشرح الأكثر تنويراً لدينا للحكم الفدرالي » . وأعرب الفيلسوف السياسي الفرنسي الكسيس دي توكيفيل عن اعتقاده بأن « الوثائق الفدرالية » هي « كتاب ممتاز يجب أن يكون معروفاً لدى رجال السياسة في جميع البلدان » . وفي القرن الحالي اتفق المؤرخون ورجال القانون وعلماء السياسة بشكل عام على أن « الوثائق الفدرالية » هي أهم عمل في مجال الفلسفة السياسية والحكم الواقعي تم تأليفه في الولايات المتحدة . وقد جرت مقارنته بمؤلفات « الجمهورية » لأفلاطون و« السياسة » لأرسطو و« ليفيثان » (الدولة) للفيلسوف الانكليزي هوبز . كما كانت « الوثائق الفدرالية » مرجعاً لزعماء العديد من الدول الحديثة في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا عندما كانوا يعدون دساتير بلدانهم .

وكان مندوبو الولايات الذين وقعوا الدستور في فيلادلفيا في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٧٨٧ قد اشترطوا ألا يصبح ذلك الدستور نافذ المفعول إلا بعد المصادقة عليه من قبل مؤتمرات خاصة في ما أقله تسع ولايات من الولايات الثلاث عشرة . ولكن عدم مصادقة ولايتين رئيسيتين ــ هما نيويورك وفرجينيا ــ كان ليقضي على مشروع الدستور برمته نظراً لضخامة هاتين الولايتين وما كان لهما من نفوذ . وكانت آراء مندوبي كل من الولايتين متباينة جداً في شأن الدستور . كما كان حاكم نيويورك ، جورج كلينتون ، قد صرّح بمعارضته له .

وقد يتصور المرء أن « الوثائق الفدرالية » التي لقيت ذلك القدر الكبير من الإطراء ، وكان لها ذلك القدر الكبير من التأثير ، كانت ثمرة خبرة عمر طويل من الدراسة وأعمال الحكم . ولكن في الواقع كانت تلك نتاج رجلين في مقتبل العمر هما الكساندر هاملتون من نيويورك ، ٣٢ عاماً ؛ وجيمس ماديسون من فرجينيا ٣٦ عاماً ، الذي كان غزير الإنتاج جداً ــ إذ كان يكتب أحياناً أربعة مقالات في الأسبوع . أما جون جاي ، وهو عالم وباحث أكبر سناً ، تم تعيينه في ما بعد أول رئيس للمحكمة العليا ، فقد كتب خمسة من تلك المقالات .

وقد طلب هاملتون ، الذي كان مساعداً لجورج واشنطن إبان الثورة ، من ماديسون وجاي أن يشتركا معه في ذلك المشروع الهام . وكانت غايتهم إقناع أعضاء مؤتمر نيويورك بالمصادقة على الدستور الجديد . ولذلك اعتزموا كتابة سلسلة من المقالات في صحف نيويورك باسم مستعار مشترك هو « بيوبليوس » لشرح الدستور والدعوة إلى تأييده .

وكان هاملتون من بدأ المشروع ، ووضع الخطوط العريضة

لتسلسل المواضيع التي سيتم بحثها ، وعالج معظمها في ٥١ مقالاً . ولكن مقالات ماديسون ، وكانت ٢٩ مقالاً ، كانت الأكثر تأثيراً في جمعها بين الصراحة والاتزان وقوة الإقناع . ومن غير الواضح ما إذا كان لـ « الوثائق الفدرالية » التي نشرت بين تشرين الأول / أكتوبر ١٧٨٧ وأيار / مايو ١٧٨٨ أي تأثير حاسم في جعل ولاية نيويورك تصادق على الدستور على مضض ؛ إلا أنه لا يوجد أدنى شك بأن الوثائق أصبحت ، ولاتزال ، الشرح الأكثر موثوقية وعولاً للدستور .

نظام فدرالي من نوع جديد

كان النهج الأول والأوضح الذي انتهجته « الوثائق الفدرالية » هو وضع تعريف جديد للحكم الفدرالي . ولم يكن المستوطنون الأميركيون السابقون ، الذين كانوا قد انتصروا لتوهم في ثورتهم على حكم ملكي مستبد ، في وارد استبدال حكمهم الجديد بحكم آخر مركزي يتمتع بسلطات مطلقة . أما من الناحية الأخرى ، فإن ما عانوه من سوء التنظيم وعدم الاستقرار في نظام الحكم الذي كان قائماً بموجب « وثيقة الاتحاد » جعلهم متقبلين لفكرة زيادة السلطات التي تمارسها الحكومة على صعيد البلاد ككل . وقد أبدى عدد من « الوثائق الفدرالية » بأن من الممكن تحقيق نوع جديد من التوازن لم يسبق أن تحقق في أي مكان آخر من العالم . وبالفعل ، فإن « الوثائق » نفسها كانت عبارة عن توازن أو حل وسط بين الاتجاهات الوطنية التي كان يدعو إليها هاملتون ــ الذي كان يعكس تفكير المصالح التجارية لمدينة بحرية هي نيويورك ــ وتحفظ ماديسون ، الذي كان يشاطر مزارعي فرجينيا ارتيابهم من سلطة مركزية غير محلية .

واقترح ماديسون أنه بدلاً من أن تتمتع كل ولاية بسلطة مطلقة كما كان الحال بموجب « وثيقة الاتحاد » فلتحتفظ الولايات بـ « سيادة متبقية » في جميع المجالات التي لا تستوجب اهتماماً على صعيد البلاد ككل . وأبدى ماديسون أن عملية المصادقة على الدستور بحد ذاتها ترمز إلى مفهوم الفدرالية ، لا مفهوم أحادية الدولة فقال :

« إن الموافقة والمصادقة يمنحها الشعب ، لا كأفراد يشكلون دولة واحدة ، بل كشعوب تمثل الولايات ، كل ولاية على حدة ، التي ينتسبون إليها . . . لهذا فإن ذلك الإجراء ، أي اعتماد الدستور ، لن يكون عملاً وطنياً (أي شاملاً كل البلاد كوحدة موحدة) بل عملاً فدرالياً » .

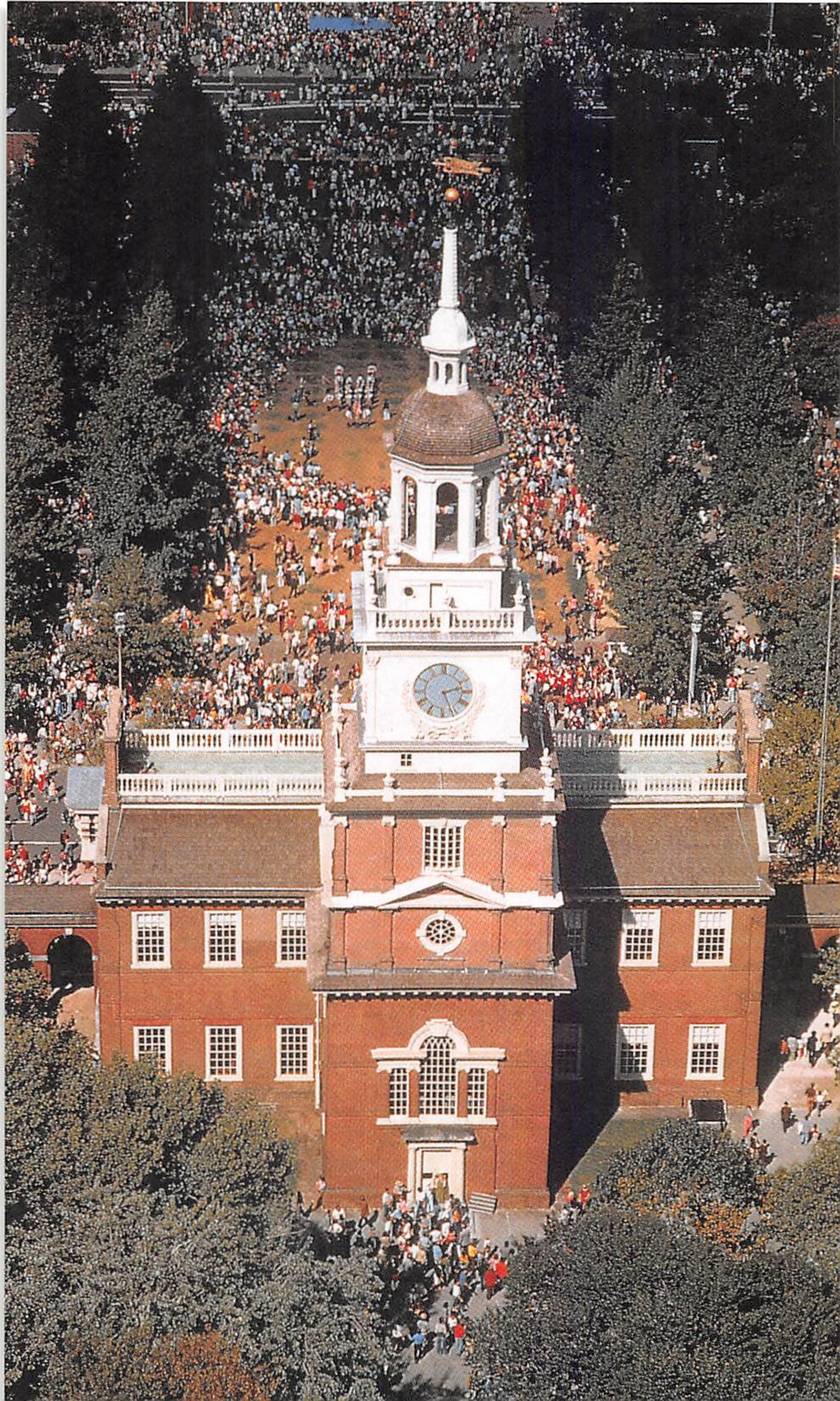
وطرح هاملتون مفهوم ما دعاه بـ « تطابق السلطات بين الحكومات الولائية والحكومة الوطنية » . إلا أن تشبيهه ذلك بالكواكب التي تدور حول الشمس محتفظة بذاتياتها المستقلة إنما شدد أكثر على السلطة المركزية . واستشهد هاملتون وجاي (وهو كذلك من نيويورك) بأمثلة عن تحالفات في بلاد الإغريق وأوروبا المعاصرة انفرط عقدها كلها دون استثناء في وقت الأزمات . وكانت العبرة بالنسبة إلى مؤلفي « الوثائق الفدرالية » ــ على اختلاف آرائهم ــ واضحة ، وهي أن بقاء البلاد كأمة محترمة يقتضي تحويل سلطات هامة ، وإن كانت محدودة ، إلى الحكومة المركزية . وكانوا يعتقدون أن ذلك يمكن تحقيقه بدون إلغاء فردية الولايات أو حكمها الذاتي .

الضوابط والتوازنات

كانت « الوثائق الفدرالية » أول من أورد في الأدب السياسي فكرة الضوابط والتوازنات كنهج لتقييد السلطة الحكومية ومنع سوء

استخدامها . وقد استخدمت هاتان العبارتان بصورة رئيسية للإشارة إلى الهيئة التشريعية ذات المجلسين ، والتي اعتبرها كل من هاملتون وماديسون بأنها الفرع الحكومي الأقوى سلطة . وكانت الفكرة في الأصل هي أن مجلس النواب المنتخب من قبل الشعب والمفترض كونه شديد الاندفاع يضبطه ويوازنه مجلس شيوخ أكثر محافظة يختار من قبل الهيئات التشريعية في الولايات . (عدل التعديل الدستوري السابع عشر الذي صدر عام ١٩١٣ ذلك البند ليفرض انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ من قبل الشعب) . لكن في إحدى المناسبات ، حاجج ماديسون بأن على « هيئة منتخبة أن تضبط هيئة منتخبة أخرى » كما قال هاملتون أن « مجلس النواب المنتخب من الشعب يجب أن يضبطه مجلس شيوخ منتخب من الشعب ، وتضبط الاثنين محكمة عليا منتخبة من الشعب » .

ودافع هاملتون ، في أروع مقالاته (المقال ٧٨) ، عن حق المحكمة العليا في الفصل بدستورية القوانين التي تسنها الهيئات التشريعية الولائية أو الوطنية . وقال أن تلك السلطة الحاسمة تاريخياً والمعروفة بـ « المراجعة القضائية » تشكل ضابطاً مناسباً على السلطة التشريعية حيث من المرجح أن « يسمم جو الفئوية الحزبية ينبوع العدالة » . ورفض هاملتون بصورة واضحة النظام البريطاني الذي يتيح للبرلمان أن يبطل ، بأكثرية الأصوات ، أي قرار محكمة لا يروق له . وقال « يجب اعتبار المحاكم العدلية الحصن الذي يحمي الدستور من التعديات التشريعية » . ولا يغيّر تفسير المحكمة العليا للدستور سوى عملية تعديل الدستور العسيرة والمرهقة ، أو التغيير التدريجي في آراء أعضاء المحكمة .



ted States, in Order to form a more perfect Union, establish Ju
e the general Welfare, and secure the Blessings of Liberty to ourselv
nited States of America.

Congress of the United States, which shall consist of a Senate and H

ers chosen every second Year by the People of the several States, and the E
us Branch of the State Legislature.
the Age of twenty five Years, and been seven Years a Citizen of the United
all be chosen.
States which may be included within this Union, according to their respec
sons, including those bound to Service for a Term of Years, and excluding
made within three Years after the first Meeting of the Congress of the Unite
by Law direct. The Number of Representatives shall not exceed one fo
until such enumeration shall be made, the State of New Hampshire sha
Plantations one, Connecticut five, New York six, New Jersey four, Pennsy
th Carolina five, and Georgia three.
ecutive Authority thereof shall issue Writs of Election to fill such Vacancie
cers; and shall have the sole Power of Impeachment.
tors from each State, chosen by the Legislature thereof for six Years; and

Election, they shall be divided as equally as may be into three Classes. T
d Year, of the second Class at the Expiration of the fourth Year, and of the
econd Year; and if Vacancies happen by Resignation, or otherwise, durin
Appointments until the next Meeting of the Legislature, which shall then

thirty Years, and been nine Years a Citizen of the United States, and who

but shall have no Vote, unless they be equally divided.
pore, in the Absence of the Vice President, or when he shall exercise the Off

sitting for that Purpose, they shall be on Oath or Affirmation. When th
victed without the Concurrence of two thirds of the Members present.
moval from Office, and disqualification to hold and enjoy any Office
ty be liable and subject to Indictment, Trial, Judgment and Punish

إلى اليسار ، تمثال جيمس ماديسون ، الذي غالباً ما كان يدعى بـ « أب الدستور » . وقد كتب ماديسون بالاشتراك مع الكساندر هاملتون وجون جاي ٨٥ مقالة عرفت في مجموعها بـ « الأوراق الفدرالية » ، تظهر إحداها أدناه . وأبرزت « الأوراق الفدرالية » فضائل الدستور ودعت إلى تبنيه وفي النهاية ساهمت في إقناع مؤتمر ولاية نيويورك بالمصادقة عليه . واليوم يعتبر الخبراء في القانون الدستوري « الأوراق الفدرالية » إحدى ألمع الشروحات السياسية للقانون الدستوري والنظرية الدستورية في الولايات المتحدة .

الصفحة التالية ، دستور الولايات المتحدة الأميركية .

We the People of th

insure domestic Tranquility, provide for the common defence,
and our Posterity, do ordain and establish this Constitution f

Article

Section. 1. All legislative Powers herein granted shall be ve
of Representatives.

Section. 2. The House of Representatives shall be composed o
in each State shall have the Qualifications requisite for Electors of the most

No Person shall be a Representative who shall not have atta
and who shall not, when elected, be an Inhabitant of that State in whic

Representatives and direct Taxes shall be apportioned among th
Numbers, which shall be determined by adding to the whole Number of
not taxed, three fifths of all other Persons. The actual Enumeration
and within every subsequent Term of ten Years, in such Manner as t
thirty Thousand, but each State shall have at Least one Representat
entitled to chuse three, Massachusetts eight, Rhode-Island and Pro
eight, Delaware one, Maryland six, Virginia ten, North Carolina f

When vacancies happen in the Representation from any Sta

The House of Representatives shall chuse their Speaker and o

Section. 3. The Senate of the United States shall be composed of tw
Senator shall have one Vote.

Immediately after they shall be assembled in Consequence o
of the Senators of the first Class shall be vacated at the Expiration of th
Class at the Expiration of the sixth Year, so that one third may be chosen
Recess of the Legislature of any State, the Executive thereof may make tem
such Vacancies.

No Person shall be a Senator who shall not have attained to th
not, when elected, be an Inhabitant of that State for which he shall be c

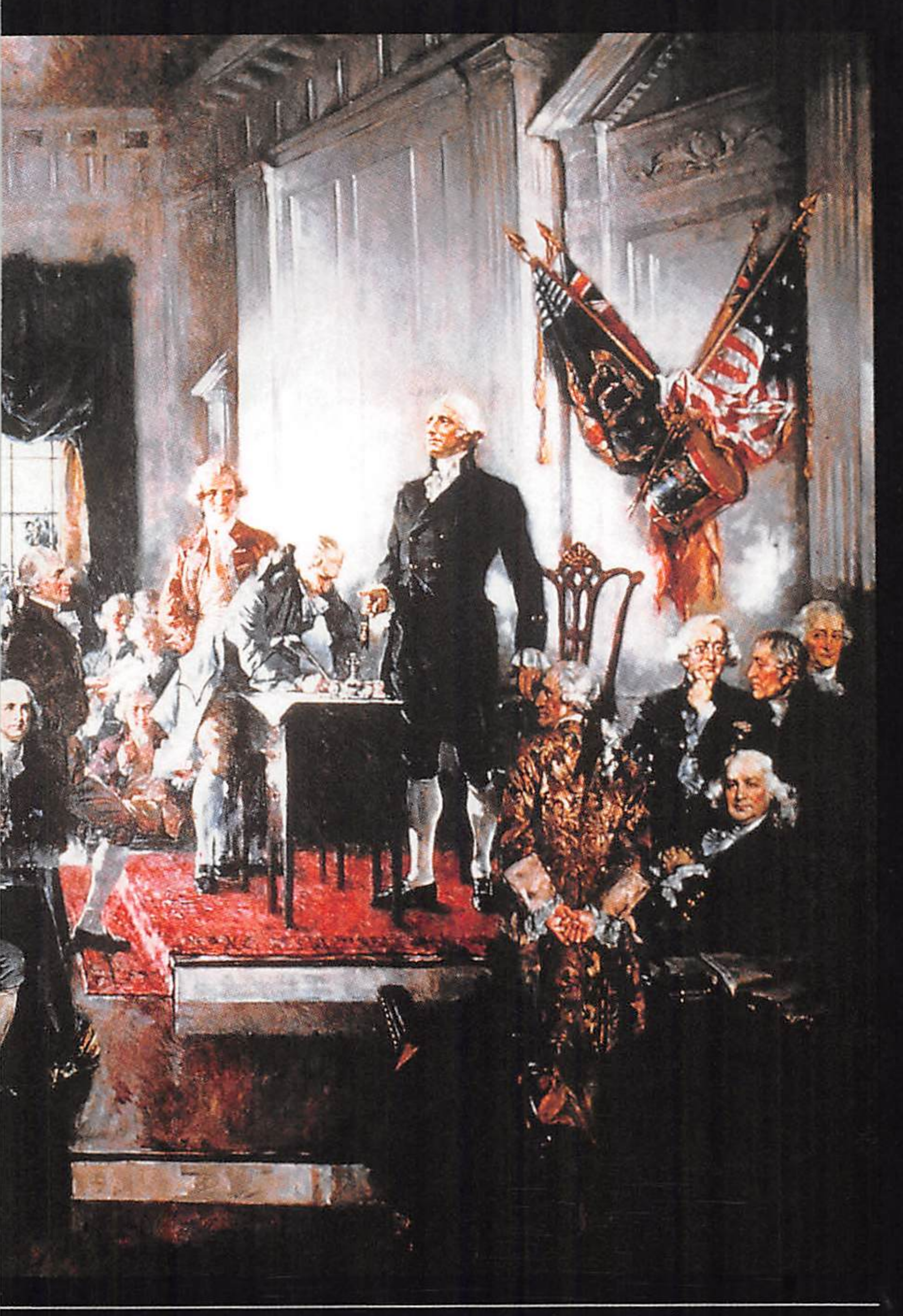
The Vice President of the United States shall be President of the

The Senate shall chuse their other Officers, and also a President
President of the United States.

The Senate shall have the sole Power to try all Impeachment
of the United States is tried, the Chief Justice shall preside: And no Person sha

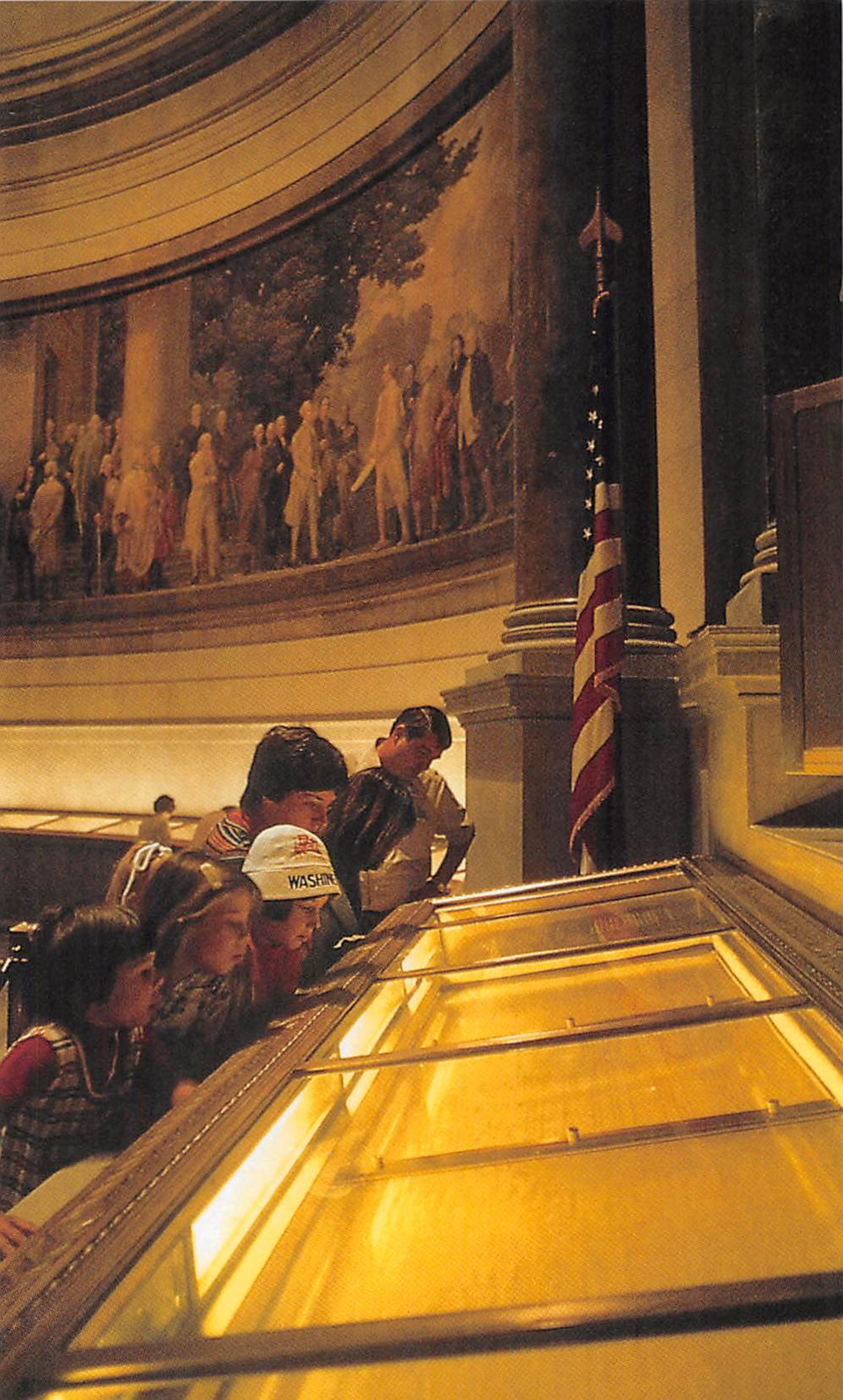
Judgment in Cases of Impeachment shall not extend further
Trust or Profit under the United States: but the Party convicted shall n
according to Law.





الرئيس جورج واشنطن ، واقفاً وراء مكتبه ، يترأس جلسة التوقيع على الدستور الأميركي في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٧٨٩ . وفي الوسط ، جالساً ، أحد الآباء المؤسسين بنجامين فرانكلين ، أكبر أعضاء المؤتمر الدستوري سناً . وعندما سئل فرانكلين في وقت لاحق عن نوع الحكم الذي قرره المؤتمرون ، أجاب : « الحكم الجمهوري ، هذا إذا أمكن الحفاظ عليه » .




WASHIN

الطبيعة الإنسانية والحكومة وحقوق الفرد

تكمن في أساس فكرة الضوابط والتوازنات نظرة واقعية جداً إلى طبيعة الإنسان . ففي حين كان ماديسون وهاملتون يعتقدان أن الإنسان في أفضل حالاته قادر على استخدام المنطق والانضباط الذاتي والإنصاف ، فقد أقرا بجنوحه نحو العاطفة والجشع وعدم التسامح . وفي مقطع شهير كتب ماديسون ، بعد بحث الإجراءات الضرورية للحفاظ على الحرية ، قائلاً :

« قد تكون ضرورة اعتماد تلك السبل لضبط تجاوزات الحكم انعكاساً للطبيعة الإنسانية ، لكن ما هو الحكم بالذات إن لم يكن أعظم التأملات في طبيعة الإنسان ؟ فإذا كان الناس ملائكة ، لا تكون هناك حاجة لحكومة ، وإذا قدر للملائكة أن تحكم ، لن تكون هناك حاجة لضوابط داخلية أو خارجية على الحكومة . إنما لدى إقامة حكومة يديرها بشر يشرفون على بشر ، فإن الصعوبة البالغة هي في التالي : ينبغي تمكين الحكومة من ضبط المحكومين ، وفي المرحلة التالية إجبارها على ضبط نفسها » .

وفي الوثيقة رقم ١٠ من مجموعة « الوثائق الفدرالية » ، ولعلها الأكثر فرادة ولفتاً للنظر ، عالج ماديسون ذلك التحدي المزدوج . وقد كان اهتمامه الرئيسي ينصب على ضرورة « إضعاف وضبط عنف الفئات » وكان يعني بذلك الأحزاب السياسية التي اعتبر أن خصاماتها وخلافاتها تشكل الخطر الأعظم على حكم الشعب ، فقال « إني أفهم أن يكون هناك عدد من المواطنين يوحد بينهم ويحركهم دافع مشترك من عاطفة أو مصلحة تتناقض مع حقوق المواطنين الآخرين ، أو مع مصالح المجتمع الكلية والدائمة » . وتلك العواطف أو المصالح التي تهدد حقوق الآخرين قد تكون دينية أو سياسية أو كما في أغلب الأحيان ، اقتصادية . وقد تنقسم الفئات

إلى أغنياء وفقراء ، أو دائنين ومدينين ، أو طبقاً لنوع الممتلكات التي يملكونها . وكتب ماديسون قائلاً :

« المصالح العقارية والمصالح الصناعية والمصالح التجارية والمصالح المالية ، وغيرها من المصالح الأخرى الأقل أهمية في الأمم المتمدنة منبعها الحاجة ، وهي تنقسم إلى فئات مختلفة تدفعها مشاعر ووجهات نظر مختلفة . ويشكل تنظيم تلك المصالح المختلفة والمتداخلة المهمة الرئيسية للعمل التشريعي العصري . . . »

كيف يمكن لأناس عاقلين أحرار ومنصفين أن يوفقوا بين مطالب متنافسة عديدة أو بين الفئات الحزبية التي تنشأ عنها ؟ وحيث أن من المتعذر بل المستحيل تحريم العاطفة أو المصلحة الذاتية ، فإنه يتعين على الحكم الصالح أن يتمكن من منع أية فئة ، سواء كانت تشكل أغلبية أو أقلية ، من فرض إرادتها ضد الصالح العام . وأشار ماديسون إلى أن إحدى وسائل التصدي لأية فئة تريد فرض إرادتها هي الحكم الجمهوري (أو التمثيلي) الذي يعمل لـ « تشذيب وتوسيع مدى وجهات نظر الشعب بتمريرها عبر هيئة مختارة من المواطنين » الذين يرجح أن يكونوا مثقفين يتمتعون بالحكمة والصلاح . ولأن الممثلين المنتخبين يكونون بعيدين بعض الشيء عن بؤرة المشاعر الجماهيرية ، فمن المحتمل أن تكون لهم وجهات نظر أكثر شمولاً وحكمة .

لكن الأهم من ذلك ، في رأي ماديسون ، هو اتساع القاعدة الجغرافية والشعبية للحكم الجمهوري ، كما حدث فعلاً في وقت لاحق في ظل الحكم التي كان يطرحه الدستور الجديد . فقد كتب ماديسون قائلاً :

« حيث يكون عدد المواطنين الذين ينتخبون ممثلاً عنهم في

جمهـورية كبـيرة أكبر من عدد أولئك الذين ينتخبون ممثلاً عنهم في جمهورية صغيرة ، سيكون من الأصعب على المرشحين غير الصالحين أن ينــجــحــوا في المـــمارســات الشريرة الـتي غالـبــاً ما ترافـق الانتخابات . . . وقد يتسبب نفوذ الزعماء المثيرين للشقاق في قيام مشاكل واضطرابات داخل ولاياتهم ، لكنهم لن يتمكنوا من المشاكل والاضطرابات في كل الولايات الأخرى » .

وما يجري الحث على تبنيه هنا هو مبدأ التعددية ، الذي يرحب بالتنـوع لما يشكله من إقرار بحرية الفـرد وتنوعه ، وكذلك لأثره الإيجابي في تحييد العواطف والمصالح المتصارعة . وكما تجعل التشكيلة الكبيرة من المعتقدات الدينية في الولايات المتحدة من غير المحتمل فرض إرادة مؤسسـة دينية واحـدة ، هكذا تجعل تشكيلة الولايات بمناطقها واهتماماتها المختلفة من غير المحتمل أن تفوز وتسيطر في كل أنحاء البلاد جماعة أو حزب متطرف يميل إلى فرض إراداته . ويقوم الـبرهـان على صحـة حجـة ماديسون في تطور الحزبين السياسيين الأميركيين الرئيسيين ، اللذين يتجهان إلى الاعتدال وعدم اعتناق أيديولـوجية معينـة لأن كلاً منهـما يضم تـنـوعـاً كبـيراً من المصالح الاقتصادية والفئوية .

فصل السلطات

إن فكـرة فصل السلطات بين فروع الحكومة المختلفة بغية تفادي طغيان السلطة المـركزة هي من ضمن فكرة الضوابط والتوازنات . إلا أن « الوثائق الفدرالية » ترى فضيلة أخرى في فصل السلطات ، وهي زيادة كفاءة الحكومة وفعاليتها . ففي اقتصار عملها على نواحي متخصصة ، تعمل فروع الحكومة المختلفة على تطوير الخبرة والشعور

بالاعتزاز في أدوارها ، وهو عكس ما يكون عليه الحال لو أن تلك الفروع كانت مندمجة أو كانت أعمالها متداخلة .

والميزات التي قد تكون حيوية وضرورية لعمل أحد الفروع قد لا تكون تلائم عمل فرع آخر . لذلك ، وصف هاملتون « سرعة تحرك الفرع التنفيذي » بأنها ضرورية للدفاع عن البلاد في وجه الهجمات الأجنبية ، وتنفيذ القوانين بصورة منصفة ، وحماية الممتلكات والحرية الفردية ، وهي أمور أعتبرها مترابطة جداً . ومن ناحية أخرى ، فإن « التداول والحكمة » وليس سرعة التحرك هما أفضل صفات المشرع الذي يتعين عليه كسب ثقة الناس والتوفيق بين مصالحهم المتباعدة . وذلك الفارق يفسر أيضاً الحاجة لوضع السلطة التنفيذية في يد شخص واحد ، وهو الرئيس ، لأن تعدد رؤساء السلطة التنفيذية قد يؤدي إلى الشلل « وإحباط أهم إجراءات الحكومة في الحالات الطارئة للدولة » . أي أنه حالما تسن الهيئة التشريعية ، التي تعبر عن إرادة الشعب ، قانوناً بعد أن تكون قد ناقشته بحرية وقرت رأيها فيه ، فإن على السلطة التنفيذية أن تطبق ذلك القانون بحزم وبدون انحياز ، مقاومة بذلك أية حجج من مصالح خاصة تطلب استثناءها من ذلك . وفي حال هجوم تشنه دولة أجنبية ، يجب أن يمتلك رئيس السلطة التنفيذية السلطة والقوة للرد فوراً وبشدة . أما في ما يخص السلطة القضائية ، فإن الصفات والمؤهلات المطلوبة هي متميزة كذلك ، وهي لا تشابه سرعة تحرك رئيس السلطة التنفيذية ، ولا استجابة المشرع للشعور الشعبي أو قدرته على المساومة ، بل تتمثل في « النزاهة والاعتدال » ، وإذ يشغل أفراد الجهاز القضائي مناصبهم مدى الحياة ، فإنهم يكونون أيضاً متحررين من الضغوط الشعبية وضغوط السلطتين التشريعية والتنفيذية .

الأسئلة الدائمة بشأن السياسة

إن ما ذكرته « الوثائق الفدرالية » عن الحكومة والمجتمع والحرية والاستبداد وطبيعة الرجل السياسي لا يمكن العثور عليه بسهولة دائماً .

فالكثير من تلك المقالات أصبح عتيقاً أومتكرراً أو ذا أسلوب قديم . ولم يتوفر لمؤلفيها لا الوقت ولا التوجيه لوضع أفكارهم في شكل منظم وشامل . ومع هذا لاتزال « الوثائق الفدرالية » ، ضرورة لا غنى عنها لأي شخص يبدي اهتماماً جاداً بالأسئلة الدائمة المتعلقة بالنظريات والممارسات السياسية التي أثارها هاملتون وماديسون . وقال كلينتون روسيتور المؤرخ السياسي البارز في هذا الصدد : « لم يخط قلم أميركي قط أجوبة أكثر لباقة ومعرفة وواقعية » . وأشار روسيتور في تعليقه على المعرفة الأساسية في « الوثائق الفدرالية » قائلاً :

« رسالة الوثائق الفدرالية تفيد أنه لا توجد سعادة بدون حرية ، ولا حرية بدون حكم ذاتي ، ولا حكم ذاتي بدون دستورية ، ولا دستورية بدون أخلاقية ، ولا يوجد أي من هذه الفضائل العظمى بدون استقرار ونظام » .

وثيقة الحقوق

أول عشرة تعديلات على الدستور وغاياتها

حماية للحقوق والحريات الأساسية

التعديل ١ : حرية العبادة ، والتعبير عن الرأي ، والصحافة ، والاجتماع ، وحق تقديم العرائض ضد الحكومة .

الحماية من العمل العسكري التعسفي

التعديل ٢ : حق حمل السلاح والاحتفاظ بمليشيات في الولايات (الحرس الوطني) .

التعديل ٣ : عدم جواز إيواء القوات العسكرية في المنازل في زمن السلم .

الحماية من إجراءات المحاكم والشرطة التعسفية

التعديل ٤ : عدم جواز إجراء تفتيش أو مصادرة غير معقولة .

التعديل ٥ : عدم جواز الحكم على شخص بجريمة خطيرة إلا بقرار من هيئة محلفين ، وعدم جواز محاكمة الشخص مرتين بنفس الجرم . وعدم جواز إجبار الشخص على الإدلاء بشهادة تعود عليه بالضرر . وعدم جواز الحرمان من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الأصول المعمول بها .

التعديل ٦ : الحق بمحاكمة سريعة وعلنية وحيادية مع توفير الدفاع والحق باستجواب الشهود .

التعديل ٧ : وجوب النظر في القضايا المدنية التي تتجاوز فيها قيمة الدعوى عشرين دولاراً من قبل هيئات محلفين .

التعديل ٨ : عدم جواز تحديد كفالات أو فرض غرامات باهظة أو إنزال عقاب قاس أو استثنائي .

حفظ الحقوق التي لا يذكرها الدستور للولايات والشعب

التعديل ٩ : الحقوق التي لم يرد ذكرها في الدستور لا تعتبر محرمة بالضرورة .

التعديل ١٠ : السلطات التي لا تفوض إلى الولايات المتحدة أو التي لا تمنح للولايات تُحتفظ للولايات أو للشعب .

تمت المصادقة على وثيقة الحقوق في عام ١٧٩١ ، ولكن مدى تطبيقها توسع جداً بفعل التعديل الرابع عشر للدستور ــ التي تمت المصادقة عليه عام ١٨٦٨ . فلقد وردت في التعديل الرابع عشر جملة هامة جداً هي « . . . ولا يجوز لأية ولاية أن تحرم أي شخص من حياته أو حريته أو ممتلكاته دون مراعاة الأصول المعمول بها . . . » . وقد فسرت المحكمة العليا هذا بأنه يعني منع الولايات من انتهاك معظم الحقوق والحريات التي تحميها وثيقة الحقوق .

مشعل تمثال الحرية ، رمز للحرية والديمقراطية

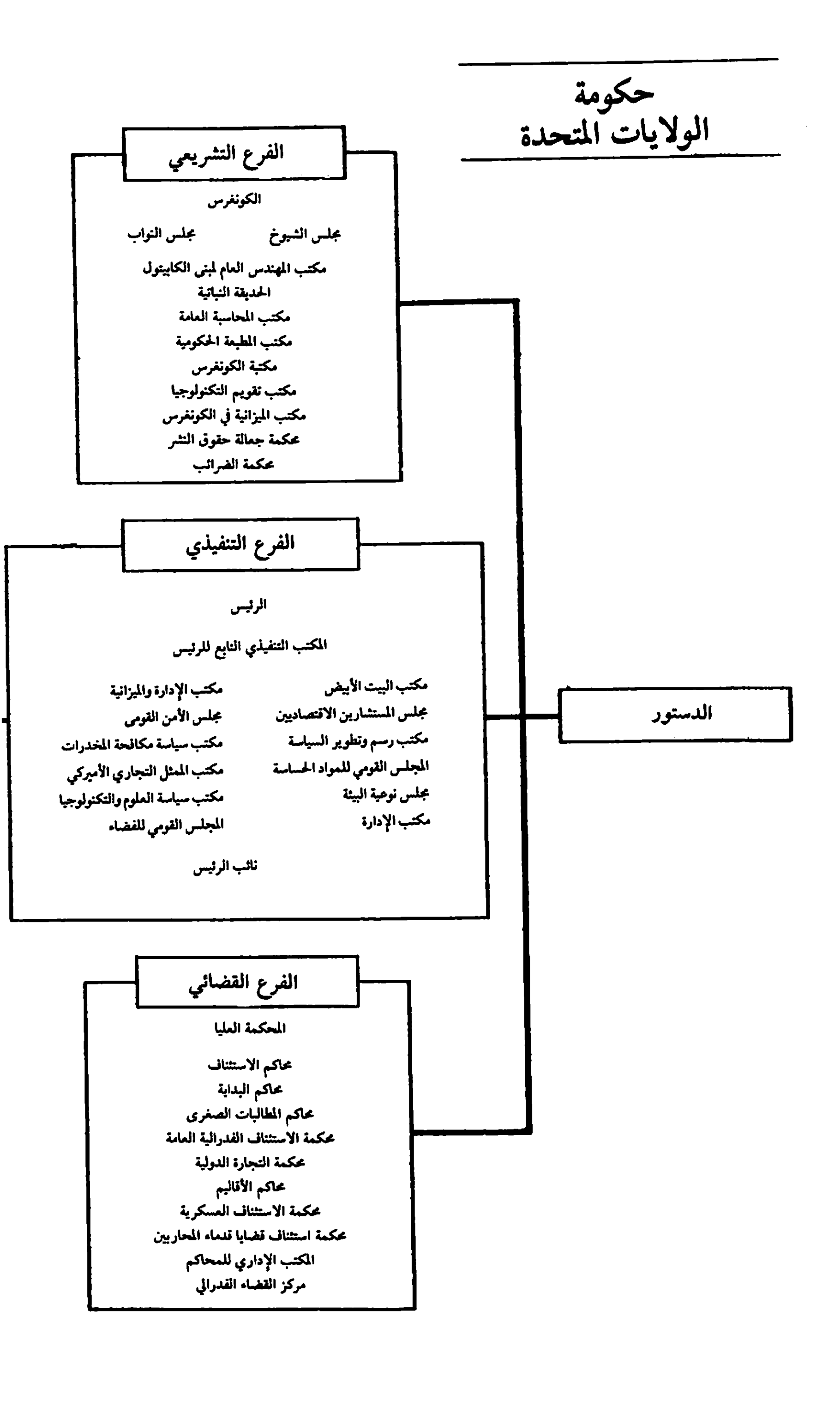


موجز نظام الحكم الأميركي

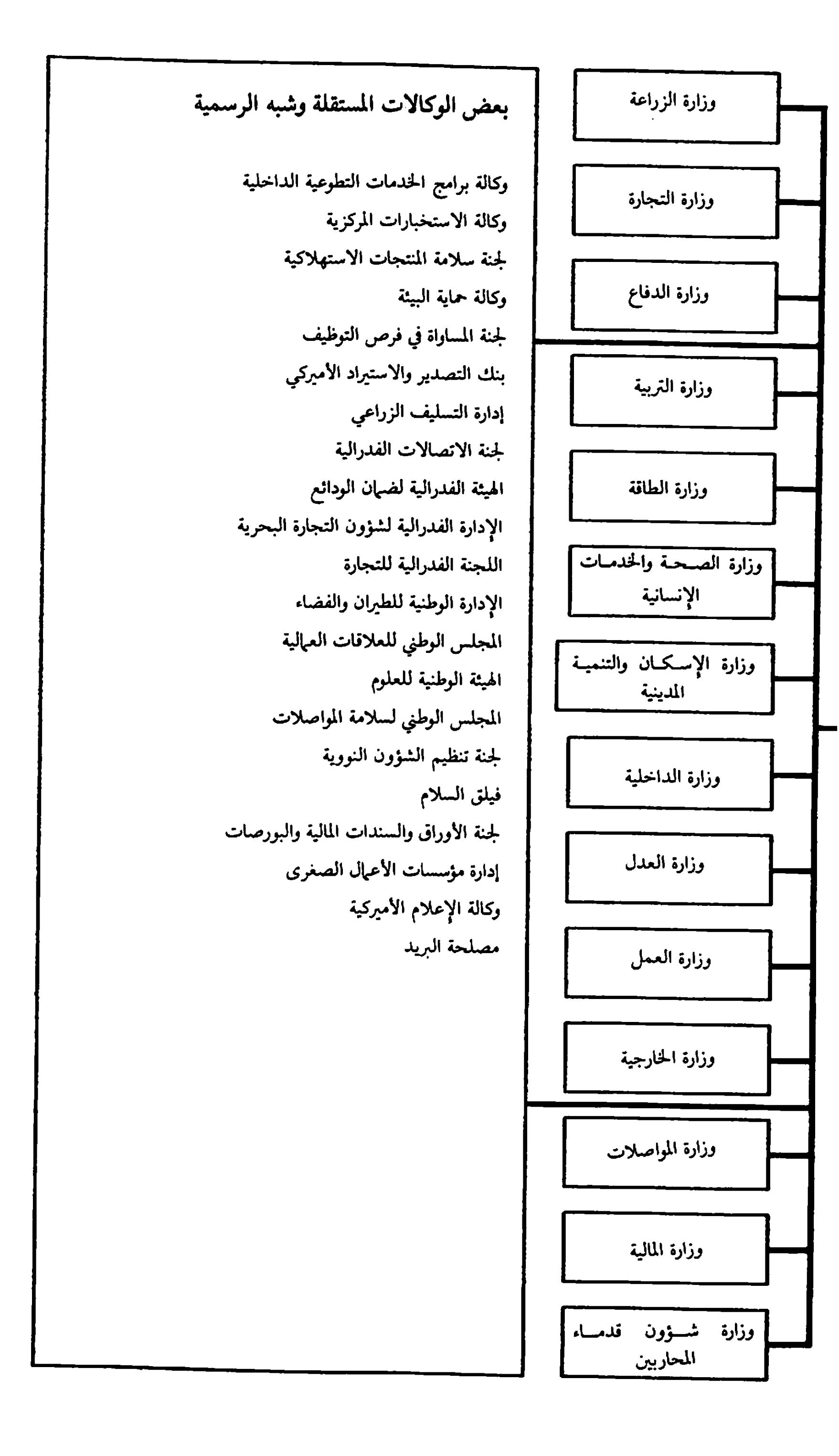
الدستور الحي

تعليق على الصورة

الدستور الأميركي ، كما جاء في مادته السادسة ، هو « القانون الأسمى للبلاد » . وفي جوهره قام الدستور بفصل السلطات والصلاحيات بين الولايات والحكومة الفدرالية وبين فروع الحكومة الفدرالية . ويصف الدستور الأميركي البنية الأساسية لكل فرع من الحكومة الفدرالية ، وهي : الفرع التنفيذي والفرع التشريعي والفرع القضائي ، إلا أن الدستور لا يحدد الشكل الذي يتخذه لكل فرع . وقد تطور كل فرع حكومي كاستجابة للحاجات المتغيرة للأمة . (انظر الرسم على الصفحة التالية) . وفي كل الأمور ـ من التعديلات الدستورية إلى تأثير الأعراف والتقاليد والسوابق ، ومن قرارات المحاكم إلى التشريعات والإجراءات الرئاسية ـ تجلت مرونة الدستور في تلبية حاجات مجتمع أميركي متنام ومتغير . إلا أن مبادىء الدستور الأساسية لاتزال توجّه الأمة وشعبها .

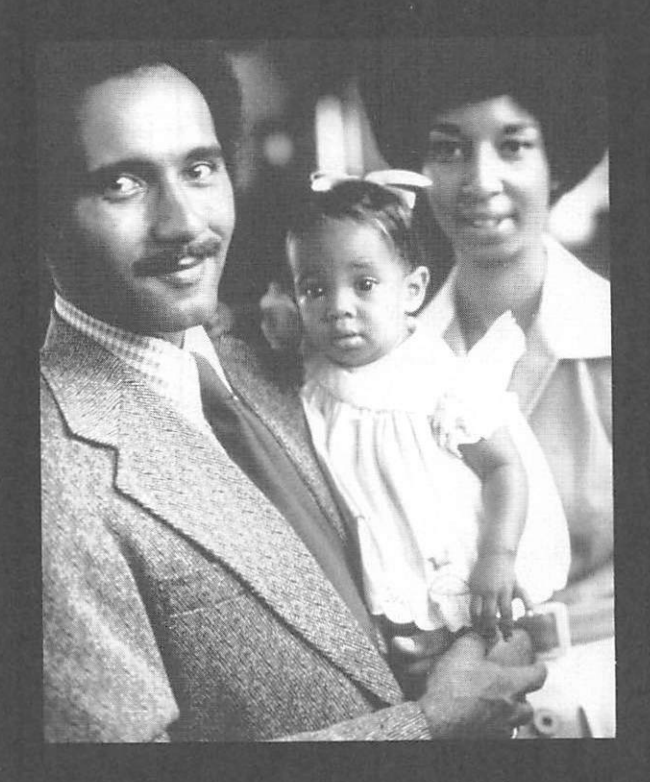


حكومة
الولايات المتحدة
الفرع التشريعي
الكونغرس
مجلس الشيوخ
مجلس النواب
مكتب المهندس العام لمبنى الكابيتول
الحديقة النباتية
مكتب المحاسبة العامة
مكتب المطبعة الحكومية
مكتبة الكونغرس
مكتب تقويم التكنولوجيا
مكتب الميزانية في الكونغرس
محكمة جمالة حقوق النشر
محكمة الضرائب
الفرع التنفيذي
الرئيس
المكتب التنفيذي التابع للرئيس
مكتب البيت الأبيض
مجلس المستشارين الاقتصاديين
مكتب رسم وتطوير السياسة
المجلس القومي للمواد الحساسة
مجلس نوعية البيئة
مكتب الإدارة
مكتب الإدارة والميزانية
مجلس الأمن القومي
مكتب سياسة مكافحة المخدرات
مكتب الممثل التجاري الأميركي
مكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا
المجلس القومي للفضاء
نائب الرئيس
الدستور
الفرع القضائي
المحكمة العليا
محاكم الاستئناف
محاكم البداية
محاكم المطالبات الصغرى
محكمة الاستئناف الفدرالية العامة
محكمة التجارة الدولية
محاكم الأقاليم
محكمة الاستئناف العسكرية
محكمة استئناف قضايا قدماء المحاربين
المكتب الإداري للمحاكم
مركز القضاء الفدرالي


وزارة الزراعة
وزارة التجارة
وزارة الدفاع
وزارة التربية
وزارة الطاقة
وزارة الصحة والخدمات الإنسانية
وزارة الإسكان والتنمية المدينية
وزارة الداخلية
وزارة العدل
وزارة العمل
وزارة الخارجية
وزارة المواصلات
وزارة المالية
وزارة شؤون قدماء المحاربين
بعض الوكالات المستقلة وشبه الرسمية
وكالة برامج الخدمات التطوعية الداخلية
وكالة الاستخبارات المركزية
لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية
وكالة حماية البيئة
لجنة المساواة في فرص التوظيف
بنك التصدير والاستيراد الأميركي
إدارة التسليف الزراعي
لجنة الاتصالات الفدرالية
الهيئة الفدرالية لضمان الودائع
الإدارة الفدرالية لشؤون التجارة البحرية
اللجنة الفدرالية للتجارة
الإدارة الوطنية للطيران والفضاء
المجلس الوطني للعلاقات العمالية
الهيئة الوطنية للعلوم
المجلس الوطني لسلامة المواصلات
لجنة تنظيم الشؤون النووية
فيلق السلام
لجنة الأوراق والسندات المالية والبورصات
إدارة مؤسسات الأعمال الصغرى
وكالة الإعلام الأميركية
مصلحة البريد

الحقوق والمسؤوليات

يمنح الدستور الحكومة الفدرالية سلطة تحقيق الغايات التي تنص عليها مقدمة الدستور وهي : « توطيد العدالة ، وضمان الاستقرار الداخلي ، وتوفير سبل الدفاع المشترك ، ونشر الخير العام ، وتأمين نعم الحرية » ، لجميع المواطنين . وتُعدد التعديلات العشرة الأولى للدستور والتي تعرف بـ « وثيقة الحقوق » ، حقوق معينة غير قابلة للتنازل عنها يملكها كل فرد ، ومن بينها حرية العبادة والتعبير والصحافة .



يضمن التعديل الأول للأميركيين حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية التي يختارونها . وإلى الأعلى ، منظر لوالدين يحتفلون بتنصير ابنتهما .

إلى اليسار : مصلون يحضرون قداساً في كنيسة بولاية أوهايو .

إلى اليمين ، إعادة تزود طائرة سلاح الجو الأميركي من طراز « دراغونفلاي » بالوقود وهي في الجو . ومهمة هذه الطائرة مراقبة المقاتلات الأخرى وتوجيهها . وسلاح الجو الأميركي هو أحد فروع وزارة الدفاع التي تضم أيضاً الجيش والبحرية وقوة المارينز ، وقيادات عسكرية متخصصة أخرى . ومقر وزارة الدفاع مبنى البنتاغون الذي يفصله عن مدينة واشنطن نهر البوتوماك . ويوصف مبنى البنتاغون عادة بأنه أكبر مبنى مكاتب في العالم .

فني في حلة واقية (إلى أدنى) يتفحص موقعاً مخصصاً للتخلص من مواد كيميائية سامة . وتشكل حماية البيئة وإزالة التلوث مسؤولية حديثة نسبياً للحكومة الفدرالية ، وتتولى إدارة هذه الأمور وكالة حماية البيئة .



يعكس الدستور جهود الأميركيين في موازنة الحاجة للعمل على نطاق البلاد ككل والرغبة في الإبقاء على الحكومة صغيرة الحجم ومستجيبة ومقربة للشعب قدر الإمكان . والنتيجة ليست أمراً حسن الانتظام أو بسيطاً ، أنها مزيج من البرامج والسياسات التي تشمل السلطات الفدرالية والولائية والمحلية ، تسترشد بمبادىء الدستور الأساسية والمستديمة .

البيت الأبيض في واشنطن العاصمة .



موجز نظام الحكم الأميركي

الفصل الثالث



الفرع التنفيذي : سلطات الرئاسة

’’ يستمد الحاكم الأعلى كل سلطته من الشعب . . . ‘‘

ابراهام لينكولن
الخطاب التنصيبي الأول ، عام ١٨٦١

في وقت كانت فيه أنظمة الحكم في الدول الأوروبية الكبرى ملكيات وراثية ، كانت فكرة تولي رئيس الدولة الحكم لفترة محددة فكرة ثورية بحد ذاتها . وينيط الدستور الأميركي السلطة التنفيذية بالرئيس ، وينص أيضاً على انتخاب نائب للرئيس في حالة وفاة أو استقالة أو عجز الرئيس . وفي حين يوضح الدستور ببعض التفصيل سلطات وصلاحيات الرئيس ، فهو لا يوكل بالتحديد أياً من مثل هذه السلطات إلى نائب الرئيس أو أحد أعضاء مجلس الوزراء أو أي من المسؤولين الفدراليين الآخرين .

وكان إيجاد رئاسة واحدة قوية مصدراً لبعض الخلاف في المؤتمر الدستوري . فلقد كانت لعدد من الولايات تجربة في مجالس تنفيذية تتألف من عدة أعضاء ، وهو نظام كان قد اتبع بنجاح كبير لسنوات . وحث بنجامين فرانكلين على تبني نظام مماثل للولايات المتحدة . وأكثر من ذلك ، فإن العديد من المندوبين كانوا لايزالون يشعرون بالضيم من تجاوزات السلطة التنفيذية التي كان مارسها الملك البريطاني ، ولذلك كانوا يخشون قيام رئاسة قوية . ومع هذا انتصر رأي الداعين إلى أن تكون الرئاسة لشخص واحد ــ يعمل

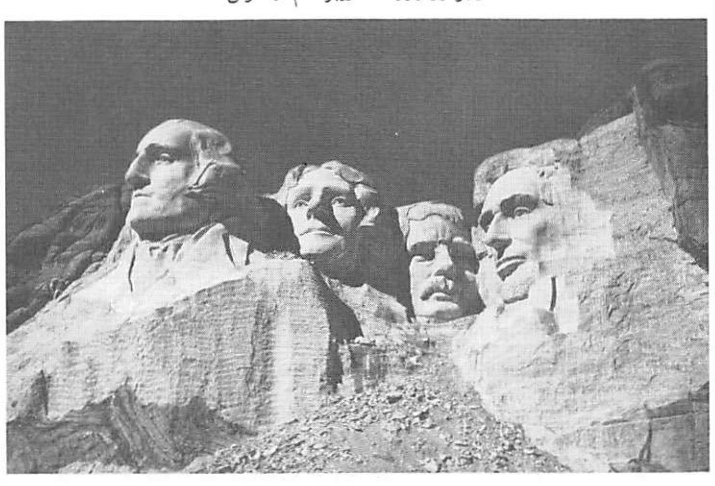
ضمن نظام صارم من الضوابط وتوازن السلطات .

وبالإضافة إلى حقه بخلافة الرئيس جعل نائب الرئيس أيضاً رئيساً لمجلس الشيوخ . وفي عام ١٩٦٧ تمت الموافقة على تعديل دستوري يشرح بالتفصيل عملية خلافة الرئيس ، ويشرح الشروط المحددة التي تكون بموجبها لنائب الرئيس صلاحية تولي منصب الرئاسة إذا أصبح الرئيس عاجزاً عن القيام بمهام منصبه . وينص التعديل أيضاً على عودة الرئيس إلى استئناف قيامه بأعباء الرئاسة في حالة شفائه . وبالإضافة إلى ذلك يمكن هذا التعديل الرئيس من تسمية نائب رئيس ، بموافقة الكونغرس ، لدى شغور هذا المنصب . وقد طبقت أحكام هذا التعديل ، وهو التعديل الخامس والعشرون ، مرتين في عام ١٩٧٤ : الأولى عندما استقال نائب الرئيس سبيرو أغنيو وتم إحلال جيرالد فورد محله ؛ والثانية بعد استقالة الرئيس نيكسون عندما اقترح الرئيس فورد تعيين حاكم نيويورك السابق ، نيلسون روكفلر ، في منصب نائب الرئيس ؛ ووافق الكونغرس على ذلك .

ويخوّل الدستور الكونغرس سلطة وضع نظام تسلسلي لتولي منصب الرئاسة بعد نائب الرئيس . وفي الوقت الحاضر إذا شغر منصبا الرئيس ونائب الرئيس فإن رئيس مجلس النواب يتسلم منصب الرئاسة ، يليه في ذلك تسلسلاً ، الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ (وهو عضو في مجلس الشيوخ ينتخبه ذلك المجلس لتولي رئاسته في غياب نائب الرئيس) ثم الوزراء حسب تسلسل معين .

أما مركز الحكومة فقد نقل عام ١٨٠٠ إلى واشنطن في مقاطعة كولومبيا التي تقع على الساحل الشرقي من البلاد ، وفيها البيت الأبيض ـ وهو مسكن الرئيس ومكتبه في نفس الوقت . ومع أن

ماونت (جبل) راشمور في منطقة « بلاك هيلز » في ولاية ساوث داكوتا .
من اليسار الرؤوس التذكارية المنحوتة هي لجورج واشنطن وتوماس جيفرسون
وتيودور روزفلت وإبراهام لينكولن



الرئيس

مدة ولايته :

ينتخبه الشعب عن طريق الهيئة الانتخابية لفترة أربع سنوات قابلة للتجديد انتخابياً مرة أخرى .

راتبه :

٢٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً ، يضاف إليه مبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار للمصاريف ، وما يصل إلى مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار معفى من ضريبة الدخل للسفر والحفلات الرسمية كل سنة .

تسلمه مهام منصبه :

في العشرين من كانون الثاني (يناير) الذي يلي الانتخابات العامة في تشرين الثاني (نوفمبر) .

الشروط التي ينبغي توفرها فيه :

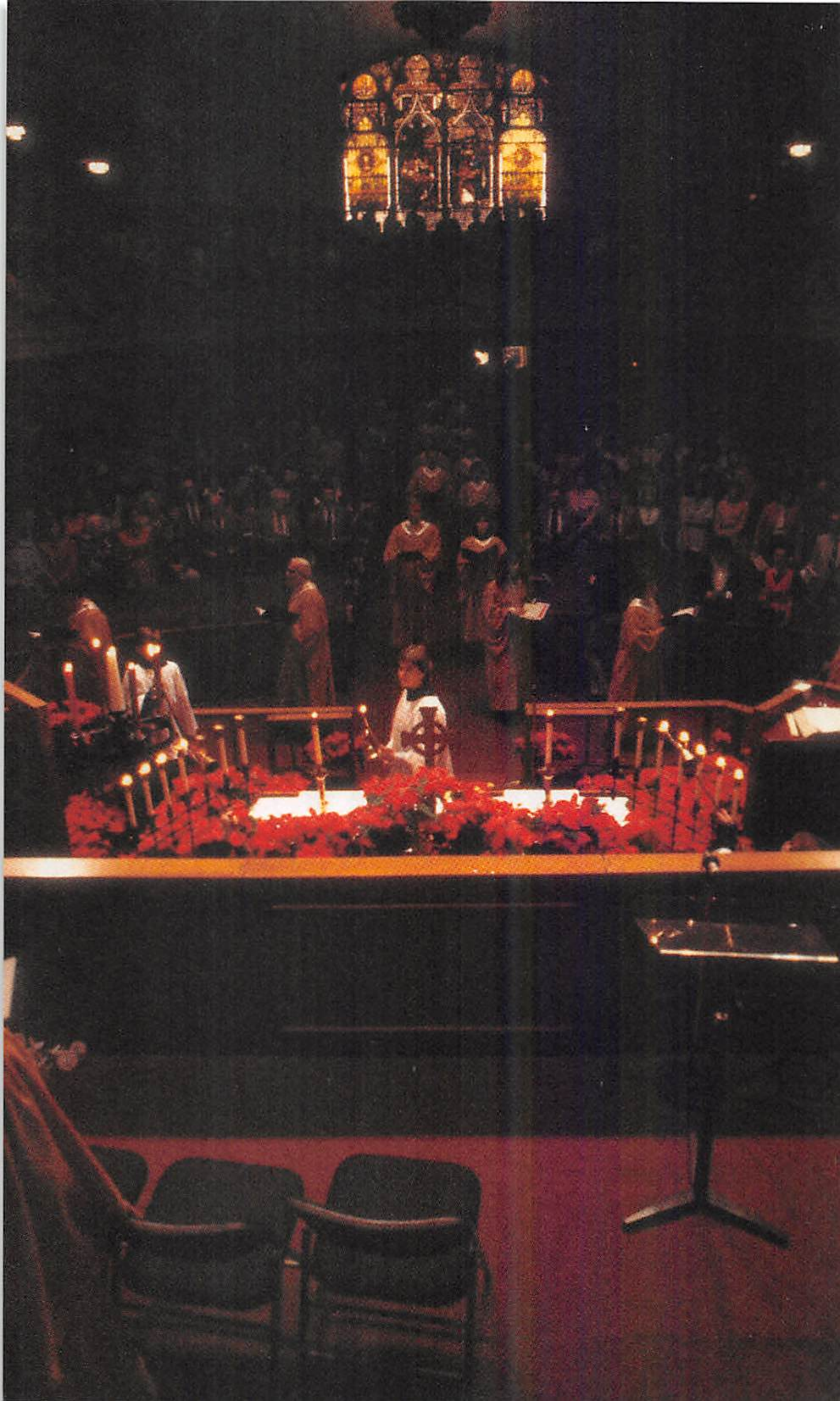
أن يكون مواطناً أميركياً بالولادة ، وبالغاً الخامسة والثلاثين من العمر ، ومقيماً في الولايات المتحدة لمدة ١٤ عاماً على الأقل .

أهم واجباته :

حماية الدستور وتطبيق القوانين التي يصدرها الكونغرس .

سلطاته وصلاحياته الأخرى :

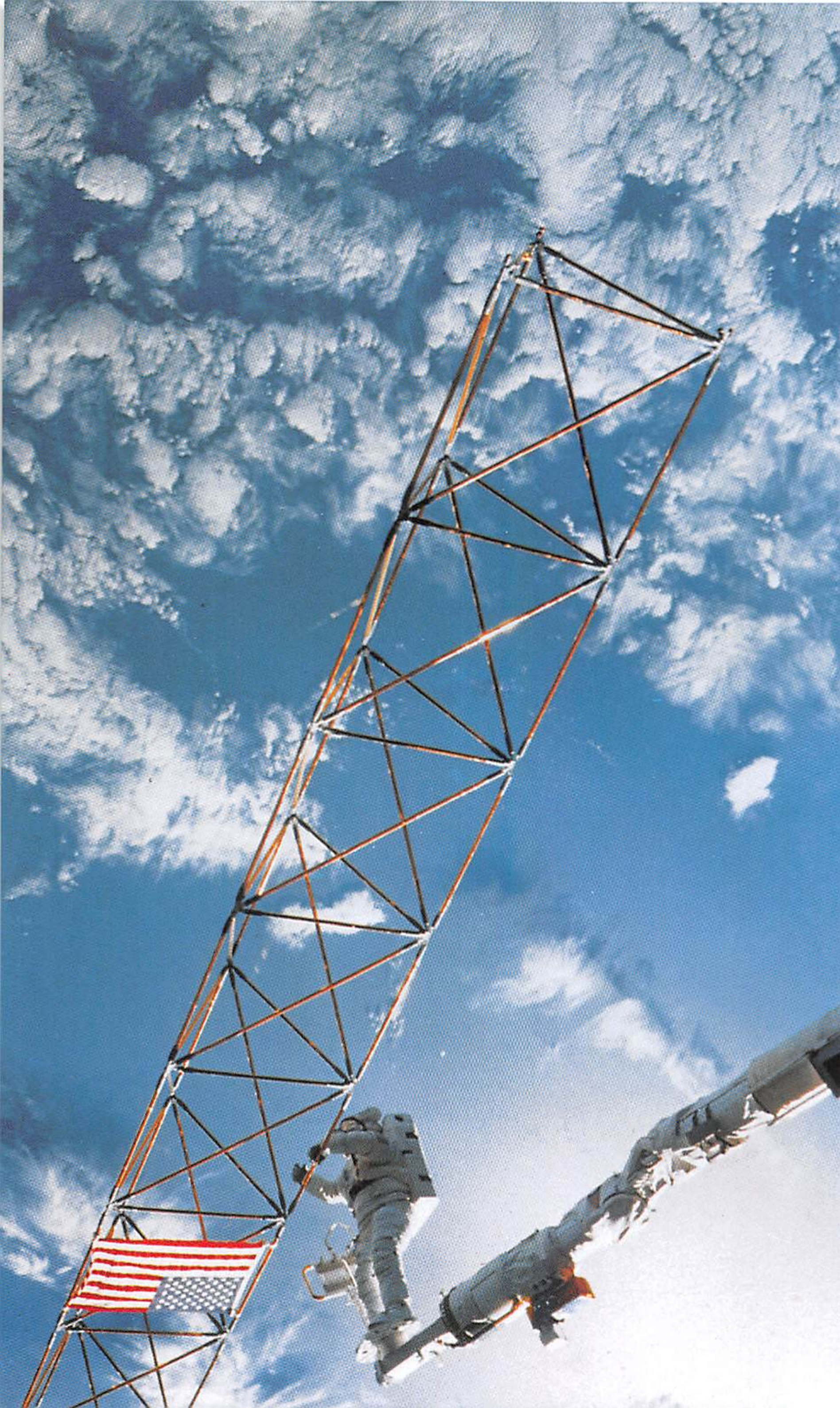
اقتراح تشريعات على الكونغرس ، دعوة الكونغرس إلى عقد دورات استثنائية ، توجيه رسائل إلى الكونغرس ، رد مشاريع القوانين إلى الكونغرس ، تعيين القضاة الفدراليين ، تعيين الوزراء ورؤساء الوكالات والمصالح الحكومية وسائر كبار الموظفين الفدراليين ، تعيين ممثلين لدى الدول الأجنبية ، إدارة الشؤون الرسمية مع الدول الأجنبية ، تولي مهام القائد الأعلى للقوات المسلحة ، العفو عن مرتكبي جرائم بحق الولايات المتحدة .

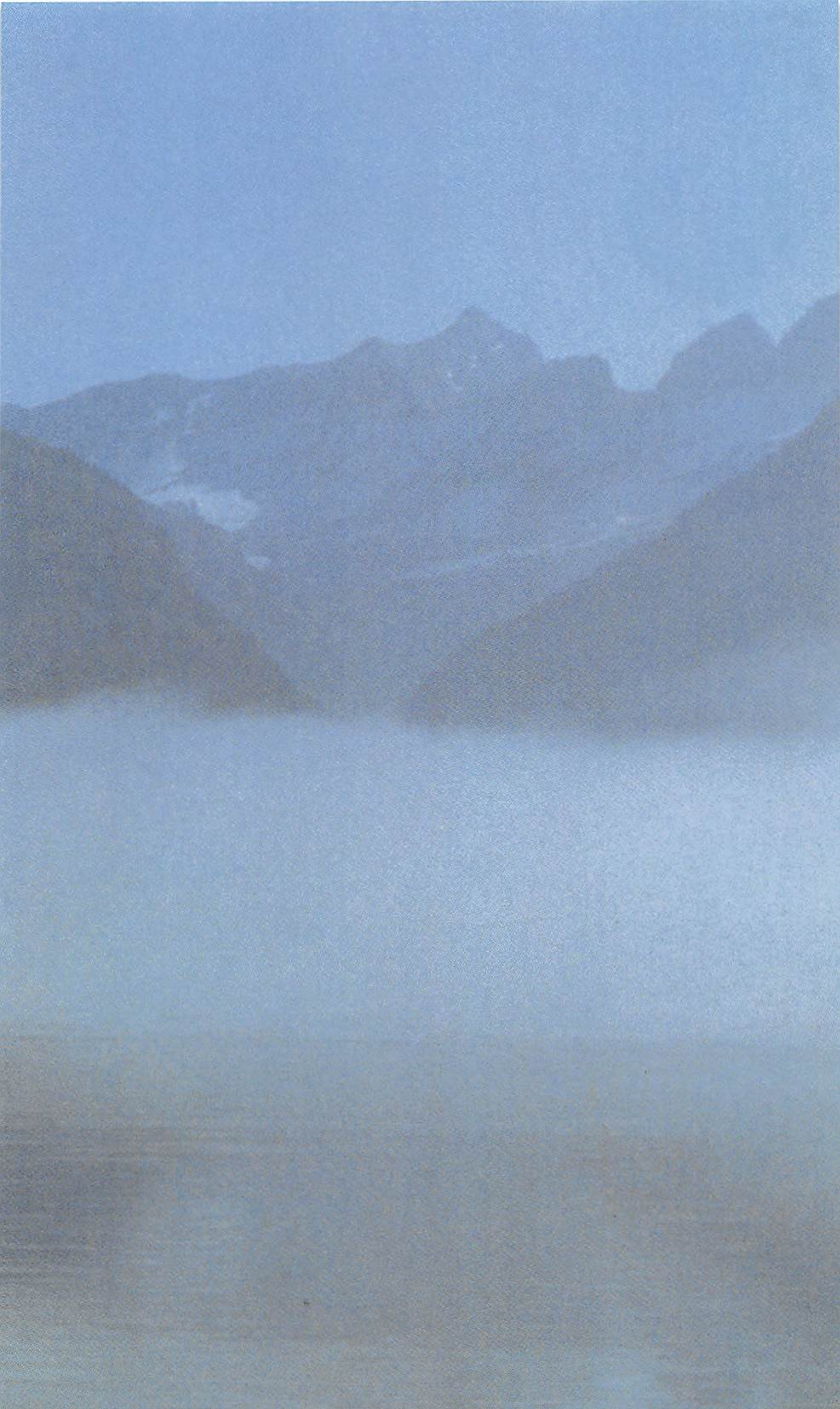




إلى أعلى ، بهو وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن العاصمة . ووزارة الخارجية هي أقدم هيئة على مستوى وزاري في الفرع التنفيذي من الحكومة وتتولى مسؤولية العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع أكثر من ١٥٠ بلداً في جميع أرجاء العالم .

الإدارة الوطنية للطيران والفضاء ، التي تأسست عام ١٩٥٨ هي وكالة الفضاء المدنية للبلاد . إلى اليسار ، ملاح فضائي يتفحص مفاصل برج يمتد من مقصورة الشحن لمكوك الفضاء « أتلانتيس » . وستمكن تلك الاختبارات الفضائية وكالة الفضاء من تجميع مثل تلك الهياكل في مدار في الفضاء عندما تنتهي من إنشاء محطة فضاء دولية ومأهولة بصورة دائمة في التسعينات .







إلى أعلى ، شاربان من حشائش الأرز ، ويشاهد هنا حارس المتنزه وهو يري أحد الزوار الصغار العالم الطبيعي لمنطقة « تولومني ميدوز » (مراعي تولومني) وهي جزء من أشهر متنزه في كاليفورنيا ، هو متنزه يوسمتي ، الذي أنشيء في عام ١٨٩٠ .

إلى اليمين ، الضباب يرتفع فوق إحدى بحيرات متنزه غلايشر الوطني الواقع في ولاية مونتانا في منطقة الحدود مع كندا . وتشرف مصلحة المتنزهات الوطنية الأميركية على أكثر من ٣٤٠ من المتنزهات ومناطق الترفيه والاستجمام والأنهر والمسالك الجبلية والشواطيء وشواطيء البحيرات والمواقع الأثرية ، وهي مناطق تزيد مساحتها عن ٣٢ مليون هكتار .



عندما تقع كوارث طبيعية ، مثل الفيضانات التي تظهر في الصورة أعلاه ، تقدم الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارىء معونة إغاثة من الكوارث وتعمل بصورة وثيقة مع هيئات ولائية ومنظمات متطوعة مثل الصليب الأحمر الأميركي .

إلى اليسار ، قسم اللحوم في سوبرماركت في غاردن سيتي ، بولاية كنساس . وتحمي إدارة الغذاء والأدوية ، وهي جزء من وزارة الصحة والخدمات الإنسانية ، صحة المواطنين من الأطعمة والعقاقير ومستحضرات التجميل الملوثة أو الفاسدة وغير السليمة .


PURINA
DOG



إلى أعلى ، ناقلة نفط تسلم شحنة من النفط الخام لتضاف إلى مخزون الاحتياطي الاستراتيجي الأميركي ، وهو مرفق تخزين هائل تحت الأرض أنشيء لتخفيف وطأة حصول أي نقص شديد أو انقطاع في إمدادات النفط . ووزارة الطاقة التي تشرف على هذا المرفق ، تدير شؤون برامج الأبحاث والتطوير الخاصة بالطاقة النووية والعادية أو التقليدية في الولايات المتحدة .

إلى اليسار ، قطار « آمتراك زفير » يسير في واد ضيق في جبال الروكي غربي البلاد . وآمتراك ، وهو الاسم المختصر والمألوف الذي يطلق على مؤسسة السكك الحديدية لنقل الركاب ، أنشأها الكونغرس في عام ١٩٧٠ للإبقاء على خدمة نقل الركاب بالقطارات بين المدن . ومن نواح عديدة ، تعمل مؤسسة آمتراك كمؤسسة خاصة ، إلا أنها تتلقى إعانة فدرالية سنوية ، كما أن عدداً من أعضاء مجلس إدارتها يعين من قبل رئيس الجمهورية .



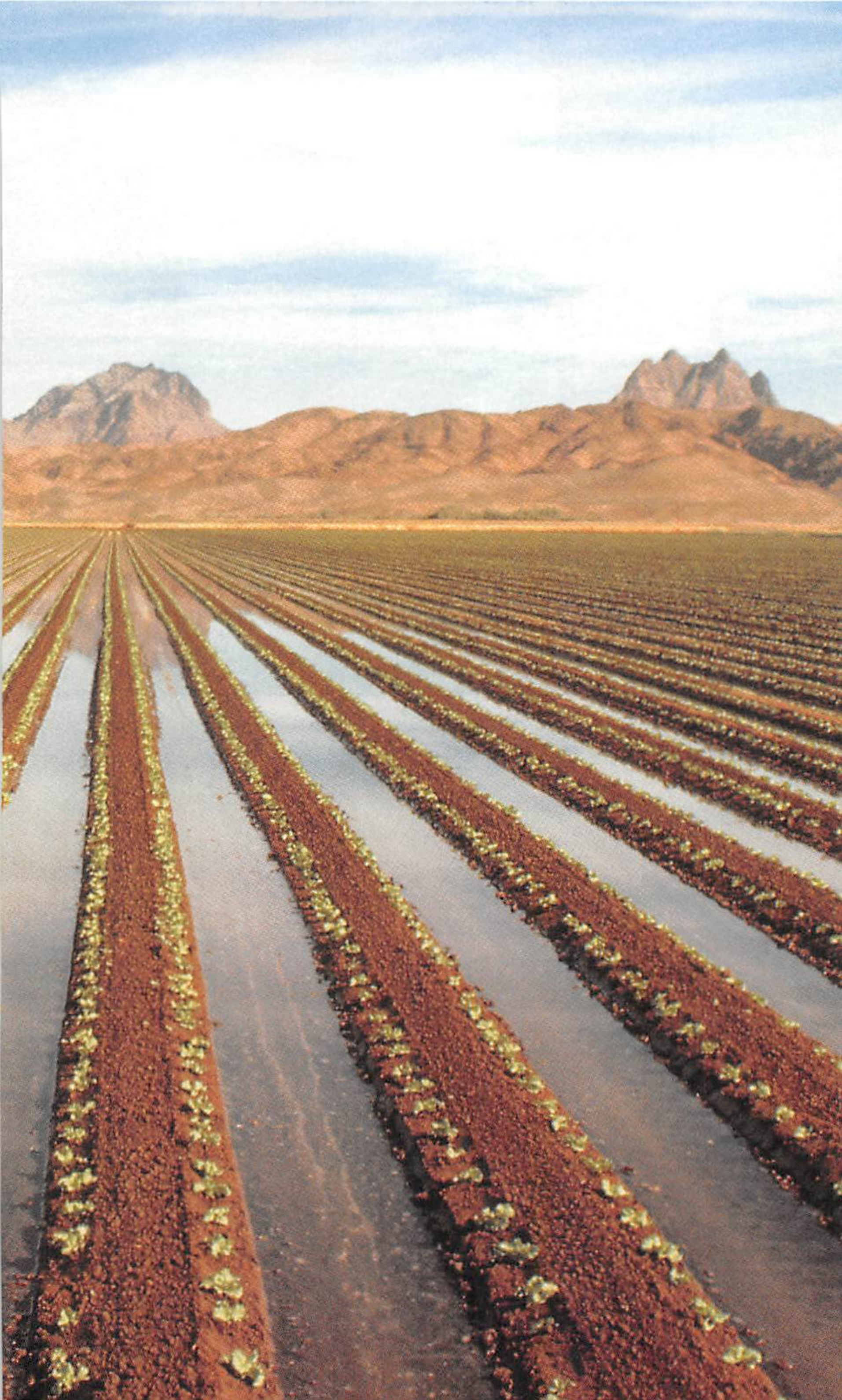


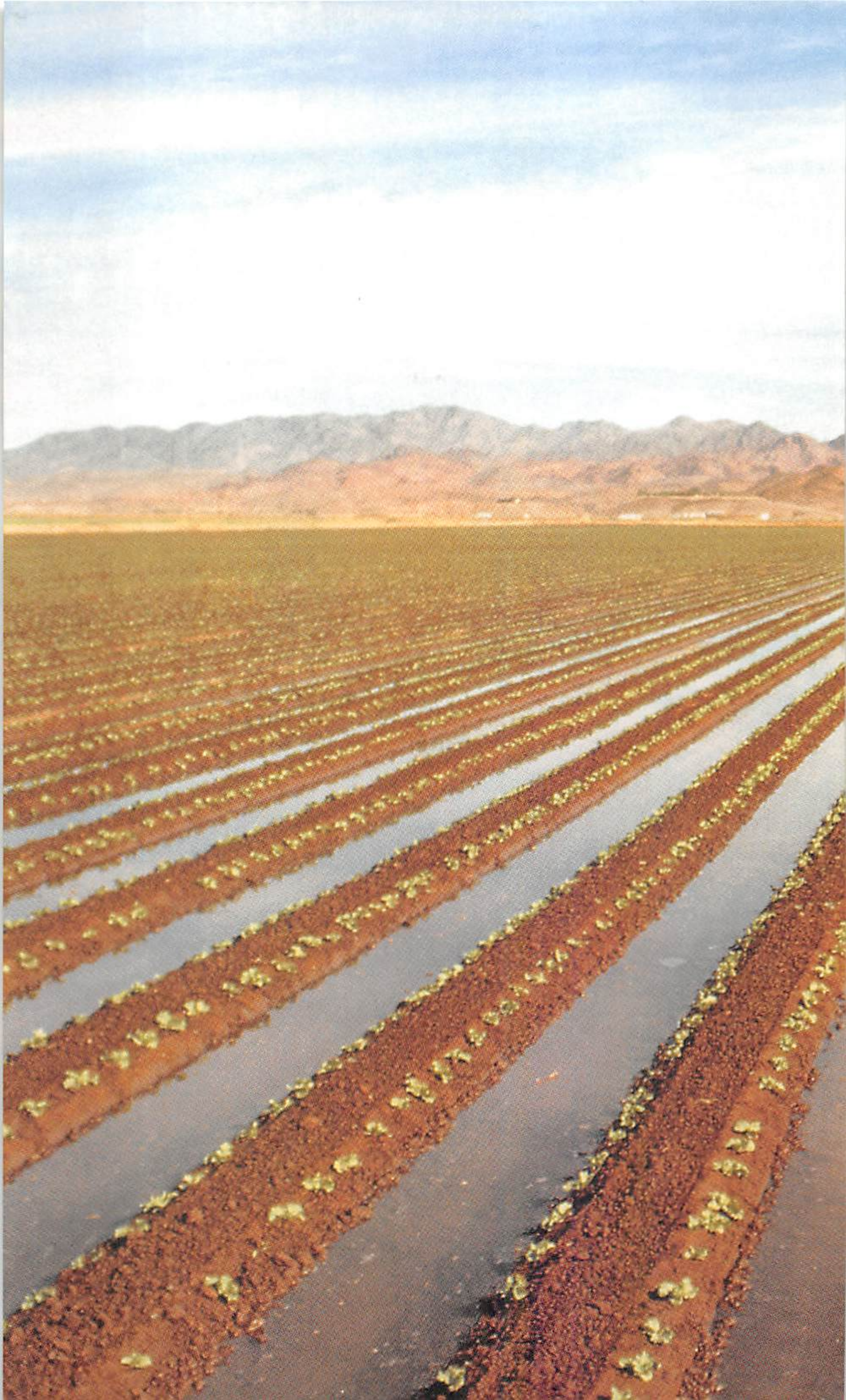
الصفحة اللاحقة حقول القطن في أريزونا ترويها مياه نهر كولورادو . ويشكل مكتب استصلاح الأراضي ، وهو تابع لوزارة الداخلية ، الهيئة الفدرالية الرئيسية التي تدير شؤون الموارد المائية في الولايات القاحلة وشبه القاحلة في الغرب .

إلى اليسار ، برج المراقبة في مطار أوهير الدولي في شيكاغو ، بولاية إيلينوي . والإدارة الفدرالية للطيران ، وهي جزء من وزارة النقل ، تنظم عمليات الطيران المدني والعسكري في الولايات المتحدة .



إلى اليمين ، المتخرجون من جامعة ميشيغان في آن أربور ، إحدى كبريات الجامعات الحكومية في البلاد . ومن خلال برامج القروض الطلابية ، توفر الحكومة الفدرالية مساعدات مالية للعديد من الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات والكليات ومعاهد التدريب المهني .

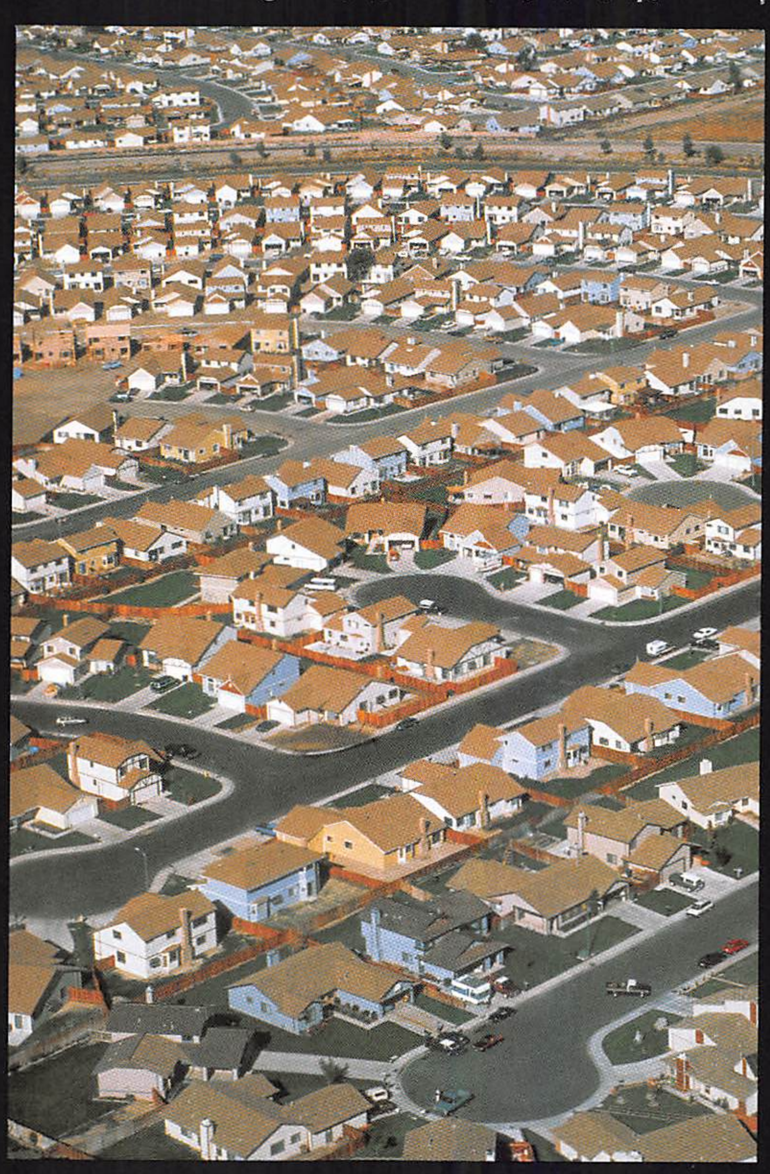


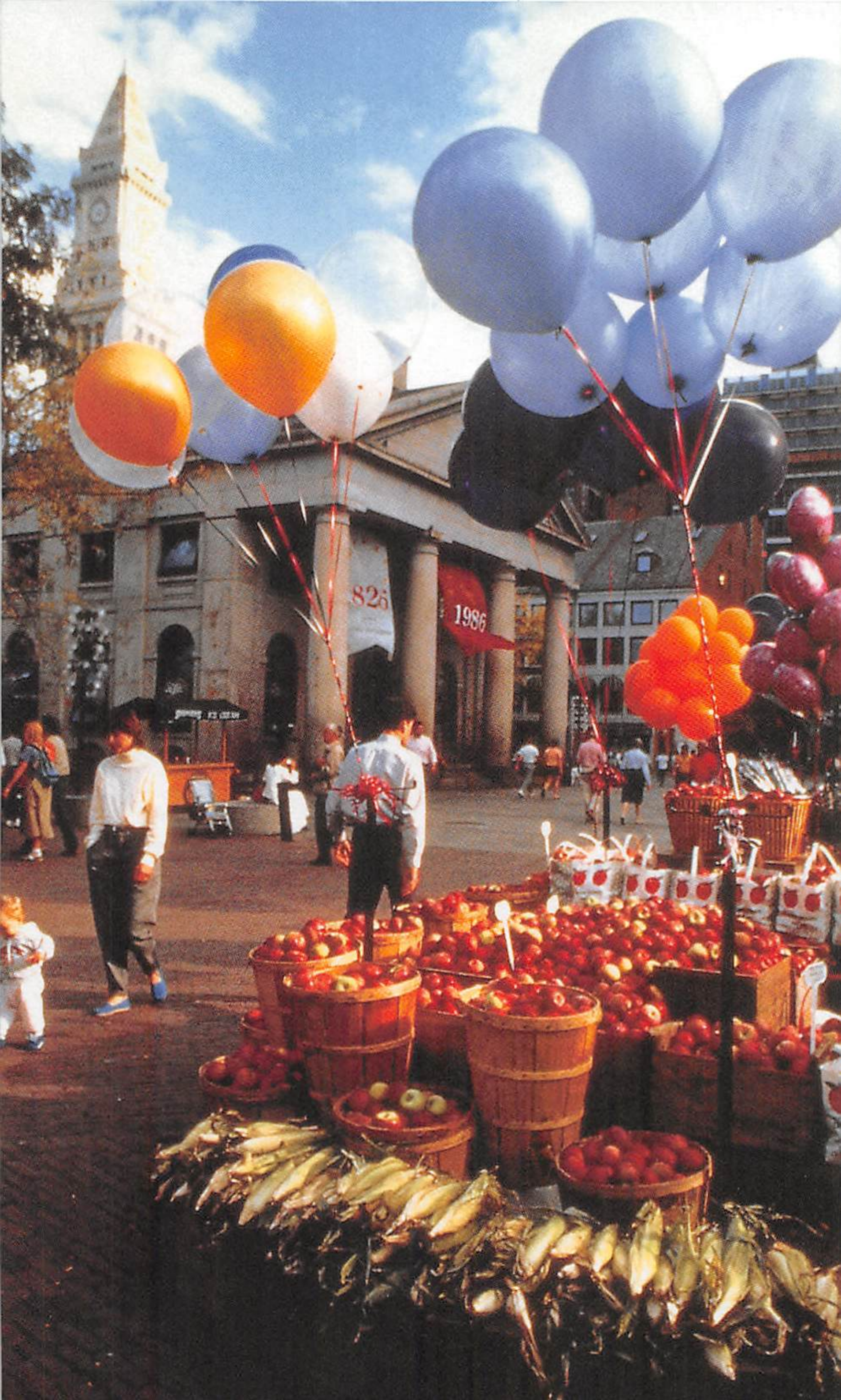



Mazola

إلى اليمين ، لاجيء من كمبوديا يعمل في أحد المخازن في مدينة أرلينغتون في ولاية فرجينيا بالقرب من واشنطن العاصمة . ووزارة الخارجية هي صاحبة المسؤولية الرئيسية عن برامج اللاجئين ، وتدير برامج الهجرة هذه مصلحة الهجرة والتجنس التابعة لوزارة العدل .

تشجع الحكومة الأميركية بناء المساكن من خلال توفير حوافز ضريبية وضمانات القروض الفدرالية . ومشروع الإسكان أدناه هو في مدينة سباركس ، بولاية نيفادا بالقرب من الحدود مع كاليفورنيا .




1986

إلى اليمين ، سوق كوينسي في بوسطن ، بولاية مساتشوستس ، معلم يجتذب السياح ، ومثال على نجاح التجديد العمراني لمناطق المدن الذي تساعد في تمويله الحكومة الفدرالية .

إلى أدنى ، سيدة من الهنود الأميركيين سكان البلاد الأصليين في أكوما بويبلو في ولاية نيو مكسيكو ، أحد أقدم المواقع المأهولة في أميركا الشمالية . وبالنسبة لهؤلاء الأميركيين من السكان الأصليين الذين يختارون العيش في مناطق مفردة لهم من قبل الحكومة الأميركية ، فإن مكتب شؤون الهنود التابع للحكومة الفدرالية يوفر التعليم والعناية الصحية وخدمات أخرى .



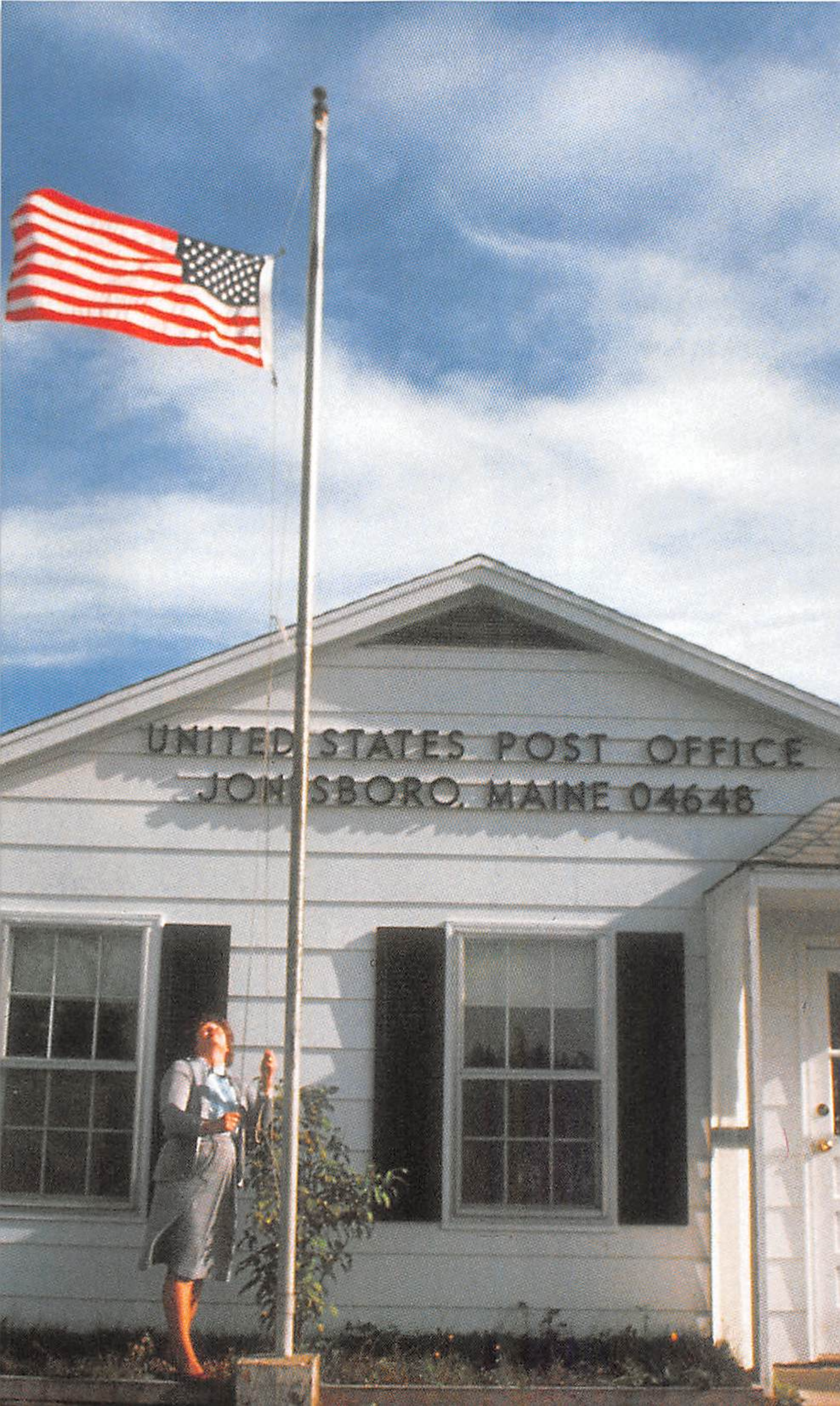
كيف تعمل الحكومة الفدرالية

مع نمو البلاد ، نمت الحكومة الفدرالية وكبرت . ودائماً ما كانت الشؤون الخارجية والدفاع وتنظيم التجارة والعملة من وظائف الحكومة الفدرالية . لكن في العقود الأخيرة ، تولت الحكومة الفدرالية مسؤوليات واسعة في مجالات الصحة والإسكان والتعليم وحماية البيئة والنقل والطاقة وعدد من المجالات الأخرى .



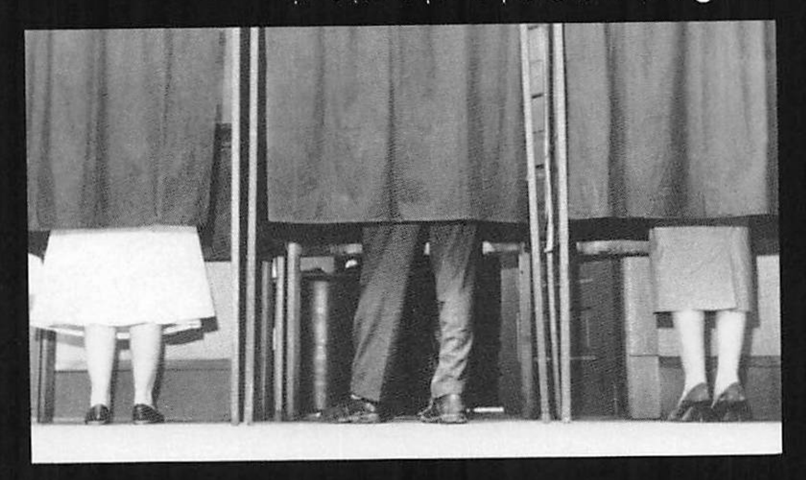
إلى أعلى ، زحمة سيارات في إحدى الطرق السريعة الأميركية عابرة الولايات ، وتشكل هذه شبكة تمتد في جميع أنحاء البلاد تم إنشاؤها في الغالب بأموال فدرالية تجمع من عائدات الضرائب المفروضة على وقود السيارات . وعندما يكتمل بناؤها خلال عقد التسعينات ، فإن نظام الطرق الذي ينتشر عبر الولايات والبالغ طوله ٦٨ ٤٠٠ كيلومتر سيربط ٩٠ بالمائة من جميع المدن والبلدات الأميركية التي يفوق عدد سكانها ٥٠ ألف نسمة .

الفقرة الثامنة من المادة الأولى للدستور تمنح الكونغرس صلاحية « إنشاء مكاتب بريد وطرق لتوزيع البريد » . وتصل خدمات دائرة البريد الأميركية الآن إلى أبعد المناطق النائية في الولايات المتحدة . ومكتب البريد الصغير الظاهر في الصورة (إلى اليسار) هو في منطقة ريفية من ولاية مين .


UNITED STATES POST OFFICE
MAINE 04648

إلى اليسار ، عينة من المنشورات التي تباع في كشك للصحف والمجلات في مدينة نيويورك . ويصر الأميركيون على الدوام على السماح للصحافة بالتعبير عن آرائها دون خشية رقابة أو انتقام ، وهو حق يصونه التعديل الأول للدستور . واليوم ، بإمكان الأميركيين اختيار من بين ١١ ألف صحيفة ومجلة تنشر في الولايات المتحدة .

من خلال الاقتراع السري يستطيع الناخبون (إلى أدنى) ممارسة حقهم الدستوري في اختيار المرشحين للمناصب الحكومية . وتضمن التعديلات ١٤ و١٥ و١٩ و٢٤ و٢٦ لجميع المواطنين البالغين من العمر ١٨ عاماً وما فوق حق الاقتراع ، بصرف النظر عن عرقهم أو جنسهم أو دخلهم أو سنهم .



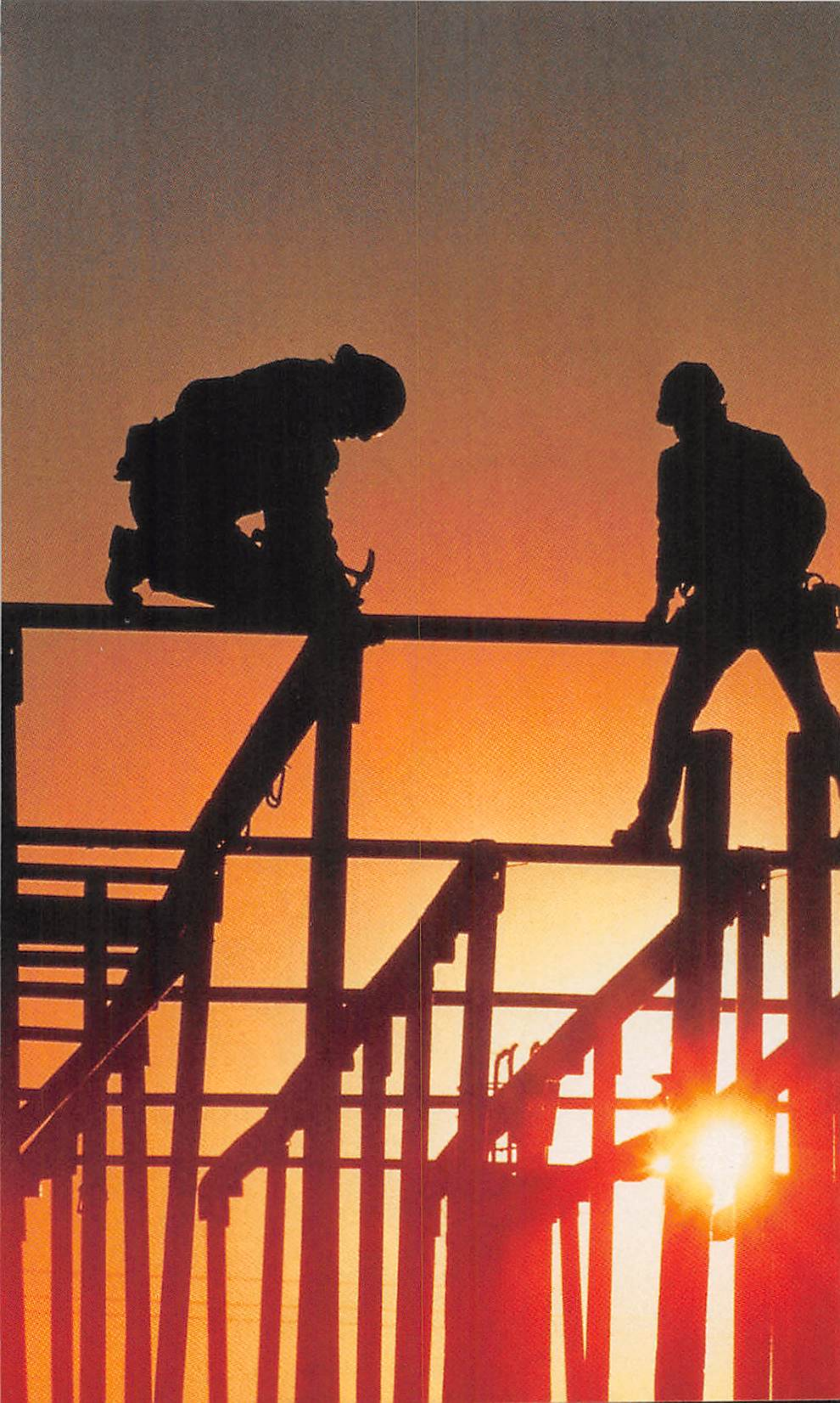


People
Money
HOW TO GET RICH IN AMERICA
Money
PERSONAL COMPUTING
COMPUTE!'s GAZETTE
COMPUTE!
Manhattan,inc.
Atlantic
The Economist
EUROPE WITHOUT



من الحقوق التي يصونها التعديل الأول للدستور الأميركي حرية التعبير وعقد الاجتماعات السلمية . ويشاهد هنا اجتماع لنادي الليونز في ولاية وايومينغ في غربي البلاد . وتتألف منظمة أندية الليونز الدولية التي تعد أكبر منظمة خدمات في العالم من أفراد يعملون في مختلف مجالات الأعمال والمهن ويتطوعون لخدمة مجتمعاتهم . ومن نشاطات أندية الليونز مساعدة المكفوفين ورعاية معسكرات الشباب وبرامج تبادل الطلاب وعدد من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية .


LIONS CLUB
25
NEW CLUB
SPONSOR
LIONS



من بين أهداف الدستور المدرجة في مقدمته « نشر الخير العام » . وتساهم هيئات فدرالية مثل إدارة السلامة المهنية والصحة ، وهي جزء من وزارة العمل ، في ضمان الأمان الوظيفي للعمال مثل العاملين اللذين يعدان سقالة لأحد الأبنية الجديدة (إلى اليمين) .

إدارة الضمان الاجتماعي ، وهي جزء من وزارة الصحة والخدمات الإنسانية . تجمع اشتراكات ورسومات من الموظفين وأرباب العمل لتوفير دخل للمتقاعدين أمثال المرأة التي تعرض مشغولاتها ، أدناه . وتدفع إدارة الضمان الاجتماعي أيضاً أموالاً إلى العاجزين وغير القادرين على العمل .

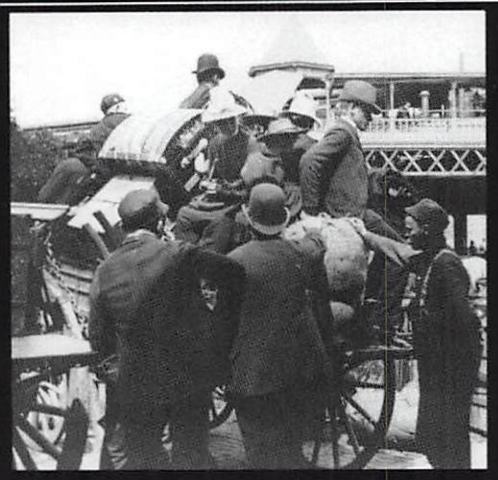








تتخذ حماية حرية التعبير والاجتماع والمطالبة السلمية برفع المظالم التي ينص عليها التعديل الأول للدستور أشكالاً عديدة . إلى اليسار ، يتجمع المواطنون للقيام بمسيرة والتظاهر من أجل الإصلاح الضرائبي . وإلى الأعلى ، مشهد لأعضاء في جماعات الضغط « لوبي » يتجمعون خارج قاعة في مجلس النواب تعقد فيها جلسات اللجان . وجماعات الضغط (اللوبي) هذه تمثل طائفة كبيرة من المصالح العامة والخاصة وتحاول إقناع السياسيين بسن تشريعات مؤيدة لمنظماتها أو تخدم ما تعتبره الصالح العام .



الولايات المتحدة أمة من المهاجرين طوال تاريخها . إلى اليسار ، مهاجرون وصلوا حديثاً إلى مدينة نيويورك في حوالي عام ١٩٠٠ .

الصفحة التالية : بعض من ٩٧٠٠ شخص أقسموا يمين المواطنية في لوس أنجيليس في أكبر حفل من نوعه لأداء اليمين . ويمنح الدستور الكونغرس صلاحية وضع القوانين التي تنظم تجنيس المهاجرين .


WE
NEED
TAX
REFORM





صورة جلسة محكمة في نيوبورت ، رود آيلاند . ويجلس القاضي الذي يرتدي ثوباً أسوداً في صدر المحكمة بمواجهة مقاعد محامي الادعاء ومقاعد المدعى عليه ومحاميه . ويجلس أعضاء هيئة المحلفين الإثني عشر إلى اليسار . والحق بمحاكمة سريعة وعلنية حق يضمنه التعديل السادس للدستور .



الأرض التي خصصت للعاصمة الفدرالية كانت تتألف في الأصل من أراض تنازلت عنها ولايتا ماريلاند وفرجينيا ، فإن مقاطعة كولومبيا الحالية لا تحتل سوى المساحة التي تنازلت عنها ولاية ماريلاند . أما المساحة التي تنازلت عنها ولاية فرجينيا ، والتي لم تستخدمها الحكومة الفدرالية لمدة نصف قرن ، فقد أعيدت لتلك الولاية في عام ١٨٤٦ .

ويشترط الدستور أن يكون الرئيس مواطناً أميركياً بالولادة ، وأن يكون بالغاً الخامسة والثلاثين من العمر على الأقل . وتختار الأحزاب السياسية مرشحيها للرئاسة قبل بضعة أشهر من موعد الانتخابات الرئاسية ، التي تجري كل أربع سنوات (في السنوات الكبيسة) في أول يوم ثلاثاء يلي أول يوم اثنين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) .

وطريقة انتخاب الرئيس طريقة ينفرد بها النظام الأميركي . فمع أن أسماء المرشحين هي التي تظهر على بطاقة الاقتراع ، فإن الشعب في كل ولاية لا ينتخب الرئيس (ونائب الرئيس) مباشرة ، بل يختار الشعب في كل ولاية لائحة ناخبين رئاسيين يساوي عدد أعضائها عدد الشيوخ والنواب الذين يحتلون مقاعد هذه الولاية في الكونغرس . والمرشح الذي ينال أكبر عدد من الأصوات الشعبية في أية ولاية يفوز بأصوات جميع الناخبين الرئاسيين في تلك الولاية .

ويؤلف الناخبون الرئاسيون في جميع الولايات الخمسين ومقاطعة كولومبيا ــ ويبلغ عددهم ٥٣٨ شخصاً ــ ما يعرف باسم « الهيئة الانتخابية » . وبموجب أحكام الدستور ، فإن الهيئة الانتخابية لا تجتمع قط كهيئة ، بل إن الناخبين الرئاسيين يجتمعون ــ كل في عاصمة ولايته ــ بعد فترة قصيرة من إجراء الانتخابات ، ويدلون بأصواتهم للمرشح الذي يفوز في تلك الولاية بأكبر عدد من

الأصوات الشعبية . وعلى المرشح للرئاسة أن يفوز بـ ٢٧٠ صوتاً من أصوات الناخبين الرئاسيين ليفوز بالمنصب . وينص الدستور على أنه إذا لم يحصل أي مرشح على أكثرية أصوات الهيئة الانتخابية ، يؤول اختيار الرئيس إلى مجلس النواب ، حيث يصوت الأعضاء من كل ولاية كتلة واحـدة ، وبذلك يكون لكل ولاية ، ولمقاطعة كولومبيا أيضاً ، صوت واحد فقط .

ومدة ولاية الرئيس أربع سنوات تبدأ في العشرين من كانون الثاني (ينـاير) الـذي يلي انتخـابات تشرين الثاني (نوفمبر) . (كانت الولاية تبدأ في آذار / مارس ، ولكن التعديل الدستوري العشرين الـذي تمت المـوافقة عليه عام ١٩٣٣ بدّل ذلك وحدده على النحو السابق) . ويبدأ الرئيس مهامه الرسمية باحتفال يقام عادة على درج مبنى الكابيتول ، حيث يجتمع الكونغرس . ويقسم الرئيس اليمين الدستورية علناً حيث يشرف رئيس المحكمة العليا على أداء اليمين .

أما نص القسم فتتضمنه المادة الثانية من الدستور وهو :

« أقسم (أو أوكد) بأن أقوم بكل إخلاص بمهام منصب رئيس الولايات المتحدة ، وبأن أبذل أقصى ما في وسعي للمحافظة على دستور الولايات المتحدة وحمايته والدفاع عنه » .

ويتبع أداء اليمين الدستورية عادة خطاب يلقيه الرئيس الجديد يعرض فيه سياسة حكومته ومشاريعها .

السلطات الرئاسـية

منصب رئيس الولايات المتحدة هو أحد أقوى المناصب في العالم . وعلى الرئيس ، كما نص الدستور ، « أن يسهر على تنفيذ القوانين بإخلاص » . ومن أجل القيام بهذه المسؤولية يترأس الرئيس الفرع

التنفيذي من الحكومة الفدرالية ــ وهى مؤسسة ضخمة جداً يبلغ عدد العاملين فيها بضعة ملايين ــ بالإضافة إلى تمتعه بصلاحيات وسلطات مهمة في أمور تشريعية وقضائية .

السلطات التشريعية :

رغم أن الدستور ينص على أن « جميع السلطات التشريعية » تناط بالكونغرس ، فإن للرئيس ، باعتباره كبير راسمي السياسة العامة ، دوراً تشريعياً كبيراً . فبإمكانه أن يرد أي مشروع قانون وافق عليه الكونغرس ، وأن يحول ، ما لم يصوت ثلثا كل من المجلسين على مشروع القانون بعد رده ، دون أن يصبح مشروع القانون ذاك قانوناً . وكثير ما يتناوله الكونغرس من قوانين يكون بمبادرة من الفرع التنفيذي . ويمكن للرئيس ، في رسالته السنوية إلى الكونغرس ، أو في رسائل خاصة يوجهها إليه ، أن يقترح أي تشريع يعتبره ضرورياً . وإذا رفع الكونغرس جلساته دون درس مقترحات الرئيس ، فإن للرئيس صلاحية دعوة الكونغرس إلى عقد دورة استثنائية . ولكن كون الرئيس ، في ما يتعدى ذلك كله ، رئيساً لحزبه السياسي وكبير المسؤولين التنفيذيين في الحكومة الأميركية ، فإن مركزه يتيح له التأثير في الرأي العام ، وبالتالي التأثير في مجرى التشريع في الكونغرس . ولتحسين علاقة العمل القائمة بين الرئاسة والكونغرس ، عمد الرؤساء في السنوات الأخيرة إلى إنشاء مكتب اتصال مع الكونغرس في البيت الأبيض . ويبقى معاونو الرئيس على اطلاع وثيق على مجريات كل الأعمال التشريعية في الكونغرس ويحاولون إقناع أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب بصواب سياسات الرئيس ووجوب دعمها وتأييدها .

السلطات العدلية :

من السلطات الدستورية التي يتمتع بها الرئيس ، سلطة تعيين مسؤولين عامين مهمين . ويخضع تعيينه للقضاة الفدراليين ، بمن فيهم أعضاء المحكمة العليا ، لمصادقة مجلس الشيوخ . ويتمتع الرئيس بسلطة عدلية مهمة أخرى هي منح العفو الشامل أو المشروط لأي محكوم عليه بخرق قانون فدرالي ، إلا في حالة الاتهام البرلماني . وتشمل سلطة العفو هذه إمكان اختصار مدة عقوبة السجن وتخفيض الغرامات .

السلطات التنفيذية :

يتمتع الرئيس داخل الفرع التنفيذي نفسه بصلاحيات واسعة لإدارة شؤون البلاد وأعمال الحكومة الفدرالية . وله أن يصدر أنظمة وتعليمات تعرف بالأوامر التنفيذية تكون لها قوة القانون بالنسبة إلى الوكالات والمصالح والإدارات الفدرالية . وبصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة الأميركية ، يمكنه أن يدعو إلى الخدمة وحدات الحرس الوطني التابعة للولايات . وفي أوقات الحرب أو الطوارىء العامة يمكن للكونغرس أن يمنح الرئيس صلاحيات أوسع نطاقاً لإدارة الاقتصاد الوطني وحماية أمن الولايات المتحدة .

ويختار الرئيس الوزراء ورؤساء الوكالات والمصالح ومئات من كبار المسؤولين الفدراليين . ولكن الأكثرية الساحقة من الموظفين العامين يتم اختيارها عن طريق جهاز الخدمة المدنية حيث يستند التعيين والترقية إلى الكفاءة والخبرة .

سلطات الرئيس في حقل الشؤون الخارجية :

الرئيس هو ، حسب الدستور ، الشخص المسؤول بصورة أساسية عن علاقات الولايات المتحدة بالدول الأجنبية . وهو يعين السفراء والوزراء المفوضين والقناصل ، (يخضع تعيين هؤلاء لمصادقة مجلس الشيوخ) ويستقبل السفراء الأجانب وسواهم من مسؤولي

الحكومات الأجنبية . ويدير الرئيس ، بمعاونة وزير الخارجية ، جميع الاتصالات الرسمية بالحكومات الأجنبية . ويمكن للرئيس أن يشترك في بعض الأحيان في مؤتمرات قمة يعقدها رؤساء الدول لإجراء مشاورات مباشرة . وهكذا ترأس الرئيس ويلسون الوفد الأميركي إلى مؤتمر باريس الذي عقد في نهاية الحرب العالمية الأولى ؛ وأجرى الرئيس فرانكلين روزفلت محادثات مع زعماء الحلفاء على متن سفن في عرض البحر في أفريقيا وآسيا خلال الحرب العالمية الثانية ؛ كما اجتمع كل رئيس منذ روزفلت مع رؤساء دول أجنبية لبحث مسائل اقتصادية وسياسية وعقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف .

والرئيس مسؤول ، بواسطة وزارة الخارجية ، عن حماية المواطنين الأميركيين في الخارج ، وحماية المواطنين الأجانب في الولايات المتحدة . وهو يبت بأمر الاعتراف بدول جديدة وحكومات جديدة ، ويفاوض دولاً أخرى لعقد معاهدات تصبح ملزمة للولايات المتحدة عندما يصادق عليها مجلس الشيوخ بأكثرية ثلثي أعضائه على الأقل . وله أن يتفاوض أيضاً مع سلطات أجنبية لعقد « اتفاقات تنفيذية » لا تكون خاضعة لمصادقة مجلس الشيوخ .

القيود المفروضة على سلطات الرئيس :

نظراً للعدد الكبير من المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق الرئيس ، إلى جانب مركزه البارز على الساحتين الدولية والداخلية ، يتجه المحللون السياسيون إلى التركيز الشديد على السلطات والصلاحيات التي يتمتع بها . وتحدث البعض منهم عن « الرئاسة الامبراطورية » مشيرين بذلك إلى الدور الموسع لمنصب الرئاسة الذي قام به الرئيس فرانكلين روزفلت إبان ولايته .

ومن أولى الحقائق الواقعية التي يتبينها أي رئيس جديد واقع وجود هيكل بيروقراطي موروث تصعب إدارته ، كما يصعب تغيير وجهته في سرعة . وتنحصر صلاحية تعيين المسؤولين التي يتمتع بها الرئيس بحوالي ٣٠٠٠ موظف ومسؤول في جهاز موظفين يزيد عدد أفراده عن ثلاثة ملايين موظف ، توفر أنظمة الخدمة المدنية حماية لغالبيتهم في وظائفهم .

ويتبين للرئيس ، لدى توليه منصبه ، أن جهاز الحكومة يعمل بصورة مستقلة إلى حد كبير عن تدخله المباشر ، تماماً كما كان الحال في الماضي وكما سيكون في المستقبل . ويواجه الرؤساء الجدد فور تسلمهم مهامهم قدراً كبيراً متراكماً من القرارات والقضايا التي لم تبت فيها الحكومات السابقة ، وغالباً ما تكون هذه معقدة وغير مألوفة لديهم . كما يرث الرؤساء الجدد من أسلافهم موازنة صيغت وأقرت قبل فترة من تسلمهم الحكم ، إضافة إلى برامج إنفاق هامة (مثل المخصصات المقدمة للمحاربين القدامى وتقديمات الضمان الاجتماعي والميديكير ــ وهو الضمان الصحي للمسنين) وهذه مدفوعات ينص عليها القانون ولا نفوذ له عليها . وفي مجال الشؤون الخارجية ، على الرؤساء أن يلتزموا بالمعاهدات والاتفاقات غير الرسمية التي كان قد عقدها أسلافهم .

وهكذا فإن الشعور بالبهجة الذي تتميز به فترة « شهر العسل » ما بعد الفوز بالانتخاب سرعان ما يتبدد ، ويكتشف الرئيس الجديد أن الكونغرس أصبح أقل تعاوناً ، وأجهزة الإعلام أكثر انتقاداً . ويضطر الرئيس الجديد إذ ذاك إلى إقامة تحالفات ــ مؤقتة على الأقل ــ مع مصالح متنوعة ومتناقضة أحياناً ، منها الاقتصادية والجغرافية والعرقية والعقائدية . ويتعين على الرئيس أيضاً التوصل إلى

حلول وسطى مع الكونغرس إذا أراد إقرار تشريع ما . وفي هذا الصدد قال الرئيس كينيدي متأملاً : « من السهل هزيمة مشروع قانون في الكونغرس ، إلا أن إقرار مشروع قانون هو أكثر صعوبة بكثير » .

ورغم تلك القيود الثقيلة ، من النادر جداً أن تخلى رئيس عن فرصة ترشيح نفسه لولاية ثانية . ويتمكن كل رئيس من تحقيق بعض أهدافه التشريعية على الأقل ، كما يتمكن ، بفضل حقه في النقض ورد القوانين ، من الحؤول دون إقرار قوانين أخرى يعتقد أنها لا تتوافق مع أفضل مصالح الأمة . وسلطات الرئيس في إدارة الحرب والسلم ، بما في ذلك التفاوض بشأن المعاهدات ، ضخمة جداً . وإلى جانب ذلك ، بإمكان الرئيس استخدام مركزه الفريد لطرح أفكار والدفاع عن سياسات ، الأمر الذي يجعل تلك الأفكار والسياسات أكثر تقبلاً لدى الناس من تلك التي يطرحها أو يدافع عنها منافسوه السياسيون . فعندما يطرح الرئيس قضية ما ، من المحتم أن تصبح تلك موضوع جدال بين الناس . وقد تكون سلطة الرئيس وتأثيره محدودين ، لكنهما أهم مما يتوفر لأي شخص أميركي آخر ، سواء كان في الحكم أو خارجه .

الوزارات

التطبيق اليومي للقوانين الفدرالية ، وتنفيذ أحكامها ، هما من عمل الوزارات المتعددة التي أنشأها الكونغرس لتقوم بمعالجة مجالات معينة من شؤون البلاد والشؤون الدولية . ويشكل الوزراء ، الذين يختارهم الرئيس ويوافق عليهم مجلس الشيوخ ، مجلس مستشارين يعرف على العموم بـ « مجلس الوزراء » . وبالإضافة إلى الوزارات ،

وعددها ١٤ ، هناك عدد من الإدارات والأجهزة يضمها « المكتب التنفيذي » التابع للرئيس ، ومنها جهاز موظفي البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي ، ومكتب الإدارة والموازنة ، ومجلس المستشارين الاقتصاديين ، ومكتب الممثل التجاري ومكتب العلوم والتكنولوجيا .

ولا ينص الدستور على أي شيء بخصوص مجلس الوزراء . ولكنه ينص على أنه يمكن للرئيس أن يطلب الرأي الخطي من رئيس أية إدارة تنفيذية (وزارة) بخصوص أي موضوع يدخل في نطاق مسؤولياته . ولا يسمي الدستور هذه الوزارات كما لا يصف مهامها ولا يحدد كذلك الشروط التي يجب توفرها في الوزير .

وتطور مفهوم مجلس الوزراء خارج إطار الدستور بحكم الضرورة العملية ، لأنه حتى في أيام جورج واشنطن (أول رئيس) كان من المستحيل تماماً على الرئيس القيام بواجباته الرئاسية دون اللجوء إلى المشورة وطلب المساعدة . ودور مجلس الوزراء هو ما يرتأيه له الرئيس . فبعض الرؤساء كان يعتمد كثيراً على هذه المجالس لتقديم المشورة ، وبعضهم الآخر لم يعتمد عليها سوى قليلاً ، في حين قام البعض الآخر بتجاهلها على العموم . وسواء عمل الوزير مستشاراً للرئيس أم لا فإنه يبقى متحملاً مسؤولية توجيه وإدارة أعمال ونشاطات الحكومة في المجالات المحددة الداخلة في اختصاص وزاراته .

ويعمل في كل من الوزارات آلاف الموظفين . ولهذه الوزارات مكاتب في جميع أنحاء البلاد كما في واشنطن العاصمة . وتتألف الوزارات من مديريات ودوائر ومكاتب ومصالح يتولى كل منها القيام بمهام معينة .

الوزارات

(في كثير من الترجمات يسمى المدعي العام وزير العدل) .

وزارة الزراعة

أنشئت في عام ١٨٦٢ .

وزارة التجارة

أنشئت وزارة التجارة والعمل في عام ١٩٠٣ ، ثم قسمت إلى وزارتين مستقلتين في عام ١٩١٣ .

وزارة الدفاع

دمجت في عام ١٩٤٧ . أسست وزارة الدفاع بدمج وزارة الحرب التي أنشئت في عام ١٧٩٨ ووزارة البحرية التي أنشئت في عام ١٧٩٨ ووزارة سلاح الجو التي أنشئت في عام ١٩٤٧ . ورغم أن وزير الدفاع هو عضو في مجلس الوزراء ، فإن وزراء الجيش والبحرية وسلاح الجو ليسوا أعضاء فيه .

وزارة التربية

أنشئت في عام ١٩٧٩ ، وكانت في السابق جزءاً من وزارة الصحة والتربية والرعاية الاجتماعية .

وزارة الطاقة

أنشئت في عام ١٩٧٧ .

وزارة الصحة والخدمات الإنسانية

أعيد تنظيم هذه الوزارة في عام ١٩٧٩ عندما جعلت وزارة التربية وزارة مستقلة . وكانت وزارة الصحة والتربية والرعاية الاجتماعية قد أنشئت في عام ١٩٥٣ .

وزارة الإسكان والتنمية المدينية

أنشئت في عام ١٩٦٥ .

وزارة الداخلية

أنشئت في عام ١٨٤٩ .

وزارة العدل

أنشئت في عام ١٨٧٠ . وبين عامي ١٧٨٩ و١٨٧٠ ، كان المدعي العام عضواً في مجلس الوزراء إنما ليس وزيراً .

وزارة العمل

أنشئت في عام ١٩١٣ .

وزارة الخارجية

أنشئت في عام ١٧٨٩ .

وزارة النقل (أو المواصلات)

أنشئت في عام ١٩٦٦ .

وزارة المالية

أنشئت في عام ١٧٨٩ .

وزارة شؤون المحاربين القدامى

كانت مصلحة مستقلة لكنها جعلت وزارة في عام ١٩٨٨ . وكانت تعرف في السابق بإدارة المحاربين القدامى .

وزارة الزراعة

تشرف وزارة الزراعة على الإنتاج الزراعي لضمان أسعار عادلة وأسواق مستقرة لكل من المنتجين والمستهلكين . وتعمل على تحسين دخل المزارع والمحافظة عليه ، وتساهم في فتح وتنمية الأسواق الخارجية أمام المنتجات الزراعية الأميركية . وتحاول مكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية بإصدارها « طوابع الغذاء » للمعوزين ؛ ورعاية برامج خاصة بالتغذية ؛ وإدارة برامج أخرى للمعونة الغذائية ، لاسيما للأطفال والحوامل والمسنين . وتحافظ الوزارة على طاقة الإنتاج بمساعدة أصحاب الأراضي في حماية وصيانة التربة والمياه والغابات والموارد الطبيعية الأخرى . وتدير الوزارة أيضاً برامج التنمية الريفية وبرامج تسليف المزارعين بالإضافة إلى برامج المحافظة على الأراضي ـ وكل هذه برامج ترمي إلى تنفيذ سياسات التنمية القومية ، كما تجري أبحاثاً علمية وتكنولوجية في جميع مجالات الزراعة . ومن خلال أعمال التفتيش والتصنيف ، تضمن الوزارة معايير الجودة في المواد الغذائية المعروضة للبيع . وتشجع وزارة الزراعة الأبحاث الزراعية بإدارتها المكتبة الزراعية الوطنية ، وهي ثاني أكبر مكتبة حكومية في العالم بعد مكتبة الكونغرس . أما « مصلحة الزراعة الخارجية » التابعة للوزارة فهي تعمل في ترويج وخدمة الصادرات الأميركية ، وهي توظف خبراء يتولون إجراء دراسات مسحية في الخارج تستخدمها المؤسسات الزراعية والتجارية الأميركية . كما أن مصلحة الغابات الأميركية ، وهي جزء من وزارة الزراعة ، تدير شبكة واسعة من الغابات ومناطق البراري التي تملكها الدولة .

وزارة التجارة

تعمل وزارة التجارة على تعزيز تجارة البلاد الخارجية ونموها الاقتصادي وتقدمها التكنولوجي . وتوفر الوزارة معلومات ومعونة

لتعزيز قدرة الولايات المتحدة على المنافسة في الاقتصاد العالمي ، وتدير برامج هدفها إحباط المنافسة التجارية الأجنبية غير المنصفة ، وتوفر إحصاءات اجتماعية واقتصادية وتحليلات يفيد منها المخططون في القطاعين العام والخاص . وتتألف الوزارة من مجموعة كبيرة من الوكالات والمصالح ، منها على سبيل المثال ، المكتب الوطني للمعايير الذي يجري أبحاثاً علمية وفنية ويحتفظ بأنظمة قياس حسية تتقيد بها مؤسسات الأعمال والحكومة . أما الإدارة الوطنية للمحيطات والأجواء التي تضم مصلحة الأرصاد ، فهي تعمل على تحسين فهم العوامل الطبيعية وموارد المحيطات . ويصدر مكتب البراءات والعلامات التجارية البراءات ويقوم بتسجيل العلامات التجارية . وتجري وزارة التجارة أبحاثاً وتقوم بتطوير سياسة بشأن الاتصالات اللاسلكية ، وترعى التنمية الاقتصادية المحلية والسياحة الأجنبية في الولايات المتحدة ، كما تساهم في نمو المؤسسات التجارية التي يملكها ويديرها أفراد أو شركاء من الأقليات .

وزارة الدفاع

تتولى وزارة الدفاع ، التي تتخذ من مبنى البنتاغون ــ وهو « أكبر مبنى مكاتب في العالم » ــ مقراً لها ، مسؤولية جميع المسائل التي تتعلق بأمن البلاد العسكري . وهي توفر القوى العسكرية للولايات المتحدة ، وتتألف هذه من حوالي مليوني رجل وامرأة في الخدمة الفعلية . ويساند تلك القوة في حالات الطوارىء ٢,٥ مليون عضو في وحدات الاحتياط في الولايات ، وتعرف هذه باسم « الحرس الوطني » . إضافة إلى ذلك يعمل حوالي مليون موظف مدني في وزارة الدفاع في مجالات مثل الأبحاث ، وجمع ونقل المعلومات ، ووضع الخرائط ومسائل الأمن الدولي . ويشرف وزير الدفاع أيضاً على وكالة

الأمن القـومي . كما تدير وزارة الـدفـاع وزارات الجيش والبحرية والمارينز وسلاح الجو ، إلى جانب الكليات العسكرية التابعة لكل منهـا وكذلك الكلية الحربية الوطنية ، وهيئة الأركان وعدة قيادات قتالية متخصصة . وتحتفظ الوزارة أيضاً بقوات عسكرية في الخارج وفـاء بالتـزامـات المعاهدات ولحماية أقاليم البلاد النائية وتجارتها ، ولتوفير غطاء جوي وقوات دعم عسكرية . أما مسؤوليات الوزارة غير **الحربية فتشمل ضبط الفيضانات وتطوير موارد المحيطات وإدارة احتياطي النفط .**

وزارة التربية

تولت وزارة التربية معظم البرامج التربوية التي كانت تعني بها وزارة الصحة والتربية والرعاية الاجتماعية ، إلى جانب برامج أخرى كانت من اختصـاص وكالات حكومية أخرى . وتضع الوزارة سياسات أكثر من ١٥٠ برنامجاً فدرالياً لمعونة التربية ، بما فيها برامج قروض الطلاب وبرامج العمال المهاجرين ، والبرامج المهنية والبرامج الخاصة بالمعـاقين ؛ كما تدير هذه البرامج . وتدعم وزارة التربية جزئياً دار الـطبـاعة الأميركية للمكفوفين ، وجامعة غالوديت الخاصة بتعليم الصم ؛ والمعهـد الفني الوطني للصم ، وقسماً من معهد روتشستر للتكنولوجيا (في نيويورك) الذي أنشيء لتعليم الطلاب الصم داخل حرم الجـامعة إنما المصمم بصورة رئيسية للطلاب المتمتعين بحاسة السمع ؛ وجامعة هوارد في واشنطن العاصمة ، وهي جامعة شاملة تقبل طلاباً من جميع الأعراق لكن تركز على قبول الطلاب السود .

وزارة الطاقة

دفـع الاهتـمام المتنامي بمشاكل الطاقة في الولايات المتحدة خلال السبعينيات الكونغرس لأن ينشيء وزارة الطاقة ، وتولت هذه الوزارة

مهام عدة وكالات حكومية كانت تعمل في مجال الطاقة . وتقوم وحدات في وزارة الطاقة بالعمل في مجالات الأبحاث وتطوير تكنولوجيا الطاقة وإثبات جدواها ؛ والاقتصاد في استهلاك الطاقة ؛ والاستخدام المدني والعسكري للطاقة النووية ؛ وتنظيم إنتاج الطاقة واستخدامها ؛ وتسعير النفط وتوزيعه ؛ وإدارة برنامج مركزي لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالطاقة . وتوفر الوزارة الحماية لبيئة البلاد بوضع معايير استخدام تقلل إلى أدنى حد ممكن من الآثار الضارة لإنتاج الطاقة . وتجري الوزارة أبحاثاً تتعلق بالصحة والبيئة ، مثل الدراسات حول الملوثات التي لها علاقة بالطاقة وآثارها على حياة الإنسان والحيوان والنبات .

وزارة الصحة والخدمات الإنسانية

يزيد عدد الأمريكيين الذين تشملهم أعمال ونشاطات أعمال وزارة الصحة والخدمات الإنسانية عن عدد ما تشمله أعمال ونشاطات أية وزارة أو وكالة فدرالية أخرى . والقسم الأكبر من الوزارة هو إدارة الضمان الاجتماعي التي تجمع الاستقطاعات من أرباب العمل والموظفين لدفع مخصصات للعمال ، وأسر العمال ، المتقاعدين أو المتوفين أو العاجزين عن العمل . وتساهم استقطاعات الضمان الاجتماعي كذلك في دفع النفقات للأشخاص الذين تجاوزوا ٦٥ عاماً بموجب برنامج يسمى « ميديكير » . ومن خلال برنامج آخر يسمى « ميديكيد » ، تقدم الوزارة أموالاً للولايات لمساعدتها في تسديد تكاليف العناية الطبية للمعوزين . وتدير وزارة الصحة والخدمات الإنسانية أيضاً شبكة من مرافق الأبحاث من خلال المعاهد الوطنية للصحة ، وإدارة مكافحة تعاطي الكحول والمخدرات ومعالجة الأمراض العقلية . كما تضمن وكالات تابعة

للوزارة سلامة ونجاعة إمدادات الغذاء والعقاقير ، وتعمل على منع انتشار الأمراض المعدية والأوبئة ، وتوفر خدمات صحية للسكان الهنود الأصليين وسكان آلاسكا . وبالتعاون مع حكومات الولايات ، تدير وزارة الصحة والخدمات الإنسانية برنامج الرعاية الاجتماعية الفدرالي الرئيسي للفقراء والذي يدعى ببرنامج « معونة الأسر ذات الأطفال المعالين » .

وزارة الإسكان والتنمية المدينية

تدير وزارة الإسكان والتنمية المدينية برامج هدفها مساعدة تطوير أحياء المدن وجعل الإسكان في متناول الجميع في البلاد . وتضمن قوانين الإسكان المنصف التي تطبقها الوزارة أن يتمكن الأفراد والأسر من شراء المنازل دون تعرض لأي تمييز . وتدير الوزارة أيضاً برامج تأمين للرهونات العقارية التي تساعد الأسر على أن تصبح مالكة لمنازلها ، كما تدير برنامج إعانات إيجار للأسر ذات الدخل المحدود والتي بدونها لا تستطيع تلك الحصول على سكن لائق . إضافة إلى ذلك ، تدير الوزارة برامج تعمل في مساعدة تجديد الأحياء السكنية ، والمحافظة على أحياء المدن الداخلية من الاندثار ، وتشجيع تطوير مجمعات سكنية جديدة . وتوفر وزارة الإسكان حماية لمشتري المنازل وتشجع البرامج التي تنشط حركة بناء المساكن .

وزارة الداخلية

بوصفها الهيئة الرئيسية للمحافظة على موارد البلاد ، تتولى وزارة الداخلية مسؤولية حفظ وإدارة كل الأملاك العامة والموارد الطبيعية التي تملكها الحكومة الفدرالية في الولايات المتحدة . ومثال على ذلك مصلحة الأسماك والحياة البرية التي تدير ٤٤٢ منطقة مفردة للحياة البرية و١٥٠ منطقة لتوليد الطيور المائية ، وشبكة من المختبرات

الخاصة بالحياة البرية وتربية الأسماك . وتدير مصلحة المنتزهات القومية أكثر من ٣٤٠ منتزهاً قومياً ومعلماً خلاباً وطريقاً نهرية وشاطئاً بحرياً ومنطقة استجمام وموقعاً تاريخياً . وتشرف الوزارة ، من خلال مكتب إدارة الأراضي ، على الأراضي والموارد الطبيعية ابتداء بخشب الغابات والمراعي وانتهاء بالإنتاج النفطي ومناطق الاستجمام في ملايين الهكتارات من الأراضي العامة التي يقع معظمها في غرب البلاد . أما مكتب استصلاح الأراضي فهو مكلف بإدارة موارد المياه النادرة في الأراضي شبه القاحلة في غربي الولايات المتحدة . وتنظم وزارة الداخلية أيضاً عمليات التعدين في البلاد ، وتقدر الموارد المعدنية ، وهي صاحبة المسؤولية الرئيسية في ما خص الهنود الأميركيين الذين يعيشون في مناطق مفردة لهم . وخارج البلاد ، تدير وزارة الداخلية برامج في الأقاليم الأميركية مثل جزر الفرجين وغوام وساموا الأميركية وجزر ماريانا الشمالية وبالاو ، وتوفر الأموال اللازمة لتطوير جزر المارشال وولايات ماكرونيزيا المتحدة .

وزارة العدل

يتولى شؤون وزارة العدل المدعي العام (أو وزير العدل) وهو أرفع مسؤول عدلي في الحكومة الفدرالية . وتمثل الوزارة حكومة الولايات المتحدة في جميع الشؤون القانونية ولدى المحاكم ، كما تقدم المشورة القانونية والرأي القانوني ، عندما يطلب منها ذلك ، إلى الرئيس وجميع الوزراء . ومن الإدارات التابعة لوزارة العدل مكتب التحقيق الفدرالي ــ وهو الهيئة الرئيسية الفدرالية في مجال الضابطة العدلية ، ومصلحة الهجرة والتجنس التي تطبق قوانين الهجرة . ومن الوكالات الرئيسية في الوزارة إدارة مكافحة المخدرات التي تطبق القوانين الخاصة بالمخدرات والمواد الممنوعة ، وتلاحق الشبكات والمنظمات

التي تعمل في مجالات الاتجار بالمخدرات وتهريبها وترويجها . وتقدم وزارة العدل أيضاً المعونة لقوى الشرطة المحلية . وتشرف الوزارة على أعمال النيابة العامة وأجهزة الضابطة العدلية في جميع أنحاء البلاد ، كما تشرف على السجون الفدرالية وسائر المؤسسات الإصلاحية . وتقوم الوزارة بالتحقيق في طلبات العفو واختصار مدد السجن وتقدم تقارير بشأنها إلى الرئيس . وللوزارة أيضاً اتصالات بمنظمة الانتربول الدولية والمعروفة بـ « منظمة الشرطة الجنائية الدولية » التي تعزز التعاون المتبادل بين هيئات الضابطة العدلية في ١٤٦ بلداً .

وزارة العمل

تتولى الوزارة صيانة مصالح العاملين بأجر في الولايات المتحدة ، فتساعد في تحسين ظروف العمل ، وترعى قيام علاقات جيدة بين العمال وأرباب العمل . وتطبق وزارة العمل أكثر من ١٣٠ قانوناً فدرالياً يتعلق بالعمل والعمال من خلال هيئات مثل إدارة السلامة والصحة المهنية ، وإدارة المعايير الوظيفية ، وإدارة السلامة والصحة الخاصة بالمناجم . ومن مسؤوليات وزارة العمل ضمان حقوق العمال في أن يكون مكان العمل آمناً وصحياً ؛ وتحديد حد أدنى للأجور التي تدفع لقاء ساعة العمل أو العمل الإضافي ؛ وتوفير تعويضات البطالة والتعويض على الإصابات التي تحدث أثناء العمل أو بداعي العمل . وتقوم الوزارة أيضاً بحماية حقوق التقاعد للعمال وترعى برامج التأهيل والتدريب المهني وتساعد العمال على إيجاد وظائف . أما مكتب الإحصاءات العمالية ، التابع للوزارة ، فيراقب التغييرات في أوضاع العمالة والأسعار ومؤشرات اقتصادية أخرى على صعيد البلاد ككل . وبمساعدتها الراغبين في العمل ، تبذل الوزارة جهوداً خاصة لمساعدة العمال الأكبر سناً والأحداث والأقليات والنساء والمعاقين .

وزارة الخارجية

تقدم وزارة الخارجية المشورة للرئيس ، وهو المسؤول عن رسم السياسة الخارجية للبلاد وتنفيذها . وتقوم الوزارة بتقويم المصالح الأميركية في الخارج ، وتقدم التوصيات بشأن السياسات الواجب اعتمادها ـ أو الإجراءات الواجب اتخاذها ـ في المستقبل ، وتتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ السياسة القائمة . وتحافظ الوزارة على الاتصالات والعلاقات بين الولايات المتحدة والدول الأجنبية ، وتقدم المشورة للرئيس في صدد الاعتراف بدول وحكومات أجنبية جديدة ، وتفاوض بشأن معاهدات واتفاقات مع البلدان الأجنبية ، وتمثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وفي أكثر من ٥٠ منظمة دولية أخرى ، وتشرف على ١٢٩ سفارة و١٢٦ بعثة أو قنصلية أميركية في الخارج ، وتمثل البلاد في أكثر من ٨٠٠ مؤتمر دولي كل عام .

وزارة المواصلات

أنشئت وزارة المواصلات في عام ١٩٦٦ وذلك بدمج أعمال الإشراف على المواصلات البرية والبحرية والجوية التي كانت تقوم بها ثماني مصالح ووكالات مختلفة . وتضع وزارة المواصلات السياسة العامة للمواصلات في الولايات المتحدة من خلال تسع وحدات تشمل أعمالها تخطيط الطرقات وتطويرها وبناءها ، ووسائل النقل الجماعي في المدن ، والسكك الحديدية ، والطيران المدني ، وسلامة الطرق المائية والموانيء والطرقات وأنابيب النفط والغاز . وعلى سبيل المثال ، فإن إدارة الطيران المدني تدير أكثر من ٣٥٠ مرفقاً لضبط وتسيير حركة الطيران في أرجاء البلاد ، كما أن إدارة الطرقات الفدرالية مسؤولة عن ٦٨ ألف كيلومتر من شبكة الطرقات التي تربط بين الولايات ، كما أن الإدارة الوطنية لسلامة السير تضع معايير السلامة والاقتصاد في استهلاك الوقود للمركبات . وتدير الإدارة البحرية الأسطول

التجاري الأميركي . أما جهاز خفر السواحل ، وهو الهيئة الرئيسية في البلاد التي تتولى أمور الضابطة العدلية في البحار ومنح التراخيص اللازمة للإبحار ، والقيام بعمليات البحث عن ضحايا الحوادث وإنقاذهم في عرض البحر ، وتكافح تهريب المخدرات وتعمل على منع تلوث البحار .

وزارة المالية

تتولى وزارة المالية مسؤولية تلبية الحاجات المالية والنقدية للبلاد . وتقوم الوزارة بأربع مهام أساسية هي : وضع سياسات اقتصادية ومالية وضريبية ؛ العمل كوكيل مالي للحكومة الأميركية ؛ توفير خدمات متخصصة للضابطة العدلية ؛ سك العملة المعدنية وطبع العملة الورقية . وتقدم الوزارة تقارير إلى الكونغرس والرئيس حول الأوضاع المالية للحكومة والاقتصاد الوطني . وهي تنظم بيع الكحول بين الولايات وبين الولايات المتحدة والبلدان الأجنبية ؛ وتشرف على طباعة الطوابع لمصلحة إدارة البريد الأميركية ؛ وتدير شؤون الشرطة السرية التي توفر حماية للرئيس ونائب الرئيس وأسرتيهما والشخصيات ورؤساء الدول الذين يزورون البلاد . كما تعمل الوزارة في ملاحقة وإحباط عمليات تزوير العملة والأوراق المالية الأميركية وتشرف على إدارة مصلحة الجمارك التي تنظم استيراد البضائع إلى البلاد وتفرض عليها رسوماً . وتضم وزارة المالية مكتب مراقب العملة ، وهو المسؤول الذي يطبق القوانين التي تحكم عمليات ما يقارب ٤٦٠٠ مصرف ؛ ومصلحة الضرائب التي تطبق القوانين الضريبية وتجبي الضرائب ـ التي تشكل المصدر الأكبر لعائدات الحكومة الفدرالية .

وزارة شؤون المحاربين القدامى

تأسست مصلحة شؤون المحاربين القدامى كوكالة مستقلة في عام ١٩٣٠ ثم جعلت وزارة في عام ١٩٨٨ . وهذه الوزارة تصرف المستحقات وتقدم الخدمات للمحاربين القدامى المستحقين وأولادهم (أو والديهم) المعالين . ويقدم قسم الطب والجراحة عناية طبية في المستشفيات والمنازل وكذلك خدمات طبية وطب أسنان في ١٧٢ مركزاً طبياً و١٦ دار تقاعد و١١٦ دار عناية أو مأوى في الولايات المتحدة وبورتوريكو والفيليبين . كما تقدم الدعم المالي للمحاربين القدامى الذين يتلقون عناية في المستشفيات ودور العناية في ٣٥ ولاية . ويشرف قسم المحاربين القدامى في الخارج على طلبات تعويض العجز والتقاعد والمنازل المجهزة خصيصاً وخدمات أخرى . كما يدير هذا القسم برامج تعليمية للمحاربين القدامى ويقدم معونة قروض إسكانية للمحاربين المؤهلين والعاملين في الخدمة الفعلية . ويتولى قسم الشؤون التذكارية شؤون المقبرة الوطنية ويجهز أماكن للدفن وإقامة شواهد على أضرحة للمحاربين القدامى المؤهلين وأزواجهم داخل مقابر معدة خصيصاً لهم في جميع أرجاء الولايات المتحدة .

الوكالات والمصالح المستقلة

الوزارات هي وحدات العمل الرئيسية في الحكومة الفدرالية . ولكن هناك عدة وكالات أو إدارات أخرى تتولى مسؤولية إبقاء سير أعمال الحكومة والاقتصاد ميسراً لا تعوقه عوائق . وتسمى هذه الإدارات عادة باسم الوكالات أو المصالح المستقلة ، لأنها ليست جزءاً من الوزارات . أما طبيعة عمل هذه الوكالات وغاياتها فتختلف اختلافاً كبيراً عن بعضها البعض . فبعضها هيئات تنظيمية لها صلاحيات

الإشراف على قطاعات اقتصادية معينة . وبعضها الآخر يقدم خدمات خاصة إما للحكومة وإما للناس . وفي غالب الأحيان ينشيء الكونغرس هذه الوكالات لمعالجة أمور أخذت تصبح كثيرة التعقيد بحيث يتعذر على مجال التشريع العادي أن يعالجها . فـ « لجنة التجارة بين الولايات » ، مثلاً ، أنشأها الكونغرس عام ١٨٨٧ لكي تكبح تعاظم نفوذ مؤسسات السكك الحديدية . إلا أن ما حدث مؤخراً من رفع ، أو تخفيف ، القيود التنظيمية التي كانت مفروضة على كثير من النشاطات الاقتصادية غير الكثير من مهام الكثير من الهيئات التنظيمية الفدرالية . ومن أهم الوكالات والمصالح المستقلة التالية :

■ **العمل (أكشن)** وهي الوكالة الفدرالية الرئيسية المكلفة بإدارة برامج الخدمات الطوعية المحلية لتلبية حاجات إنسانية أساسية ولدعم الجهود التي يبذلها الفقراء أو الأحياء الفقيرة لتحسين أوضاعهم . ومن برامج هذه الوكالة برنامج « الجدود المربون » الذي يعطي الأميركيين المسنين الفرصة لإقامة علاقات وثيقة مع أطفال معوزين ، وبرنامج « المتطوعون في خدمة أميركا » (فيستا) الذي يجلب المتطوعين للعمل في المجتمعات والأحياء الفقيرة ، وبرنامج « مشاريع خدمات الطلاب المجتمعية » الذي يشجع الطلاب على التطوع لخدمة مجتمعاتهم كجزء من مقرراتهم الدراسية .

■ **وكالة الاستخبارات المركزية** تنسق وكالة الاستخبارات المركزية النشاطات الاستخبارية التي تقوم بها المصالح الحكومية المختصة ، وتجمع المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالأمن القومي وتدرسها وتقومها وترفع التوصيات إلى مجلس الأمن القومي .

■ **وكالة حماية البيئة** تأسست وكالة حماية البيئة في عام ١٩٧٠ ،

وتعمل بالتعاون مع حكومات الولايات والحكومات المحلية في عشر مناطق إقليمية في البلاد للحد من تلوّث الهواء والمياه ، ومعالجة مشاكل النفايات الصلبة والمبيدات والإشعاع والمواد السامة . وتضع وكالة حماية البيئة المعايير الخاصة بجودة الهواء والمياه ، وتسهر على تنفيذها ؛ كما تقوّم تأثير المبيدات والمواد الكيمائية ، وتدير شؤون برنامج تنظيف مواقع النفايات الضارة .

■ **اللجنة الفدرالية للاتصالات** تمنح الرخص اللازمة لتشغيل محطات الإذاعة والتلفزيون ، وتنظم خدمات الهاتف والبرق بين الولايات . كما تحدد رسوم خدمات الاتصالات بين الولايات ، وتحدد أيضاً موجات الراديو وتشرف على تنفيذ المعاهدات الدولية الخاصة بحقل الاتصالات الدولية .

■ **جهاز الاحتياط الفدرالي** يشرف هذا الجهاز على قطاع المصارف الخاصة في الولايات المتحدة ، وينظم حجم الائتمان ومقادير النقد المتداول . ويقوم هذا الجهاز بكثير من المهام التي تقوم بها البنوك المركزية في بلدان أخرى ، كإصدار العملة الورقية . ولكن خلافاً للبنوك المركزية ، لا يودع لديه احتياطي البلاد من الذهب .

■ **لجنة التجارة الفدرالية** توفر الحماية من إساءة استخدام التجارة ومن الممارسات التجارية غير المنصفة ، وذلك بإجراء تحقيقات وعقد جلسات لبحث الشكاوى المتعلقة بهذه القضايا .

■ **مكتب المحاسبة العامة** هو هيئة من الفرع التشريعي تراقب ما يقوم به الفرع التنفيذي من إنفاق . ويرأس هذا المكتب « مراقب عام حسابات الولايات المتحدة » . وهو يسوي ــ مستقلاً عن الوزارات ــ جميع المطالبات المالية التي تقدمها الحكومة أو التي تقدم ضدها ، كما يصفي جميع الحسابات المالية التي تكون للحكومة علاقة

بها . ويقوم أيضاً بالكشف على دفاتر حسابات جميع المسؤولين عن الجباية والإنفاق في الحكومة الفدرالية وذلك للتأكد من قانونية صرف الأموال العامة .

- **إدارة الخدمات العامة** تشرف على غالبية الأموال العينية التي تملكها الفدرالية . وهي أيضاً مسؤولة عن شراء وإمداد وتشغيل وصيانة ممتلكات الحكومة الفِدرالية ومبانيها ومعداتها ، وعن بيع ما يفيض منها عن الحاجة .
- **لجنة التجارة بين الولايات** تنظم وتحدد رسوم وعمليات جميع وسائل النقل العام بين الولايات أمثال السكك الحديدية والسفن وسيارات الأتوبيس وسيارات الشحن والشحن عبر الممرات المائية الداخلية . وتشرف على إصدار السندات والأسهم من قبل مؤسسات النقل العام وتفرض تطبيق قوانين السلامة في عمل هذه المؤسسات .
- **الإدارة الوطنية للطيران والفضاء (ناسا)** أنشئت في عام ١٩٥٨ لتنفيذ برنامج الفضاء الأميركي . وضعت أول أقمار اصطناعية أميركية وأول ملاحين فضائيين أميركيين في مدار الأرض ، كما أطلقت سفينة الفضاء أبولو التي أنزلت ملاحين على سطح القمر في عام ١٩٦٩ . وحالياً تجري ناسا أبحاثاً على متن أقمار اصطناعية تدور حول الأرض وتستكشف الكواكب ، كما تدرس وتتفحص مفاهيم جديدة حول التكنولوجيا المتطورة للطيران في الفضاء وتدير أسطولاً من سفن الفضاء المكوكية المأهولة . وفي التسعينات ستجمع ناسا في الفضاء مكونات محطة فضائية دائمة يقيم فيها ملاحون فضائيون من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان .
- **المؤسسة الوطنية للفنون والإنسانيات** تشجع تطوير الفنون

والآداب الأميركية ودراستها بواسطة منح وهبات تقدمها للأفراد والجمعيات والمؤسسات المختصة والوكالات الولائية .

■ **المجلس الوطني للعلاقات العمالية** ينظم العلاقات بين أرباب العمل والعمال . ويفصل في الخلافات التي تنشأ بين النقابات العمالية ، ويحقق في ادعاءات الممارسات غير العادلة التي تقدمها الاتحادات العمالية أو أرباب العمل ، ويشرف على الانتخابات التي يختار فيها العمال مندوبيهم لعمليات التفاوض مع أرباب العمل أو الحكومة ، كما يشجع على عقد اتفاقات جماعية عادلة بين العمال وأرباب العمل .

■ **مؤسسة العلوم الوطنية** تم إنشاء هذه المؤسسة لتعزيز الأبحاث الأساسية والتعليم في حقل العلوم في الولايات المتحدة . وهي تقدم أموالاً للأبحاث وبرامج التعليم للجامعات والمؤسسات الأخرى كما تقوم بتنسيق نشاطات الحكومة الفدرالية في مجال المعلومات العلمية .

■ **مكتب السياسة القومية لمكافحة المخدرات** تم إنشاؤه في عام ١٩٨٨ إبرازاً للأهمية التي توليها حكومة الولايات المتحدة لمسألة مكافحة المخدرات . وهو يقوم بتنسيق جهود وكالات مختصة بذلك مثل إدارة مكافحة المخدرات الأميركية ومصلحة الجمارك وخفر السواحل .

■ **مكتب إدارة شؤون الموظفين** تسلم هذا المكتب عام ١٩٧٩ مهام لجنة الخدمة المدنية التي كانت قد أنشئت عام ١٨٨٣ لوضع نظام يعتمد الكفاءة في تعيين موظفي الدولة ، وأبعاد السياسة عن عملية تعيين الموظفين الرسميين . ويقيم هذا المكتب مسابقات في جميع أنحاء البلاد لاختيار موظفين أكفاء لشغل حوالي ٣ ملايين وظيفة حكومية . كما يقوم برعاية برامج تهدف إلى تحسين أداء وفعالية الموظفين الحكوميين .

■ **فيلق السلام** تأسس عام ١٩٦١ ، ويدرب المتطوعين على العمل في البلدان الأجنبية لمدة عامين . ويعمل متطوعو فيلق السلام حالياً في ٦٠ دولة حيث يقدمون المساعدة في التنمية الزراعية والريفية وفي المشاريع التجارية الصغيرة ومجالات الصحة والحفاظ على الموارد الطبيعية والتعليم .

■ **لجنة الأوراق المالية والمبادلات** أنشئت لحماية المستثمرين الذين يشترون أسهماً وسندات . وتستلزم القوانين الفدرالية من الشركات التي تعتزم طرح سنداتها للاكتتاب والتداول أن تقدم للهيئة كشفاً يتضمن الوقائع الصحيحة لعملياتها . وللهيئة صلاحية منع بيع مثل هذه السندات أو المعاقبة على أي تحايل في مثل هذا البيع . وهي مخوّلة أيضاً صلاحية تنظيم عمليات البورصة .

■ **إدارة مؤسسات الأعمال الصغرى** تقدم القروض لمؤسسات الأعمال الصغرى ، وتقدم المعونات لضحايا الفيضانات أو الكوارث الطبيعية الأخرى ، وتساعد في تأمين عقود لمؤسسات الأعمال الصغرى تقوم تلك بموجبها بتزويد الحكومة الفدرالية بسلع وخدمات .

■ **الوكالة الأميركية للتنمية الدولية** تقوم هذه الوكالة بتنفيذ برامج المعونة الاقتصادية المعدة لمساعدة شعوب الدول النامية في تنمية مواردهما الاقتصادية والبشرية ، وزيادة طاقاتها الإنتاجية وتحسين نوعية حياة شعوبها . ويتولى مدير هذه الوكالة إدارة وكالة التعاون الإنمائي الدولي التي تشكل محور مشاركة الولايات المتحدة في منظمات مثل صندوق المعونة الفنية ، ومجموعة البنك الدولي وأيضاً مع وزارة الزراعة وبرنامج الغذاء من أجل السلام .

■ **وكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح** مسؤولة عن اشتراك الولايات المتحدة في مفاوضات دولية حول الحد من الأسلحة ونزع

السلاح . وهي تمثل الولايات المتحدة في اللجان الدولية للرقابة على الأسلحة وتقدم دعماً للأبحاث الخاصة بالرقابة على الأسلحة ونزع السلاح .

■ **وكالة الإعلام الأميركية** تسعى إلى تعزيز فهم أفضل للولايات المتحدة لدى الدول الأخرى عن طريق نشر معلومات في الخارج عن البلاد وشعبها وثقافاتها وسياساتها . وتدير الوكالة أيضاً عدداً من برامج التبادل الثقافي والتربوي ، مثل برنامج فولبرايت ، مع الدول الأجنبية . وتقدم أيضاً سبل المساعدة للصحفيين ومراسلي التلفزيون الأجانب الذين يغطون أنباء الولايات المتحدة . ومن مهام الوكالة الأخرى أن تنقل إلى الرئيس وممثليه في الخارج ومختلف الوزارات والوكالات والمصالح صدى الرأي العام الأجنبي حيال السياسات والبرامج الأميركية .

■ **مصلحة البريد الأميركية** تديرها مصلحة عامة مستقلة حلت في عام ١٩٧١ محل وزارة البريد . وهي مسؤولة عن جمع ونقل وتوزيع البريد ، وعن عمل آلاف من مكاتب البريد المحلية في جميع أنحاء البلاد . وتقدم أيضاً خدمات بريدية دولية عن طريق الاتحاد البريدي العالمي واتفاقات أخرى معقودة مع دول أجنبية . وتحدد هيئة مستقلة أخرى هي لجنة الرسوم البريدية ، أنشئت أيضاً عام ١٩٧١ ، أسعار مختلف فئات الخدمات البريدية .



الفرع التشريعي :

اتساع سلطات الكونغرس

مبنى الكابتول الأميركي (مقر الكونغرس) في واشنطن العاصمة .



'' الحكم ينطوي على سلطة صنع القوانين ''

الكساندر هاملتون
من كتابه « الفدرالي » ١٧٨٧ - ١٧٨٨

كونغرس من مجلسين

تنيط المادة الأولى من الدستور جميع السلطات التشريعية في الحكومة الفدرالية بكونغرس مؤلف من مجلسين : مجلس شيوخ ومجلس نواب . ويتألف مجلس الشيوخ ، وهو أقل الاثنين عدداً ، من عضوين عن كل ولاية حسبما ينص الدستور . أما عدد أعضاء مجلس النواب فيستند إلى عدد السكان ، ولذلك لم يحدد الدستور عدد أعضائه .

ولفترة تزيد على ١٠٠ عام من تبني الدستور ، لم يكن أعضاء مجلس الشيوخ ينتخبون من قبل الشعب مباشرة ، بل كانت الهيئات التشريعية في مختلف الولايات تختارهم . وكان الشيوخ يعتبرون ممثلين لولاياتهم ، ومهمتهم ضمان معاملة ولاياتهم بالتساوي في جميع القوانين التي يصدرها الكونغرس . ولكن التعديل السابع عشر للدستور ، الذي أصبح نافذ المفعول عام ١٩١٣ ، نص على أن ينتخب الشيوخ بالاقتراع الشعبي المباشر .

وقد رأى المندوبون إلى المؤتمر الدستوري أنه إذا كان يتوجب أن توافق مجموعتان مستقلتان من الممثلين ــ واحدة تمثل حكومات الولايات والأخرى تمثل الشعب ــ على كل مشروع قانون ليصبح

قانوناً ، فإن خطر قيام الكونغرس بالموافقة على القوانين بعجلة أو خفة يقل كثيراً ، إذ يمكن لأي من المجلسين أن يراقب على الدوام أعمال المجلس الآخر على غرار الطريقة التي كانت متبعة في البرلمان البريطاني آنذاك . ولم يغير التعديل السابع عشر بأي شكل جوهري من توازن السلطة بين المجلسين .

وفي حين دارت مناقشات حامية في المؤتمر حول الكونغرس وعدد أعضائه وسلطاته ، كان العديد من المندوبين يعتقد أن الفرع التشريعي سيكون غير ذي أهمية نسبياً . وكان بعض المندوبين يعتقد أن الكونغرس سيهتم على العموم بالقضايا الخارجية تاركاً الأمور الداخلية لحكومات الولايات والحكومات المحلية . ومن الواضح أن هذه الآراء لم تكن في محلها على الإطلاق . فقد أثبت الكونغرس أنه شديد الفعالية والنشاط ولديه سلطات وصلاحيات واسعة النطاق في جميع الشؤون التي تهم البلاد . وفي حين أن قوة الكونغرس بالنسبة إلى الفرع التنفيذي كانت تتفاوت بين زيادة ونقصان في حقب مختلفة من التاريخ الأميركي ، فإن الكونغرس لم يكن قط في تاريخه عاجزاً أو مجرد هيئة توافق تلقائياً على قرارات الرئيس .

مؤهلات أعضاء الكونغرس

يشترط الدستور أن يكون عضو مجلس الشيوخ بالغاً الثلاثين من العمر على الأقل ، وأن يكون مواطناً أميركياً منذ تسع سنوات على الأقل ، وأن يكون مقيماً في الولاية التي تنتخبه . أما عضو مجلس النواب فيجب أن يكون بالغاً الخامسة والعشرين من العمر على الأقل ، وأن يكون مواطناً أميركياً منذ سبع سنوات على الأقل ، وأن يكون مقيماً في الولاية التي تنتخبه لعضوية الكونغرس . ويمكن

لكـل ولاية أن تفـرض شروطـاً إضـافية لانتخـاب من يمثلهـا في الكونغرس ، ولكن الدستور يمنح كلاً من المجلسين صلاحية تقرير مؤهلات أعضائه .

ولكل ولاية الحق بعضوين في مجلس الشيوخ . وهكذا فإن ولاية رود أيلاند وهي أصغر الولايات مساحة ، إذ تبلغ مساحتها حوالي ٣ ١٥٦ كيلومتراً مربعاً ، تتمثل في مجلس الشيوخ بعضوين مثلها في ذلك مثل ولاية ألاسكا ، أكبر الولايات مساحة ، إذ تبلغ مساحتها ١ ٥٢٤ ٦٤٠ كيلومتراً مربعاً . وكذلك الحال بالنسبة لولاية وايومينغ التي يبلغ عدد سكانها ٠٠٠ ٤٩٠ نسمة (عام ١٩٨٧) إذ تتساوى في تمثيلها مع ولاية كاليفورنيا التي يبلغ عدد سكانها ٠٠٠ ٦٦٣ ٢٧ نسمة (عام ١٩٨٧) .

أما مجموع عدد أعضاء مجلس النواب فيقرره الكونغرس . وعندما يحدد الكونغرس مثل هذا العدد تتم قسمته على مختلف الولايات نسبة إلى عدد سكان كل منها . ولكن الدستور ينص على أن لكل ولاية ، بغض النظر عن عدد سكانها ، الحق بنائب واحد على الأقل . وفي الوقت الحاضر هناك ست ولايات هي ألاسكا ، وديلاوير ، وساوث داكوتا ، ونورث داكوتا ، وفيرمونت ، ووايومينغ ، لها نائب واحد في المجلس . ومن جهة أخرى هناك ست ولايات لكل منها أكثر من عشرين نائباً في المجلس ــ ولولاية كاليفورنيا وحدها ٤٥ نائباً .

وينص الدستور على وجوب إجراء إحصاء عام كل عشر سنوات وإعـادة توزيع مقـاعـد مجلس النـواب وفقـاً للتغيرات السكانية . وبمـوجب النص الدستوري الأساسي كان ينبغي ألا يتجاوز عدد النواب نسبة نائب واحد لكل ٠٠٠ ٣٠ مواطن . وكان عدد أعضاء أول مجلس للنـواب في ظل الدستور ٦٥ نائباً . ثم زيد العدد إلى

١٠٦ بعـد الإحصاء الأول . ولو بقيت نسبة الواحد إلى ٣٠ ٠٠٠ معمولاً بها بصورة مستمرة لجعلت زيادة سكان البلاد عدد النواب يصـل إلى حوالي ٧ ٠٠٠ ولكن هذه المعـادلة تعدلت مع الزمن ، واليوم يضم مجلس النواب ٤٣٥ عضواً ، أي نحو نائب واحد لكل ٥٣٠ ٠٠٠ من سكان الولايات المتحدة .

وتقوم الهيئات التشريعية في الولايات بتقسيم هذه الولايات إلى دوائر انتخابية متساوية إلى حد كبير في عدد سكانها . ويقوم ناخبو كل دائرة بانتخاب نائب واحد ، مرة كل سنتين .

أما أعضاء مجلس الشيوخ فيتم انتخابهم في انتخابات عامة تجري في جميع أنحاء الولاية في سنوات مزدوجة العدد . ومدة ولاية عضو مجلس الشيوخ ست سنوات ، ويتم كل سنتين انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ . وهكـذا يكـون ثلثـا أعضاء المجلس على الدوام أشخاصاً يتمتعون ببعض الخبرة التشريعية على مستوى البلاد ككل .

ومن الممكن نظرياً أن يتـألف مجلس النـواب برمتـه من أعضاء منتخبـين للمرة الأولى لا يملكون خبرة تشريعية . ولكن ما يجري عملياً هو أن العـديد من أعضـاء المجلس يعـاد انتخـابهم مرات عديدة . ويمكن لمجلس النـواب أن يعتمـد دائمـاً ، كمجلس الشيوخ ، على نواة أساسية تتكون من أعضاء يتمتعون بخبرة تشريعية .

وحيث أن مدة ولاية أعضاء مجلس النواب هي سنتان ، تعتبر فترة السنتـين أيضـاً مدة ولاية الكـونغرس . وينص التعديل العشرون للدستور على أن يفتتح الكونغرس دورته العادية في الثالث من كانون الثـاني (ينـاير) من كل عام ، ما لم يحدد الكونغرس موعداً آخر .

ويبقى الكونغرس في حال انعقاد إلى أن يصوت الأعضاء على رفع الجلسات وإنهاء الدورة ، ويكون ذلك عادة في أواخر العام . ويمكن للرئيس أن يدعو الكونغرس إلى عقد دورة استثنائية متى رأى ذلك ضرورياً . وتعقد جلسات الكونغرس في مبنى الكابيتول في العاصمة واشنطن .

سلطات مجلسي النواب والشيوخ

لكل من مجلسي الكونغرس صلاحية طرح أية مشاريع قوانين تتعلق بأي موضوع ماعدا مشاريع القوانين الخاصة بتوفير عائدات أو تحقيق دخل للحكومة ، إذ يجب أن تطرح هذه أساساً في مجلس النواب . وقد تبدو الولايات الكبيرة من جراء ذلك أكثر نفوذاً وتأثيراً من الولايات الصغيرة على مالية الدولة . ولكن من الناحية العملية يمكن لأي من المجلسين أن يصوت بعدم الموافقة على أي مشروع قانون يحظى بموافقة المجلس الآخر . فيمكن لمجلس الشيوخ أن لا يوافق على مشروع قانون خاص بتحقيق دخل — أو أي مشروع قانون آخر — سبق أن حظي بموافقة مجلس النواب ، أو يمكن له أن يضيف عليه تعديلات تغير من طبيعته . وفي حال حصول ذلك ، يتوجب على لجنة مؤلفة من أعضاء من المجلسين أن تجتمع وتعمل للتوصل إلى حل وسط يرضي الجانبين كي يصبح مشروع القانون ، بصيغته الجديدة المتفق عليها ، قانوناً .

ولمجلس الشيوخ أيضاً صلاحيات محصورة به وحده ، منها صلاحية تثبيت تعيينات كبار موظفي الحكومة الفدرالية والسفراء التي يقترحها الرئيس ، وكذلك المصادقة على جميع المعاهدات بأكثرية ثلثي أصوات المجلس على الأقل . وفي كلتا الحالتين ، تؤدي عدم

موافقة مجلس الشيوخ إلى بطلان الإجراء الرئاسي المعني .

وفي حالة الاتهام البرلماني الذي يوجه إلى المسؤولين الفدراليين ، تعود لمجلس النواب وحده صلاحية الاتهام البرلماني بسوء التصرف الذي يمكن أن يؤدي إلى محاكمة برلمانية . ولمجلس الشيوخ وحده صلاحية إجراء المحاكمة البرلمانية وتقرير ما إذا كان المسؤول مذنباً أم لا . وإذا وجد المسؤول الفدرالي مذنباً فإنه يعزل من وظيفته .

والسلطات الواسعة التي يتمتع بها الكونغرس ككل مدرجة في الفقرة الثامنة من المادة الأولى من الدستور وهي :

— فرض الضرائب وجبايتها ؛
— اقتراض الأموال لصالح الخزينة العامة ؛
— وضع قواعد وأنظمة تحكم شؤون التجارة بين الولايات ومع الدول الأجنبية ؛
— وضع أنظمة موحدة لتجنيس المواطنين الأجانب ؛
— سك العملة وتحديد قيمتها وفرض عقوبات على مزوري الأوراق النقدية والسندات الحكومية ؛
— وضع معايير للأوزان والمكاييل ؛
— وضع قوانين خاصة بالإفلاس تشمل البلاد بأسرها ؛
— إنشاء مكاتب وطرق للبريد ؛
— منح براءات اختراع وبراءات حفظ حقوق المؤلفين ؛
— إقامة جهاز محاكم فدرالية ؛
— معاقبة جرائم القرصنة ؛
— إعلان الحرب ؛
— إنشاء الجيوش وتوفير سبل دعمها ؛
— إنشاء قوة بحرية ؛

الهيئات التشريعية المصغرة

علق أحد أعضاء الكونغرس مرة قائلاً « الكونغرس هو مجموعة من اللجان التي تجتمع في قاعة بصورة دورية للموافقة على إجراءات بعضها البعض » . هذه العبارة تصف بشكل صحيح اللجان الدائمة والمؤقتة التي تشكل مراكز نشاط الكونغرس الأميركي . ففي دورة حديثة للكونغرس ، وتستمر هذه عامين ، طرح أعضاء الكونغرس ما مجموعه ١١٦٠٢ مشروع قانون في مجلس النواب و٤٠٨٠ مشروع قانون في مجلس الشيوخ . وكان على اللجان المسؤولة أن تدرس وتتفحص مزايا ومساوىء كل من هذه المشاريع وتستمع إلى الشهود وتناقش التعديلات وتبت بها قبل أن تحال هذه المشاريع إلى مجلسي النواب والشيوخ . ومن أصل ١٥٠٠٠ مشروع قانون تم طرحه ، لم يصدر سوى ٦٦٤ قانوناً فقط ، أي أقل من ٦ بالمائة من المجموع .

ولا ينص الدستور بالتحديد على تشكيل لجان برلمانية . إلا أنه مع نمو الأمة ، زادت الحاجة إلى دراسة مشاريع القوانين في صورة أوفى . وقد بدأ نظام اللجان البرلمانية في عام ١٧٨٩ عندما وجد أعضاء مجلس النواب أنفسهم غارقين في مناقشات لا نهاية لها حول مشاريع قوانين مقترحة . وعالجت أولى اللجان التي تم تشكيلها مسائل تتعلق بالمطالبات الناتجة عن الحرب الثورية ، والمناطق والطرق البريدية ، والتجارة مع الدول الأخرى . وعلى مدى السنوات كانت اللجان تشكل وتحل استجابة للتغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فلم تعد هناك اليوم ، مثلاً ، حاجة للجنة خاصة بالمطالبات الناتجة عن الحرب الثورية ، لكن لدى كل من مجلسي الكونغرس اليوم لجنة خاصة بشؤون المحاربين القدامى .

وهناك حالياً ٢٢ لجنة دائمة في مجلس النواب و١٦ لجنة دائمة في مجلس الشيوخ ، إضافة إلى لجان دائمة مشتركة من أعضاء في المجلسين ، وهذه خاصة لكل من مكتبة الكونغرس ، والطباعة ، والضرائب ، والاقتصاد . وباستطاعة كل من المجلسين تشكيل لجان خاصة أو مختارة لمناقشة مسائل معينة . ونتيجة لزيادة أعمال اللجان ، شكلت اللجان الدائمة حوالي ٣٠٠ لجنة فرعية . ويقوم حوالي ٢٥ ألف شخص بأعمال الأبحاث وجمع المعلومات وتحليل القضايا والمشاريع في الكونغرس . ومؤخراً ، خلال أسبوع من أعمال اللجان ، ناقش أعضاء اللجان واللجان الفرعية المنبثقة عنها مواضيع عدة من تمويل البث التلفزيوني إلى سلامة المعامل النووية واتفاقيات تبادل السلع الدولية .

ماذا تفعل كل تلك « الهيئات التشريعية المصغرة » في الواقع ؟ بعد جمع جميع المعلومات ، تقرر اللجنة ما إذا كانت تود الموافقة على مشروع القانون المعني فتوصي بذلك ، أو توصي أحياناً بالموافقة على المشروع مع تعديلات . وأحياناً ، تقرر اللجنة عدم النظر في مشروع قانون ما أو تعمد إلى ترقينه ، مما يؤدي إلى إلغائه عملياً . وعندما تخرج مشاريع القوانين من اللجان وتتم الموافقة عليها من قبل مجلسي النواب أو الشيوخ ، تتولى لجنة أخرى ــ هي اللجنة المشتركة ــ التوفيق بين الاختلافات في صيغتي القانون الصادرتين من مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، إذا كانت هناك مثل

هذه الاختلافات . وتعمد « اللجنة المشتركة » ، وهي تتألف من أعضاء من المجلسين ، إلى التوفيق بين الصيغتين ووضع صيغة ترضي جميع الأعضاء ، ومن ثم تحيل مشروع القانون بصيغته الجديدة إلى مجلسي النواب والشيوخ للمناقشة . وإذا تمت الموافقة على القانون ، يجري إرساله للرئيس للتوقيع عليه .

واللجان البرلمانية حيوية ومهمة جداً لأنها تقوم بالأعمال الأساسية التفصيلية في دراسة القوانين المقترحة ، ووضعها في الصيغة المناسبة أو التخلي عنها تماماً . وتواصل هذه اللجان لعب دور في إعداد ودراسة القوانين التي ستوجه الولايات المتحدة في المستقبل .

اللجان الدائمة في الكونغرس

لجان مجلس النواب

لجنة الزراعة
لجنة تخصيص الاعتمادات
لجنة القوات المسلحة
لجنة الشؤون المصرفية والمالية والمدينية
لجنة الموازنة
لجنة مقاطعة كولومبيا
لجنة التربية والعمل
لجنة الطاقة والتجارة
لجنة الشؤون الخارجية
لجنة العمليات الحكومية
لجنة إدارة مجلس النواب
لجنة الشؤون الداخلية
اللجنة القضائية
لجنة التجارة البحرية وصيد الأسماك
لجنة إدارة البريد والخدمة المدنية
لجنة الأشغال العامة والنقل
لجنة النظام الداخلي
لجنة العلوم والفضاء والتكنولوجيا
لجنة مؤسسات الأعمال الصغرى
لجنة قواعد التصرف الرسمي
لجنة شؤون المحاربين القدامى
اللجنة المالية

لجان مجلس الشيوخ

لجنة الزراعة والتغذية والغابات
لجنة تخصيص الاعتمادات
لجنة القوات المسلحة
لجنة الشؤون المصرفية والمالية والمدينية
لجنة الموازنة
لجنة التجارة والعلوم والنقل
لجنة الطاقة والموارد الطبيعية
لجنة البيئة والأشغال العامة
اللجنة المالية
لجنة العلاقات الخارجية
لجنة الشؤون الحكومية
اللجنة العدلية
لجنة العمل والموارد البشرية
لجنة النظام الداخلي
لجنة مؤسسات الأعمال الصغرى
لجنة شؤون المحاربين القدامى

— دعوة المليشيا لتطبيق القوانين الفدرالية وقمع الاضطرابات أو صد الغزوات التي تقوم بها قوى أجنبية ؛

— سن جميع القوانين اللازمة لمقاطعة كولومبيا ؛

— وضع جميع القوانين اللازمة لتطبيق أحكام الدستور .

وبعض هذه السلطات عفا عليه الزمن ــ مقاطعة كولومبيا مثلاً أصبحت تتمتع بحكم ذاتي إلى حد كبير ــ ولكنها تبقى سارية المفعول .

ويضع التعديل العاشر للدستور حدوداً واضحة لصلاحية الكونغرس ، وذلك بنصه على أن السلطات التي لا تناط بالحكومة تحفظ للولايات كل على حدة أو للشعب . وبالإضافة إلى ذلك يمنع الدستور الكونغرس من اتخاذ بعض الإجراءات المحددة ، فلا يجوز للكونغرس حسب الدستور :

— تعليق حق طلب استحضار الناس للمثول أمام القضاء والنظر في قضاياهم ، ما لم يكن ذلك ضرورياً في أوقات التمرد أو الغزو ؛

— إصدار قوانين تدين أشخاصاً على جرائم أو أعمال تخالف القانون دون محاكمتهم ؛

— إصدار أي قانون جزائي ذي مفعول رجعي ؛

— فرض ضرائب مباشرة على المواطنين إلا على أساس إحصاء للسكان سبق إجراؤه ؛

— فرض ضرائب على صادرات أية ولاية ؛

— معاملة موانيء أية ولاية ، أو السفن التي تستخدمها ، معاملة خاصة في مجالي التجارة والضرائب ؛

— منح ألقاب الشرف .

هيئة مسؤولي الكونغــــرس

ينص الـدستـور على أن يكون نائب رئيس الولايات المتحدة رئيساً لمجلس الشيوخ ، ولا يحق له التصويت إلا عند تعادل الأصوات . وينتخب مجلس الشيوخ أيضـاً ، « رئيسـاً مؤقتاً » له ، يتولى مهام رئاسة المجلس عند غياب نائب الرئيس . وينتخب مجلس النواب أيضاً رئيساً له ، يدعى رئيس مجلس النواب . وعلى الدوام ، يكون رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب من أعضاء الحزب السياسي الذي تنتمي إليه أكثرية أعضاء كل من المجلسين .

وفي بدء ولاية كل كونغرس جديد ، يختار أعضاء المجلسين من الحـزبـين قادة لهم ومسؤولـين آخـرين للعمـل على تسهيل أعـمال التشريع . ويتمتع هؤلاء المسؤولون ، مع رئيسي المجلسين ورؤساء اللجان بتأثير ونفوذ قويين في عملية صنع القوانين .

عملية صنع القــانــون

إن من أبرز صفات الكونغرس الدور المهيمن الذي تلعبه اللجان في إجراءاته . ولقد اكتسبت اللجان هذه الأهمية التي تتمتع بها اليوم عن طريق الممارسة والتطور وليس بواسطة الدستور الذي لا ينص على إنشائها .

وفي مجلس الشيوخ اليوم ١٦ لجنة دائمة ، أما مجلس النواب ففيه ٢٢ ، وكل واحدة من هذه اللجان متخصصة في مجال تشريعي معين كالشؤون الخـارجية ، والـدفاع ، والأعمال المصرفية ، والزراعة ، والتجـارة ، وتخصيص الاعتـمادات ومجـالات أخـرى . ويحال كل مشروع قانون يقدم في أي من المجلسين إلى إحدى اللجان لدراسته وتقديم التوصيات بشأنه ، ويمكن للجنة أن توافق على أي مشروع أو تدبـير يحال إليهـا ، كما يمكنها أن تعيد النظر فيه أو تسحبه من

المناقشة أو تتجاهله . ويستحيل تقريباً أن يطرح أي مشروع قانون على التصويت في أي من المجلسين دون أن يكون قد حظي بموافقة اللجان المختصة فيهما . وفي مجلس النواب ، يستلزم سحب مشروع قانون من اللجنة المختصة وطرحه مباشرة على التصويت عريضة يوقع عليها ٢١٨ عضواً . أما في مجلس الشيوخ فيجب أن توقع على مثل هذه العريضة أكثرية مجموع الأعضاء . ونادراً ما تحظى مثل هذه العرائض بتوقيع ما يكفي من الأعضاء لجعلها نافذة المفعول .

ويسيطر حزب الأكثرية في كل من المجلسين على أعمال اللجان . ويتم اختيار رؤساء اللجان في اجتماع يعقده أعضاء الحزب من الشيوخ والنواب أو من قبل مجموعة مختارة من هؤلاء الأعضاء . وتتمثل أحزاب الأقلية في اللجان بما يوازي نسبة قوتها في كل من المجلسين .

وتطرح مشاريع القوانين بطرق متعددة ، فبعضها تعده اللجان الدائمة ، وبعضها تعده لجان خاصة تشكل لمعالجة قضايا تشريعية معينة . وبعضها الآخر يمكن أن يقترحه الرئيس أو مسؤول آخر في الفرع التنفيذي . ويمكن للمواطنين العاديين والهيئات والمنظمات من خارج الكونغرس أن يقترحوا على أعضاء الكونغرس مشاريع قوانين . كما يمكن لأي عضو في المجلسين أن يطرح مشاريع قوانين . وبعد طرح مشروع القانون في أي من المجلسين ، يحال على اللجنة المختصرة التي تقوم في غالب الأحيان بتحديد مواعيد سلسلة جلسات عامة تتيح لمؤيدي المشروع أو معارضيه إبداء رأيهم بشأنه . ويمكن لجلسات اللجان هذه أن تدوم عدة أسابيع أو أشهر متيحة للرأي العام مجال الاشتراك في العملية التشريعية .

ومن فضائل نظام اللجان أنه يمكن أعضاء الكونغرس ومعاونيهم

من اكتساب قدر كبير من الخبرة في مختلف الحقول التشريعية . وفي أوائل أيام الجمهورية ، عندما كان عدد السكان قليلاً وواجبات الحكومة الفدرالية محدودة ، لم تكن مثل تلك الخبرة على ذلك القدر من الأهمية ؛ فكل عضو في الكونغرس كان مشرعاً عاماً يتعامل عن معرفة في جميع الحقول . لكن شؤون البلاد اليوم تستدعي معرفة متخصصة ، مما يعني أن الممثلين المنتخبين غالباً ما يكتسبون خبرة في مجال أو مجالين فقط من مجالات الشؤون والسياسات العامة .

وعندما توافق لجنة في أحد المجلسين على مشروع قانون ، يحال المشروع إلى ذلك المجلس بكامل أعضائه لمناقشته . وفي مجلس الشيوخ يسمح النظام الداخلي بمناقشات غير محددة بمهلة . أما في مجلس النواب ، وبسبب كثرة عدد الأعضاء ، فتحدد لجنة النظام الداخلي عادة وقتاً للمناقشات . ولدى اختتام المناقشات ، يصوت الأعضاء إما بالموافقة على مشروع القانون ، أو بعدم الموافقة عليه ، أو بترقينه ــ أي وضعه جانباً ، الأمر الموازي لعدم الموافقة عليه ــ أو برده إلى اللجنة . وعندما يحظى مشروع قانون بموافقة أحد المجلسين يحال إلى المجلس الآخر لاتخاذ قرار بشأنه . وإذا قام هذا المجلس الآخر بتعديل مشروع القانون الموافق عليه من المجلس الأول ، يحال مشروع القانون إلى لجنة مشتركة من أعضاء المجلسين تحاول التوفيق بين رأيي المجلسين .

وعندما يحظى مشروع القانون بموافقة المجلسين يحال إلى الرئيس ، إذ ينص الدستور على وجوب اقتران مشروع القانون الموافق عليه بتوقيع الرئيس ليصبح قانوناً . وللرئيس خيار توقيع مشروع القانون ــ الذي يغدو بذلك قانوناً ــ أو رده . وإذا فعل الرئيس ذلك لا يصبح مشروع القانون المردود قانوناً إلا إذا عاود

المجلسان الموافقة عليه بأكثرية ثلثي أعضاء كل منهما .

ويمكن للرئيس أيضاً أن يرفض توقيع أورد مشروع القانون . وفي تلك الحالة يصبح مشروع القانون قانوناً ، حتى دون توقيع الرئيس عليه ، إذا مرت على تبلغه إياه مهلة عشرة أيام (لا تحسب فيها أيام الأحد) . والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو عندما يرفع الكونغرس جلساته بعد إحالته مشروع القانون إلى الرئيس وقبل انصرام مهلة العشرة أيام . وعند ذلك يصبح رفض الرئيس اتخاذ أي إجراء بصدد مشروع القانون هذا بمثابة اعتبار مشروع القانون لاغياً ، وهي عملية تعرف بـ « نقض ضمني » .

صلاحيات التحقيق التي يتمتع بها الكونغرس

صلاحية التحقيق هي من أهم أعمال الكونغرس غير التشريعية . وتفوض هذه الصلاحية عادة إلى لجان تكون إما لجاناً دائمة ، أو لجاناً خاصة تشكل لغرض معين ، أو لجاناً مشتركة مؤلفة من أعضاء من المجلسين . ويتم إجراء التحقيقات بهدف جمع المعلومات حول ضرورة سن تشريع ما في المستقبل ، أو لاختبار فعالية قوانين نافذة ، أو للتحقيق في مؤهلات وأداء مسؤولين في فرعي الحكومة الآخرين ، أو ـ في حالات نادرة ـ وضع الأساس لإجراءات الاتهام والمحاكمة البرلمانيين . وفي غالب الأحيان تدعو اللجان خبراء من خارج الحكومة للمساعدة في إجراء التحقيقات وتقديم دراسات مفصلة عن القضايا التي يتناولها التحقيق .

وهناك أمور مهمة تلازم صلاحية التحقيق وتعتبر نتيجة طبيعية لها ، إحداها صلاحية نشر التحقيقات ونتائجها علناً . وتكون معظم جلسات التحقيق التي تعقدها اللجان متاحة للجمهور وتحظى

بتغطية واسعة في أجهزة الإعلام . وهكذا تشكل تحقيقات الكونغرس أداة مهمة لأعضاء الكونغرس يستطيعون بواسطتها إعلام المواطنين بالقضايا التي تهم البلاد وإثارة اهتمام الرأي العام بها . وللكونغرس سلطة مهمة أخرى في هذا المجال تتمثل بإجبار من يرفض الإدلاء بشهادة أمامه على الإدلاء بهذه الشهادة تحت طائلة ملاحقته بجرم عدم احترام سلطة الكونغرس ، أو جرم الإدلاء بشهادة كاذبة بالنسبة إلى الذين يدلون بشهادة كاذبة .

أعمال الكونغرس غير الرسمية

بخلاف الأنظمة البرلمانية الأوروبية ، ليست هناك علاقة تذكر بين اختيار وتصرف المشرعين الأميركيين من ناحية وانضباط الحزب الذين ينتمون إليه من ناحية أخرى . فلكل من الحزبين السياسيين الرئيسيين في الولايات المتحدة تجمع لتنظيمات محلية وولائية تجتمع مع بعضها البعض لتشكل حزباً واحداً على صعيد البلاد ككل ــ مثل الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي ــ خلال الانتخابات الرئاسية كل أربعة أعوام . لذلك فإن الفضل في فوز أعضاء الكونغرس بمناصبهم يعود إلى الناخبين في دائرة انتخابية ما أو ولاية ما ، لا إلى زعامة الحزب أو شريك اللائحة . ولذلك السبب فإن الأعمال التشريعية التي يقوم بها أعضاء مجلسي النواب والشيوخ تكون عادة فردية ومتعلقة بأمور تهم مؤيدي ذلك العضو بالذات ، مما يعكس تنوعاً كبيراً من تمثيل الناخبين في المجلسين وحرية تصرف مردها أن عضو الكونغرس يكون قد نمى مجموعة ناخبين خاصة به ومخلصة له .

لذلك فإن الكونغرس هو هيئة تجمع بين زملاء لا هيئة ذات سلطة هرمية . فالسلطة لا تتجه من الرأس إلى القاعدة ، كما في المؤسسات الكبرى ، بل تسير في جميع الاتجاهات عملياً . وهناك القليل جداً من السلطة المركزية ، لأن القدرة على المكافأة والعقاب ضئيلة . أما السياسات البرلمانية فتصنعها ائتلافات يتغير تركيبها بتغير القضية المطروحة . وأحياناً عندما تكون هناك ضغوط متعارضة ــ من البيت الأبيض ومن جماعات اقتصادية أو عرقية هامة ــ يلجأ المشرعون إلى قواعد النظام الداخلي لتأخير اتخاذ قرار ما وتفادي استعداء قطاع ذي نفوذ . وقد يجري تأجيل البت في قضية ما على أساس أن اللجنة المختصة لم تعقد في صددها جلسات كافية . أو قد يطلب الكونغرس من مصلحة حكومية ما إعداد تقرير مفصل قبل دراسة قضية ما . أو أن القضية قد تجمد أو (ترقّن) من قبل أي من مجلسي الكونغرس ، مما يعني عدم بحثها واعتبارها كأنها لم تكن دون اتخاذ أي قرار في أساسها .

وهناك أعراف وقواعد تصرف غير مكتوبة وغير رسمية غالباً ما تحدد مهام ونفوذ عضو الكونغرس . فالنواب والشيوخ « الداخليون » الذين يركزون اهتماماتهم على المهمات التشريعية قد يكونوا أكثر نفوذاً داخل أروقة الكونغرس من « الخارجيين » الذين يكتسبون شهرة من إثارتهم المواضيع والقضايا التي تهم مواطني البلاد ككل . ويتوقع من أعضاء الكونغرس إظهار اللياقة تجاه زملائهم وتفادي الهجوم الشخصي ، مهما كانت سياسة مناوئيهم غير مقبولة أو تتسم بالتطرف . كما يتوقع منهم التخصص في عدد قليل من المجالات السياسية عوضاً عن ادعاء الخبرة في مجموعة كبيرة من الاهتمامات التشريعية . ويكون احتمال تعيين الأعضاء الذين يتبعون

الأعـراف غير الـرسمية هذه في اللجـان البارزة ، أوعلى الأقل في اللجـان التي تؤثـر على مصـالح عدد لا يستهان به من ناخبيهم ، أفضل من احتمال تعيين سواهـم ممن لا يفعلون ذلك .

جلسة للجنة الخاصة بالتحقيق في فضيحة ووترغيت عام ١٩٧٣ .



سلطات الرقابة والإشراف التي يتمتع بها الكونغرس

من بين الوسائل العديدة التي يعتمدها الكونغرس لمراقبة السلطة التنفيذية هي وظيفة الإشراف التي تعتبر الأكثر فعالية . فالإشراف البرلماني يمنع هدر الأموال والاحتيال ؛ كما يوفر الحماية للحريات المدنية والحقوق الفردية ؛ ويضمن التزام السلطة التنفيذية بالقوانين ؛ ويجمع المعلومات اللازمة لصنع القوانين وتوعية المواطنين ؛ ويقوم أداء الفرع التنفيذي . وتطبق وظيفة الإشراف هذه على الوزارات والوكالات والمصالح الحكومية الأخرى ، والهيئات التي تنظم عمل بعض القطاعات ، والرئاسة .

وتتخذ أعمال الإشراف التي يقوم بها أشكالاً عدة منها :

— تحقيقات تجريها اللجان ، وجلسات خاصة تعقدها ؛

— مشاورات رسمية مع السلطة التنفيذية والاطلاع على تقارير واردة منها ؛

— ما يقوم به مجلس الشيوخ من « إسداء النصح ومنح الموافقة » في ما خص تعيينات كبار الموظفين والمعاهدات ؛

— إجراءات الاتهام البرلماني الذي يوجهه مجلس النواب وما يليه من محاكمة برلمانية يجريها مجلس الشيوخ ؛

— الإجراءات التي يتخذها مجلسا النواب والشيوخ بموجب التعديل الخامس والعشرين من الدستور في حال عجز الرئيس أو شغور منصب نائب الرئيس ؛

— الاجتماعات غير الرسمية بين مسؤولي السلطة التنفيذية والمشرعين ؛

— عضوية أعضاء الكونغرس في لجان حكومية ؛

— الدراسات التي تجريها اللجان والهيئات البرلمانية المساعدة مثل مكتب الموازنة التابع للكونغرس ومكتب المحاسبة العامة أو مكتب التقييمات التكنولوجية وجميعها تابعة للكونغرس .

وقد ساهمت سلطة الإشراف التي يتمتع بها الكونغرس عزل مسؤولين من مناصبهم وتغيير سياسات وتوفير ضوابط قانونية جديدة على السلطة التنفيذية . ففي عام ١٩٤٩ مثلاً ، كشفت تحقيقات وتحريات دقيقة أجرتها لجان فرعية خاصة تابعة لمجلس الشيوخ عن تفشي الفساد في أوساط مسؤولين كبار في إدارة الرئيس ترومان . وقد أدى ذلك إلى إعادة تنظيم بعض الوكالات الحكومية وتشكيل لجنة خاصة تابعة للبيت الأبيض لمعالجة ظاهرة الفساد في الحكومة .

وفي أواخر الستينات ساهمت الجلسات التي عقدتها لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في أواخر الستينات ، وقد بثها التلفزيون إلى كل أنحاء البلاد ، في تعبئة المعارضة لحرب فيتنام . كما فضح تحقيق « ووترغيت » في عام ١٩٧٣ مسؤولين في البيت الأبيض كانوا قد استخدموا مناصبهم بصورة غير شرعية لتحقيق مكاسب سياسية ، وأسفرت إجراءات توجيه الاتهام البرلماني التي اتخذتها اللجنة القضائية في مجلس النواب بحق الرئيس ريتشارد نيكسون في العام التالي عن إنهاء ولايته . وفي عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ بينت تحقيقات لجان متخصصة وجود انتهاكات خطيرة قامت بها وكالات الاستخبارات وتسببت بطرح تشريعات جديدة لضبط بعض نشاطات الاستخبارات .

وفي عام ١٩٨٣ أثار تحقيق برلماني في اقتراح دمج عمليات مراقبة الحدود التي تقوم بها كل من مصلحة الجمارك ومصلحة الهجرة والتجنس أسئلة حول صلاحية الفرع التنفيذي لإجراء تعديلات كهذه دون استصدار تشريعات جديدة . وفي عام ١٩٨٧ كشفت أعمال الإشراف وجود مخالفات قانونية في المبيعات السرية للأسلحة إلى إيران وتحويل أرباح تلك المبيعات إلى القوات المناوئة للحكم في نيكاراغوا والتي تعرف بـ « الكونترا » . وأسفرت التحقيقات البرلمانية عن اقتراح تشريع لمنع انتهاكات مشابهة .

وتتيح صلاحيات الإشراف للكونغرس مراقبة السلطة التنفيذية . وتشكل تلك السلطة ضابطاً ضرورياً لمراقبة الرئاسة وضبط السياسة العامة .



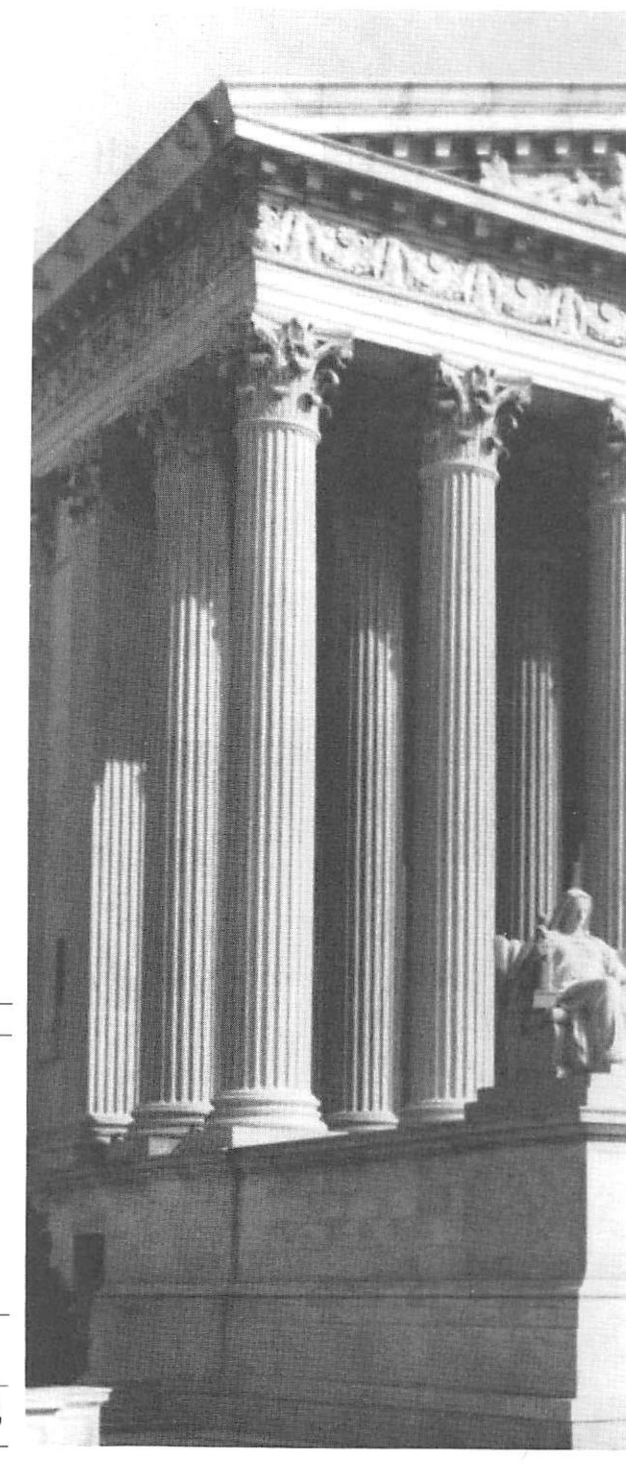
المحكمة العليا في واشنطن العاصمة .

موجز نظام الحكم الأميركي

الفصل الخامس

٥

الفرع القضائي :
شرح وتفسير الدستور



’’ . . . القضاء هو حامي حريتنا وممتلكاتنا في ظل الدستور . . . ‘‘

تشارلز إيفانز هيوز
رئيس القضاة بالمحكمة العليا بالولايات المتحدة
١٩٣٠ - ١٩٤١
(في خطاب له عام ١٩٠٧)

نظام المحاكم الفدرالية

يتألف الفرع الثالث من الحكومة الفدرالية ، وهو الفرع القضائي ، من جهاز محاكم منتشرة في جميع أنحاء البلاد وعلى رأسه المحكمة العليا للولايات المتحدة .

وكان في البلاد جهاز من المحاكم الولائية (نسبة إلى ولاية) قبل وضع الدستور . وقد ثار جدل كثير بين المندوبين إلى المؤتمر الدستوري حول ما إذا كان هناك من داع لإنشاء جهاز محاكم فدرالي ، وحول ما إذا كان ينبغي لهذا الجهاز أن يحل محل المحاكم الولائية . وكما حدث في أمور أخرى كانت موضوع جدل ونقاش ، تم التوصل إلى حل وسط قضى باستمرار وجود المحاكم الولائية في فرض الدستور إنشاء جهاز قضائي فدرالي ذي صلاحيات محدودة . وتحدد المادة الثالثة من الدستور أساس نظام المحاكم الفدرالي كالتالي :

تناط السلطة القضائية في الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة ومحاكم أدنى درجة يرتأي الكونغرس إنشاءها ويقضي بذلك من حين إلى آخر .

وعملاً بهذا التوجيه ، قسم الكونغرس الأول البلاد إلى مناطق ،

وأنشأ محاكم فدرالية لكل منطقة . ومن ذلك المنطلق تطورت الهيكلية الحالية للمحاكم الفدرالية لتصبح مؤلفة من : المحكمة العليا ، ١١ محكمة استئناف و٩١ محكمة بداية وثلاث محاكم ذات سلطات خاصة . ولا يزال الكونغرس يتمتع اليوم بسلطة إنشاء المحاكم الفدرالية أو إلغائها ، وتحديد عدد القضاة في الجهاز القضائي الفدرالي . ولكنه لا يملك صلاحية إلغاء المحكمة العليا .

وتشمل صلاحيات القضاء الفدرالي قضايا تنشأ في ظل أحكام الدستور ، وفي ظل قوانين الولايات المتحدة ومعاهداتها ، كما تشمل القضايا البحرية ، والقضايا التي تتناول سفراء وقناصل الدول الأجنبية ووزراءها المفوضين في الولايات المتحدة ، والخلافات التي تكون حكومة الولايات المتحدة طرفاً فيها ، والخلافات التي تنشأ بين الولايات (أو مواطنيها) ودول أجنبية (أو مواطنيها أو رعاياها) . وقد انتزع التعديل الحادي عشر للدستور من القضاء الفدرالي صلاحية النظر في القضايا التي يكون فيها مواطنو إحدى الولايات مدعين وحكومة ولاية أخرى مدعى عليها . ولكن هذا التعديل لم يتعرض لصلاحية القضاء الفدرالي في النظر في قضايا تكون فيها حكومة إحدى الولايات مدعية ومواطنو ولاية أخرى مدعى عليهم .

وتشمل صلاحية المحاكم الفدرالية كلاً من قضايا الحقوق المدنية التي ترمي إلى التعويض عن أضرار أو استعادة حقوق ، والقضايا الجزائية التي تنص عليها القوانين الفدرالية . وقد أدت المادة الثالثة من الدستور إلى قيام مجموعة معقدة من العلاقات بين المحاكم الفدرالية والمحاكم الولائية . وفي العادة لا تنظر المحاكم الفدرالية في قضايا تنص على أحكامها قوانين الولايات . ولكن يمكن للمحاكم الولائية أن تنظر وتبت في بعض القضايا التي تشملها صلاحية

المحـاكم الفـدرالية . وهكذا فإن لكل من جهازي المحاكم هذين صلاحيات خاصـة به في بعض المجالات وصلاحيات مشتركة مع الجهاز الآخر في مجالات أخرى .

ويحمي الـدستـور استقـلالية القضـاء في نصـه على أن القضاة الفـدراليين يبقـون في مناصبهم « ماداموا حسني السلوك » ، وهذا يعني عملياً حتى الوفاة ، أو التقاعد ، أو الاستقالة ، مع أن القاضي الذي يرتكب عملاً مخالفاً للقانون وهو في منصبه يمكن أن يوجه له اتهـام برلمـاني ويحاكم في الكونغرس على غرار ما يحصل بالنسبة إلى الرئيس وسائر المسؤولين في الحكومة الفدرالية .

والقضاة الفدراليون يعينهم الرئيس ، ويخضع هذا التعيين لموافقة مجلس الشيوخ . كما أن الكونغرس يحدد سلم رواتب هؤلاء القضاة .

المحكمة العليا

المحكمة العليا هي المحكمة الأعلى درجة في الولايات المتحدة . وهي الوحيدة التي أنشأها الدستور بالتحديد . ولا تمكن مراجعة أي قرار صادر عن المحكمة العليا أمام أية محكمة أخرى . ويتمتع الكونغرس بسلطة تحديد عدد قضـاة هذه المحكمـة ؛ كما له ، ضمن حدود معينـة ، تحديد نوع القضـايا التي يمكنها النـظر فيها ؛ ولكنـه لا يستطيع تغيير الصلاحيات التي يمنحها الدستور نفسه لهذه المحكمة .

ولا يذكر الدستور شيئاً عن مؤهلات قضاة هذه المحكمة . وليس هناك ما يستلزم أن يكون القضاة من المحامين مع أن جميع القضاة الفدراليين وقضاة المحكمة العليا كانوا على الدوام من المحامين .

ومنـذ إنشـاء المحكمـة العليا قبل ٢٠٠ عام تقريباً لم يدخل في عضويتها سوى حوالي مائة قاض . وكانت هذه المحكمة تتألف ، لدى إنشائها ، من رئيس وخمسة أعضاء . وفي السنوات الثمانين التي أعقبت إنشاءها بقي عدد أعضاء المحكمة يتبدل إلى أن تحدد عضويتها سنة ١٨٦٩ برئيس وثمانية أعضاء . ورئيس المحكمة هو المسؤول التنفيذي الأعلى فيها ، ولكنه يتساوى مع سائر الأعضاء في التصويت على القضايا المعروضة أمامها ، إذ أن له صوتاً واحداً فقط ، شأنه في ذلك شأن سائر أعضاء المحكمة .

وللمحكمـة العليا صلاحية النظر أساساً في نوعين فقط من القضايا هما : القضايا المتعلقة بالشخصيات الرسمية الأجنبية ، والقضايا التي تكون فيها إحدى الولايات طرفاً . أما جميع القضايا الأخرى فتنظر فيها هذه المحكمة استئنافاً (أو مراجعة) من محكمة أدنى مرتبة .

ومن بين عدة آلاف الدعاوى التي تقدم إلى المحكمـة العليا سنوياً ، لا تنظر المحكمة عادة إلا في حوالي ١٥٠ . ويتناول معظم هذه القضايا مسائل تفسير القانون ، أو تفسير قصد الكونغرس من اشتراع مثل ذلك القانون . ولكن جزءاً كبيراً من عمل المحكمة العليا ينحصر في تقرير ما إذا كان قانون ما ، أو إجراء تنفيذي ما ، يتوافق مع أحكام الدستور . وسلطة الرقابة القضائية هذه على القوانين والقرارات التنفيذية ليس منصوصاً عليها بالتخصيص في الدستور ، ولكنها مبدأ استخلصته المحكمة من دراستها للدستور وفهمها إياه ، وعرضته وتبنته بقوة في دعوى بارزة في تاريخها هي دعوى « ماربوري ضد ماديسون » في عام ١٨٠٣ . وقالت المحكمة في حكمها في تلك الدعوى أن « العمل التشريعي المناقض للدستور ليس قانوناً » .

وزادت : « إن من صلاحية وواجب القسم القضـائي بالتأكيد أن يفصل بماهية القانون » . وقد جرى توسيع مجال هذا المبدأ بحيث أصبح يشمل نشاطات حكومات الولايات والحكومات المحلية .

ولا يتوجب أن تصدر قرارات هذه المحكمة بالإجماع ، فالأكثرية البسيطة تكفي لاتخاذ قرار شرط أن يشترك ستة قضاة ــ يشكل هذا العدد النصاب القانوني للمحكمة ــ على الأقل في التصويت عليه . وفي حالـة انقسـام الرأي تورد المحكمة عادة رأي كل من الأكثرية والأقلية ــ أي المـوافقـين على القرار ومعارضيه ــ ويمكن لكل من هذين الرأيين أن يشكل مرجعاً تستند إليه قرارات تتخذها المحكمة لاحقاً . وغالباً ما يقدم القضاة آراء خطية مستقلة مؤيدة لنتيجة قرار ما عندما يوافقون عليه لأسباب هي غير تلك التي أدلت بها الأكثرية في الموافقة عليه .

محـــاكـــم الاستئناف ومحـــاكـــم البـدايـــة

تلي المحكمة العليا في درجات المحاكم الفدرالية محاكم الاستئناف التي أنشئت عام ١٨٩١ لتسهيل البت بالقضايا وتخفيف العبء عن المحكمة العليا . وتقسم الولايات المتحدة إلى ١١ منطقة استئنافية مستقلة تتولى القضاء الاستئنافي في كل منها محكمة استئناف يتراوح عدد أعضائها بين ثلاثة قضاة وخمسة عشر قاضياً .

وكما يدل الاسم ، فإن لمحاكم الاستئناف صلاحية استئنافية . وهي تنـظر استئنـافاً في أحكام محاكم البداية الواقعة في مناطقها . ولمحاكم الاستئناف أيضاً سلطة مراجعة القرارات والأوامر الصادرة عن إدارات أو هيئـات تنـظيمية مستقلة ــ من أمثـال لجنة التجارة الفدرالية ــ عندما تستنفد سبل المراجعة الداخلية في هذه الإدارات

والهيئات وتبقى هناك خلافات كبيرة في الرأي حول نقاط قانونية .

وتلي محاكم الاستئناف في الدرجة بين المحاكم الفدرالية محاكم البداية الفدرالية . وتقسم الولايات الخمسون إلى ٨٩ منطقة محكمة بداية لتمكين المتقاضين من اللجوء إلى المحاكم بيسر ودون عناء كبير . وهناك بالإضافة إلى ذلك محكمة بداية في مقاطعة كولومبيا (العاصمة واشنطن) وفي كومونولث بورتوريكو ، وهو ليس ولاية من الولايات المتحدة ولكنه جزء من دولة الولايات المتحدة . ويتراوح عدد قضاة كل من محاكم البداية بين قاض واحد و٢٧ قاضياً . ولقاضي محكمة البداية في منطقة ما أن يجلس في محكمة البداية في منطقة أخرى بصورة موقتة إذا اقتضى عدد الدعاوى فيها ذلك . ويعين الكونغرس حدود هذه المناطق آخذاً بعين الاعتبار عدد السكان ومساحة المنطقة وعدد الدعاوى . وتشكل بعض الولايات الصغيرة منطقة محكمة بداية واحدة في حين تضم كل من الولايات الكبرى ــ أمثال نيويورك وكاليفورنيا وتكساس ــ أربع محاكم بداية فدرالية .

وباستثناء قضاة محكمة البداية الفدرالية في « مقاطعة كولومبيا » ، يتوجب على القضاة أن يكونوا من المقيمين في المنطقة التي يؤدون فيها مهامهم بصورة دائمة . وتعقد محاكم البداية الفدرالية جلساتها في مواعيد دورية في مختلف مدن مناطقها .

ومعظم الدعاوى والنزاعات التي تنظر فيها هذه المحاكم تتناول أعمالاً تخرق القوانين الفدرالية أمثال إساءة استعمال البريد ، أو سرقة أموال أو ممتلكات فدرالية ، أو غش المواد الغذائية ، أو خرق القوانين المتعلقة بالأعمال المصرفية أو التزوير . وهذه المحاكم هي المحاكم الفدرالية الوحيدة التي توجه فيها هيئات محلفين كبرى (هيئات

اتهامية) الاتهام إلى مرتكبي الجرائم وتحكم فيها هيئات محلفين صغرى (هيئات تقرير) بالإدانة أو البراءة .

المحاكم الخاصة

بالإضافة إلى المحاكم الفدرالية ذات الاختصاص العام ، كان من الضروري بين الحين والآخر إنشاء محاكم لغايات خاصة . وتعرف هذه المحاكم باسم المحاكم « التشريعية » لأنها تنشأ بقرار من الكونغرس . وقضاة هذه المحاكم ، مثلهم في ذلك مثل زملائهم في المحاكم الفدرالية الأخرى ، يعينهم الرئيس لمدى الحياة ، ويخضع تعيينهم هذا إلى موافقة مجلس الشيوخ .

ولعل أهم هذه المحاكم الخاصة محكمة المطالبات التي أنشئت عام ١٨٥٥ لتفصل في الدعاوى التي كانت تقام ضد الولايات المتحدة وتتناول أموالاً نقدية . ومن المحاكم الخاصة الأخرى المحكمة الجمركية التي تتمتع حصراً بصلاحية النظر في القضايا المدنية التي يكون موضوعها ضرائب أو رسوماً على المستوردات ، أو توزيع حصص استيراد ؛ ومحكمة الاستئناف الخاصة بقضايا الجمارك وبراءات الاختراع ، وهي تنظر استئنافاً في أحكام المحكمة الجمركية وقرارات مكتب براءات الاختراع .

العنـاية الـطبية الطارئة وأعمال الضابطة العدلية وظيفتان من الوظائف الرئيسية لحكومات الولايات والحكومات المحلية . إلى اليمين ، متخصصون بالعناية الطبية الطارئة ينقلون مريضاً إلى مستشفى سانت لوكس ـ روزفلت في مدينة نيويورك .

إلى أدنى ، شرطي في ولاية تينيسي . تكون لدى المدن والبلدات والقرى الريفية عادة أجهزة شرطة خاصـة بها ، تعمل بالتعاون مع جهاز الشرطة في الولاية ، وإذا اقتضت الضرورة ، بالتعاون مع الوكالات الفدرالية مثل مكتب التحقيقات الفدرالي أو إدارة مكافحة المخدرات .



إلى اليسار ، نظام قطارات الأنفاق (المترو) في عاصمة البلاد ، واشنطن . وأنظمة النقل الجماعي هذه غالباً ما تتلقى أموالاً فدرالية إلا أن السلطات المحلية هي التي تدير شؤونها .

إلى أدنى ، نار مخيم في بورت مونتارا الخلاب في كاليفورنيا ، وهو موقع لنزل يوفر إقامة زهيدة الكلفة للمسافرين صغار السن . ولدى حكومات الولايات والحكومات المحلية أعداد كبيرة من المتنزهات العامة والأماكن الخلابة ، مكملة بذلك المتنزهات التي تديرها وتشرف عليها الحكومة الفدرالية .



الحكم في الولايات المتحدة هو خليط معقد ، وغالباً متداخل ، من النشاطات الفدرالية والولائية والمحلية . ولكي تعمل على نحو صحيح ، تستلزم الحكومة إخلاص وتفاني مسؤوليها المنتخبين والمعينين ، بالإضافة إلى المشاركة المباشرة من المواطنين الذين تخدمهم . وقد لا تكون عملية الحكم في الولايات المتحدة فعالة جداً ، ولكنها لاتزال نظاماً يشجع النقاش الديمقراطي ومشاركة المواطنين ، وهي قيم يقدرها الأميركيون .



موجز نظام الحكم الأميركي

الفصل السادس



بلاد ذات عدة حكومات

أمهات تساعدن أولادهن على القراءة في إحدى المكتبات العامة في مدينة نيويورك .



’’ . . . إن أفضل ما توصف به تلك الأجزاء من الحكم الذاتي هو تعبير . . . جمهوريات صغيرة . . . ‘‘

توماس جيفرسون
من رسالة إلى جون أدامز عام ١٨١٩

كيف يعمل النظام الفدرالي

الكيان الفدرالي الذي أوجده الدستور هو الميزة الغالبة في نظام الحكم الأميركي . ولكن هذا الكيان هو في الحقيقة كيان مركب من آلاف الوحدات الأصغر ــ لبنات بناء تؤلف بمجموعها البناء الكامل . فهناك ٥٠ حكومة ولائية بالإضافة إلى حكومة مقاطعة كولومبيا . ويتدرج من هذه وحدات حكومية أصغر منها تحكم المقاطعات والمدن والبلدات والقرى .

وتعدد الوحدات الحكومية هذه يمكن فهمه على أفضل وجه لدى وضعه في إطار تطور الولايات المتحدة . فالنظام الفدرالي ينظر إليه على أنه الخطوة الأخيرة في عملية تطورية . فقبل الدستور ، كانت هناك حكومات المستعمرات المستقلة (التي أصبحت في ما بعد ولايات) ، وقبل تلك كانت هناك حكومات للمقاطعات ووحدات إدارية أصغر . وكان مما فعله المستوطنون الانكليز الأوائل إنشاء وحدات حكومية للمستوطنات الصغيرة التي أقاموها على طول

الساحل الأطلسي . وحتى قبل أن يهبط المهاجرون من سفنهم إلى البر الأميركي في عام ١٦٢٠ ، كانوا قد وضعوا ميثاق « ماي فلاور » ، وهو أول دستور ،ميركي مكتوب . وفيما اندفعت الدولة الجديدة غرباً ، أنشأ كل مركز استيطان متقدم حكومته الخاصة به لإدارة شؤونه .

ولم يتعرض واضعوا الدستور الأميركي لهذا النظام الحكومي المتعدد المستويات . وفي حين جعلوا هيكل الحكم القومي في المقام الأسمى ، فإنهم كانوا يدركون أن هناك حاجة إلى تسلسل من الحكومات تكون على صلة مباشرة أكثر بالشعب ، وعلى معرفة أوضح بحاجاته . وهكذا فإن بعض مهام الحكم ـ أمثال الدفاع وتنظيم شؤون النقد والعلاقات الخارجية ـ لا يمكن القيام بها إلا من قبل حكومة مركزية قوية . ولكن المهام الأخرى ـ أمثال الشؤون الصحية والتعليم والمواصلات المحلية ـ هي في الدرجة الأولى من صلاحيات الحكومات المحلية .

حكومة الولاية

قبل استقلالها ، كانت كل من المستعمرات خاضعة لحكم التاج البريطاني . وفي أوائل عهد الجمهورية ، وقبل تبني الدستور ، كانت كل ولاية وحدة سياسية مستقلة . وقد سعى المندوبون إلى المؤتمر الدستوري إلى إقامة اتحاد فدرالي أكثر قوة وأكثر قابلية للحياة ، ولكنهم أرادوا أيضاً صيانة حقوق الولايات .

وبالإجمال أن الأمور التي هي بكليتها داخل حدود الولايات تكون من شأن حكومة تلك الولايات بالحصر . وتشتمل هذه على المواصلات الداخلية ؛ الأنظمة المتعلقة بالممتلكات ، والصناعة ،

ومؤسسات الأعمال والمنافع العامة ؛ القانون الجزائي الخاص بالولاية ؛ وظروف العمل داخل الولاية . وفي هذا الإطار ، تستلزم الحكومة الفدرالية أن تكون حكومات الولايات حكومات ديمقراطية ، وألا تسن أية قوانين تناقض أو تخالف دستور الولايات المتحدة أو قوانينها أو المعاهدات التي تكون طرفاً فيها .

وهناك بالطبع مجالات عديدة تتداخل فيها صلاحيات حكومات الولايات وصلاحيات الحكومة الفدرالية . وفي السنوات الأخيرة على الأخص ، أخذت الحكومة الفدرالية توسع من نطاق مسؤولياتها في شؤون أمثال الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والمواصلات والإسكان وتنمية المدن . ولكن حيث تمارس الحكومة الفدرالية مثل هذه الصلاحيات والمسؤوليات في الولايات ، يجري عادة تبني المشاريع على أساس التعاون بين مستويي الحكم ، وليس عن طريق فرض السلطة من الأعلى .

وعلى غرار الحكومة الفدرالية ، تتألف حكومات الولايات من ثلاثة فروع هي الفرع التشريعي والفرع التنفيذي والفرع القضائي ، وتماثل هذه تقريباً في وظائفها ونطاق عملها فروع الحكومة الفدرالية . ورئيس السلطة التنفيذية في الولاية هو الحاكم الذي ينتخبه الشعب وتكون مدة ولايته في العادة أربع سنوات (بعض الولايات تنتخب حكامها لمدة عامين فقط) . وباستثناء ولاية نبراسكا التي تتألف هيئتها التشريعية من مجلس واحد ، فإن لجميع الولايات هيئات تشريعية تتألف من مجلسين : مجلس أعلى يدعى عادة مجلس الشيوخ ، ومجلس أدنى يسمى عادة بمجلس النواب أو مجلس المندوبين أو الجمعية العامة . وفي أغلب الولايات ينتخب الشيوخ لمدة أربعة أعوام وأعضاء المجالس النيابية لمدة عامين .

وتختلف دساتير الولايات عن بعضها البعض في بعض التفاصيل ، ولكنها تتبع على العموم نمطاً مماثلاً لنمط الدستور الفدرالي ، بما في ذلك تضمنها بياناً بحقوق الناس وهيكلاً لتنظيم الحكومة . وهذه الدساتير هي في العادة أكثر تفصيلاً ووضوحاً من الدستور الفدرالي فيما يخص شؤوناً أمثال شروط عمل الشركات ، والبنوك ، والمنافع العامة ، والمؤسسات الخيرية . ولكن كل دساتير الولايات تنص على أن السلطة النهائية هي ملك الشعب ، وتدرج بعض المعايير والمباديء التي تعتبر أساساً للحكم .

حكومة المدينة

بعد أن كانت الولايات المتحدة ذات طابع ريفي في غالبيتها ، أصبحت اليوم بلاداً تغلب عليها المدن . ويعيش أكثر من ثلاثة أرباع مواطنيها اليوم في مدن صغيرة أو كبيرة أو في ضواحي تلك المدن . وهذا الأمر يجعل حكومات المدن بالغة الأهمية في النمط العام للحكم الأميركي . فحكومة المدينة تخدم مباشرة ، وعلى مدى يفوق جداً ما يتوفر على المستويين الفدرالي والولائي ، شؤون وحاجات الناس ، مؤمنة لهم كل شيء : من قوة الشرطة والأمن إلى خدمات الإطفاء والأنظمة الصحية والتعليم والمواصلات العامة والإسكان .

وتجعل ضخامة المدن الأميركية أمر إدارة شؤونها شديد التعقيد . فليس هناك مثلاً سوى سبع ولايات في الاتحاد يفوق عدد سكانها سكان مدينة نيويورك . وغالباً ما قيل أن أصعب منصب تنفيذي في البلاد بعد منصب رئاسة الجمهورية هو منصب رئاسة بلدية نيويورك .

وحكومات المدن (البلديات) تضع نظمها الولايات التي

تضمها ، وتفصل هذه النظم أهداف وسلطات وصلاحيات هذه الحكومات أو البلديات . ولكن البلديات تعمل في نواح عديدة مستقلة عن الولايات ، على أنه في المدن الكبرى يكون التعاون مع المؤسسات الولائية والفدرالية ضرورياً جداً لتلبية حاجات الناس .

تنظيم حكومة المدينة

تتنوع أشكال حكومات المدن بصورة كبيرة في مختلف أنحاء البلاد . ولكن جميع هذه الأشكال تقريباً تضم مجلساً مركزياً منتخباً ، ومسؤولاً تنفيذياً أعلى يعاونه مختلف رؤساء الدوائر في إدارة شؤون المدينة .

وهناك ثلاثة أشكال رئيسية لحكومات المدن هي : رئيس البلدية والمجلس البلدي ؛ والهيئة البلدية ؛ ومدير إدارة المدينة . وهذه هي الأشكال النظرية ، ولكن العديد من المدن يستخدم أنظمة للحكم البلدي تجمع اثنين أو أكثر من هذه الأشكال .

■ **رئيس البلدية والمجلس البلدي** هذا الشكل هو الأقدم في الولايات المتحدة ، وحتى بداية هذا القرن كانت تستخدمه كل مدن البلاد تقريباً . وبنية نظام الحكم البلدي هذا مشابهة لبنية حكومة الولاية والحكومة الفدرالية ، حيث يكون رئيس البلدية المنتخب على رأس الفرع التنفيذي ، وحيث يشكل مجلس بلدي منتخب ممثل لمختلف أحياء المدينة ، الفرع التشريعي . ويعين رئيس البلدية رؤساء الدوائر البلدية وسائر المسؤولين ، ويخضع ذلك في بعض الأحيان لموافقة المجلس البلدي . ولرئيس البلدية صلاحية رد قرارات المجلس البلدي ، ويكون في غالب الأحيان مسؤولاً عن إعداد موازنة المدينة . أما المجلس البلدي فيصدر قرارات (هي بمثابة قوانين للمدينة) ويحدد أيضاً معدلات الضرائب على الأملاك

مشاركة المواطنين قد تعني النقاش والتعاون والخلاف . إلى أدنى ، عضو من جماعة تؤيد المحافظة على المواقع التي لها أهمية تاريخية ينصت بغضب إلى مسؤولين في حكومة مدينة سينسيناتي (أوهايو) وهم يبحثون خططاً لاستبدال منازل قديمة بأبنية شقق متعددة الطبقات . وتعبير SOHR هو جمع للأحرف الأولى من شعار « حافظوا على الموارد التاريخية » .

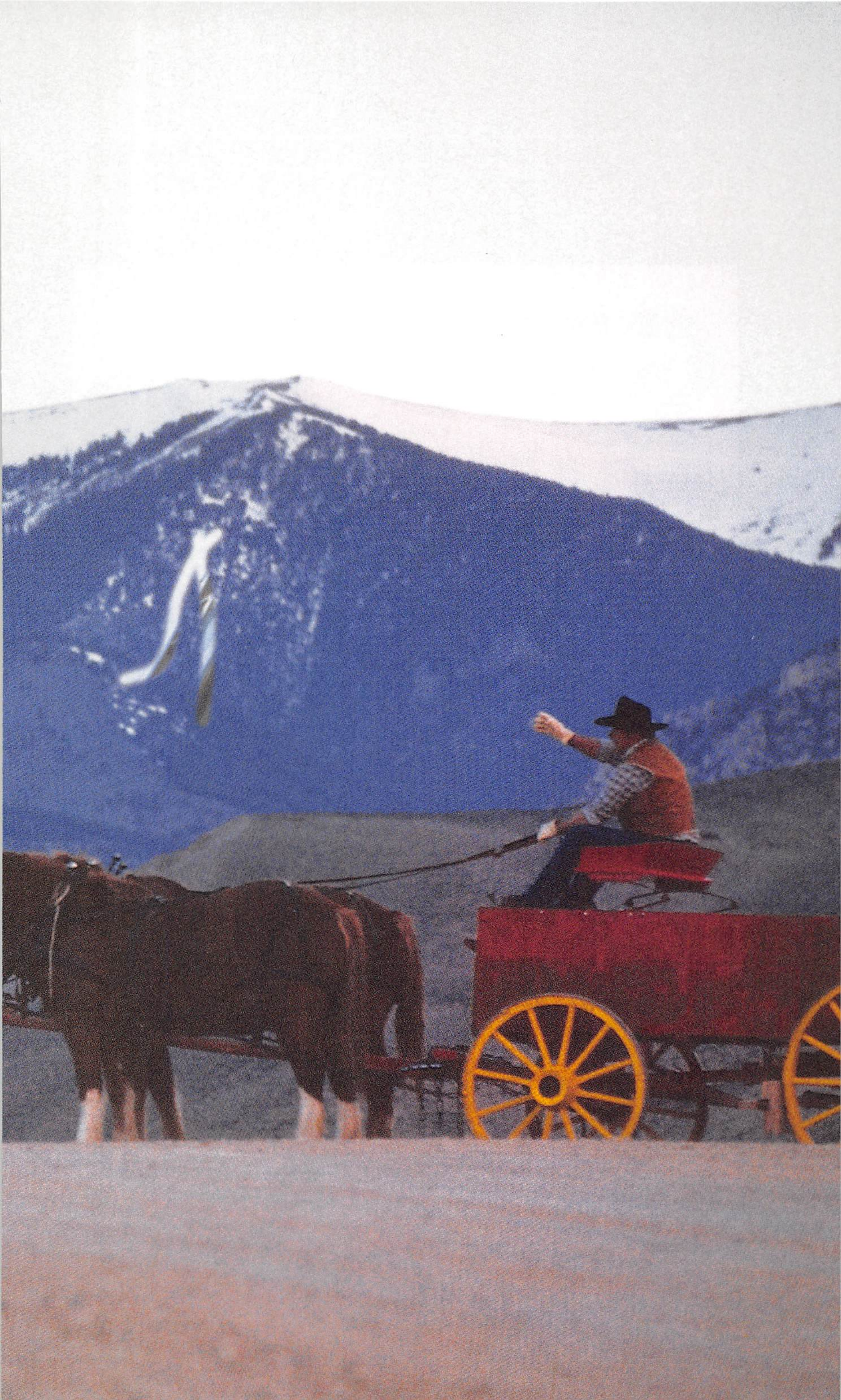


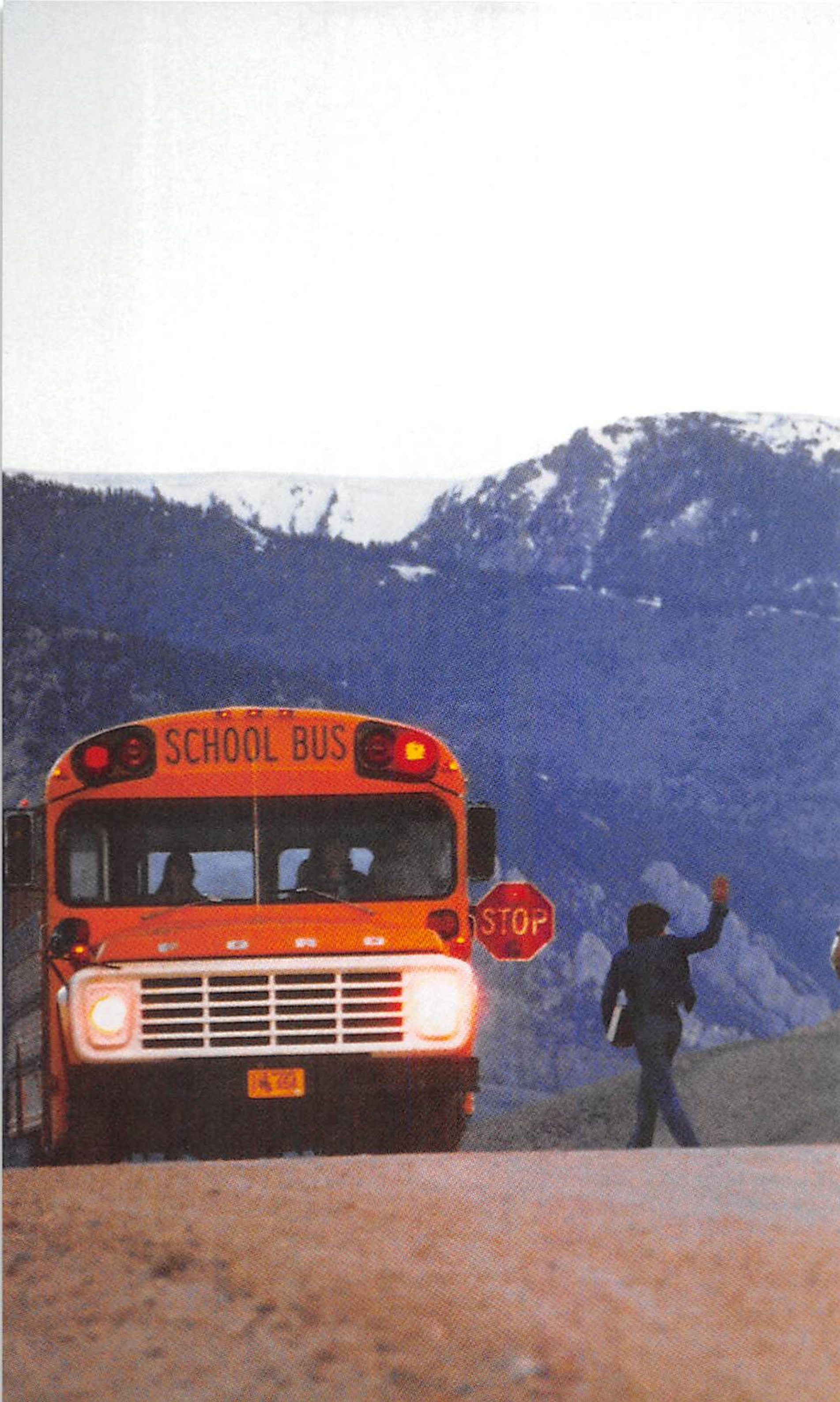
موجز نظام الحكم الأميركي

حكومات متعددة

تعليق على الصورة

للحكومات المحلية والولائية أهمية حاسمة في توفير الخدمات الضرورية لكل مواطن في الولايات المتحدة . ويعتمد الناس على الحكومات المحلية والولائية ، مثلاً ، لتوفير خدمات الشرطة والإطفاء ، وتوفير الخدمات الطبية في حالات الطوارىء ، وتعيين موظفي المدارس الرسمية ، وإدارة مصالح النقل العام ، وتنفيذ قوانين وأنظمة الإسكان وحماية الموارد الطبيعية . وتعتمد الحكومات المحلية بدورها على الجمعيات التطوعية الخاصة ومشاركة المواطنين في مناقشة قضايا المجتمع واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها .




SCHOOL BUS
STOP

أمة من التناقضات . إلى اليسار ، رئيس بلدية بارو ، في ولاية ألاسكا ، وتقع هذه البلدة في أقصى شمال الولايات المتحدة . إلى الأدنى ، نظيره ، رئيس بلدية كي وست المدينة الواقعة في أقصى جنوب الولايات المتحدة .







إلى اليمين ، رجال المطافيء في مدينة نيويورك يكافحون حريقاً في صباح يوم باكر . في العديد من المدن والبلدات الصغيرة ، لاتزال خدمات الإطفاء تعتمد على المتطوعين .

ينتخب الأميركيون مسؤولين للعديد من المناصب المحلية . إلى أدنى ، أحد الفائزين في انتخاب منصب مدير المقاطعة في سياتل في ولاية واشنطن يتحدث عن فوزه مع مؤيديه الفرحين .





كما يخصص اعتمادات مالية لمختلف الدوائر البلدية .

■ هيئة البلدية يجمع هذا الشكل من الحكم البلدي كلا الأعمال التشريعية والتنفيذية في أيدي مجموعة واحدة من المسؤولين ، يكون عدد أعضائها ثلاثة أو أكثر ، وتكون منتخبة من قبل أهالي المدينة . ويشرف كل عضو في اللجنة على أعمال واحدة أو أكثر من دوائر البلدية . ويسمى أحد هؤلاء رئيساً للهيئة ، وغالباً ما يدعى برئيس البلدية ، ولكن سلطاته تكون مساوية لسلطات الأعضاء الآخرين .

■ مدير إدارة المدينة مع ازدياد تعقيد مشاكل المدن ، أخذت إدارتها تستلزم خبرة في الإدارة لا تتوفر عادة في المسؤولين المنتخبين . لذلك كان الحل أن يعهد بمعظم السلطات التنفيذية ، بما في ذلك سلطة الضابطة العدلية وتوفير الخدمات العامة ، إلى مدير لإدارة المدينة يكون واسع الخبرة ومتمرساً بهذه الشؤون .

وقد أخذ نموذج مدير إدارة المدينة يُعتمد من قبل عدد متزايد من المدن الأميركية . وبموجب هذا النموذج يضع مجلس منتخب قليل الأعضاء القرارات البلدية ويحدد السياسة الواجب اتباعها ولكنه يعين موظفاً بأجر ، هو المدير الإداري ، لتنفيذ هذه القرارات . ويعد مدير إدارة المدينة الموازنة ويشرف على غالبية الدوائر البلدية فيها . ولا تكون لمدير الإدارة في العادة فترة ولاية محددة بل يبقى في منصبه مادام المجلس راضياً عن أعماله .

حكومة المقاطعة

المقاطعة عادة (وليس دائماً) جزء من الولاية يضم بلدتين أو أكثر وعدداً من القرى . فمدينة نيويورك مثلاً ضخمة جداً بحيث أنها تقسم إلى خمسة أقسام إدارية مستقلة ، كل منها مقاطعة قائمة

بذاتها ، هي : البرونكس ، مانهاتن ، بروكلين ، كوينز ، وجزيرة ستاتن . ومن جهة أخرى فإن مقاطعة « ارلنغتون » بولاية فرجينيا ، ويفصلها عن مدينة واشنطن العاصمة نهر « البوتوماك » هي مدينة ومقاطعة في آن معاً ، وتدير شؤونها حكومة مقاطعة واحدة .

وفي معظم المقاطعات يتم اختيار بلدة أو مدينة مركزاً للمقاطعة بحيث تكون مقراً لمسؤولي حكومتها ومكان اجتماع مجلس هيئتها أو مجلس مراقبيها . وفي المقاطعات الصغيرة يكون مجلس المقاطعة ممثلاً لها ككل . أما في المقاطعات الكبرى فإن المجلس يتألف من مندوبين يمثلون مناطق ونواحي مستقلة ضمن المقاطعة . ويفرض مجلس المقاطعة الضرائب ، ويخصص الاعتمادات ، ويقترض أموالاً لمصلحة المقاطعة ، ويحدد رواتب موظفيها ، ويشرف على الانتخابات ، ويقوم بشق وبناء وصيانة الطرق والجسور ، ويدير برامج الرعاية الاجتماعية التي تضعها الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات والمقاطعات .

حكومة البلدة والقرية

هناك الآلاف من البلدات الصغيرة التي لا تتوفر فيها شروط قيام حكومات مثل حكومات المدن . وتعمل هذه الحكومات على أساس البلدة أو القرية ولا تتعاطى سوى الشؤون المحليه فقط ، أمثال تعبيد الطرق وإنارتها ، وتأمين المياه ، وتوفير قوة شرطة وإطفاء ، ووضع أنظمة صحية محلية ، وجمع القمامة ، وإقامة شبكات المجارير وجمع النفايات وجباية الضرائب المحلية لدعم أعمال الحكومة ؛ كما تقوم ، بالتعاون مع حكومتي الولاية والمقاطعة ، بإدارة المدارس الرسمية المحلية ، بصورة مباشرة .

وتعهد هذه الحكومة عادة إلى مجلس منتخب يمكن أن يعرف بأسماء مختلفة أمثال : مجلس البلدة ، أو مجلس القرية ، أو مجلس المختارين ، أو مجلس المراقبين ، أو مجلس المفوضين . ويمكن أن يكون للمجلس رئيس يتولى أعمال رئيس الهيئة التنفيذية ، كما يمكن أن يكون هناك رئيس بلدية منتخب . أما موظفو هذه الحكومة فيمكن أن يشملوا أمين السر ، وأمين الصندوق ، ومسؤولي الشرطة والإطفاء والصحة والرعاية الاجتماعية .

ومن المؤسسات الفريدة في الحكومات المحلية ، وهي مؤسسة توجد أكثر ما توجد في منطقة نيو إنغلند من الولايات المتحدة ، واحدة تعرف بـ « اجتماع أهالي البلدة » . فمرة كل عام ــ أو أكثر إذا دعت الضرورة ــ يجتمع الناخبون المسجلون في البلدة في جلسة علنية لانتخاب مسؤولين أو مناقشة قضايا محلية أو التصويت على قوانين لتسيير شؤون الحكم . ويقرر اجتماع الأهالي ، كهيئة ، الأمور الخاصة بشق الطرق وإصلاحها ، وتشييد الأبنية والمرافق العامة ، ومعدلات الضرائب وميزانية البلدة . ويُستشهد عادة بمؤسسة « اجتماع الأهالي » هذه ، المعمول بها منذ أكثر من قرنين ، على أنها أصفى أشكال الديمقراطية المباشرة حيث لا تفوض السلطة الحكومية لأحد بل تمارس مباشرة وبصورة منتظمة من قبل جميع الناس .

الحكومات المحلية الأخرى

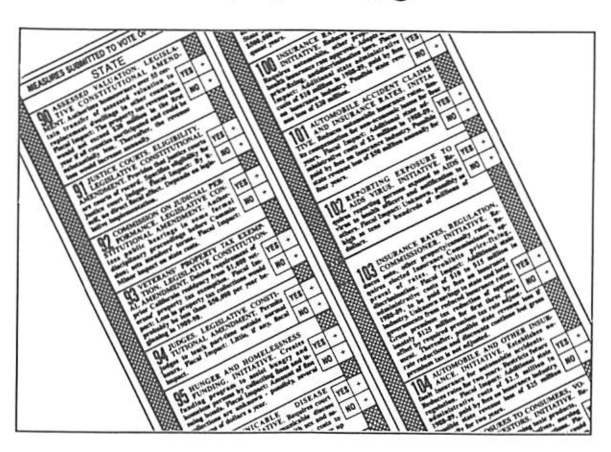
لا تشمل الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات وحكومات المدن المذكورة أعلاه جميع قطاعات الوحدات الحكومية الأميركية . وقد تبين مكتب الإحصاء الأميركي أن هناك ما لا يقل عن ٧٨ ٢١٨

وحدة حكومية في الولايات المتحدة تشتمل على مقاطعات ونواحي وبلديات ومناطق مدرسية ومناطق خاصة .

وقد أصبح الأميركيون يعتمدون على حكوماتهم للقيام بمجموعة واسعة متنوعة من المهام التي كان الناس في أوائل عهد الجمهورية يقومون بها بأنفسهم . فقبل قيام الجمهورية الاتحادية كان هناك عدد ضئيل من رجال الشرطة ورجال الإطفاء حتى في المدن الكبرى . ولم تكن الحكومات المحلية تتولى إنارة الشوارع ولا تنظيفها ، وكان كل امريء يتولى إلى حد كبير حماية ممتلكاته ويلبي حاجاته وحاجات أسرته بنفسه .

أما الآن فتعتبر تلبية هذه الحاجات مسؤولية المجتمع ككل ، يتولاها بواسطة الحكومة . وحتى في البلدات الصغيرة تقوم الحكومات بتأمين أعمال الشرطة وإطفاء الحرائق والعناية الصحية .

ورقة اقتراع في كاليفورنيا في عام ١٩٨٨ .


MEASURES SUBMITTED TO VOTE OF
STATE
90 ASSESSED VALUATION. LEGISLATIVE CONSTITUTIONAL AMENDMENT. YES NO
91 JUSTICE COURTS. ELIGIBILITY. LEGISLATIVE CONSTITUTIONAL AMENDMENT. YES NO
92 COMMISSION ON JUDICIAL PERFORMANCE. LEGISLATIVE CONSTITUTIONAL AMENDMENT. YES NO
93 VETERANS' PROPERTY TAX EXEMPTION. LEGISLATIVE CONSTITUTIONAL AMENDMENT. YES NO
94 JUDGES. LEGISLATIVE CONSTITUTIONAL AMENDMENT. YES NO
95 HUNGER AND HOMELESSNESS FUNDING. INITIATIVE. YES NO
100 INSURANCE RATES. INITIATIVE. YES NO
101 AUTOMOBILE ACCIDENT CLAIMS AND INSURANCE RATES. INITIATIVE. YES NO
102 REPORTING EXPOSURE TO AIDS VIRUS. INITIATIVE. YES NO
103 INSURANCE RATES, REGULATION, COMMISSIONER. INITIATIVE. YES NO
104 AUTOMOBILE AND OTHER INSURANCE. INITIATIVE. YES NO

سماع صوت الشعب

الاستفتاءات والمبادرات

عندما يذهب الأميركيون إلى صناديق الاقتراع ، فإنهم يقومون بأكثر من مجرد اختيار من يمثلهم . فهم يصوتون أيضاً على اقتراحات تمس نواح عديدة من حياتهم اليومية . ومثال على ذلك ، عندما توجه ناخبو كاليفورنيا إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨ ، كان مطروحاً أمامهم عدد من القضايا التي تتعلق بالولاية منها ما يتعلق بالاقتصاد في استهلاك المياه والتعليم والتأمين على السيارات وبرامج الغذاء للمحتاجين . (راجع عينة من ورقة الاقتراع)

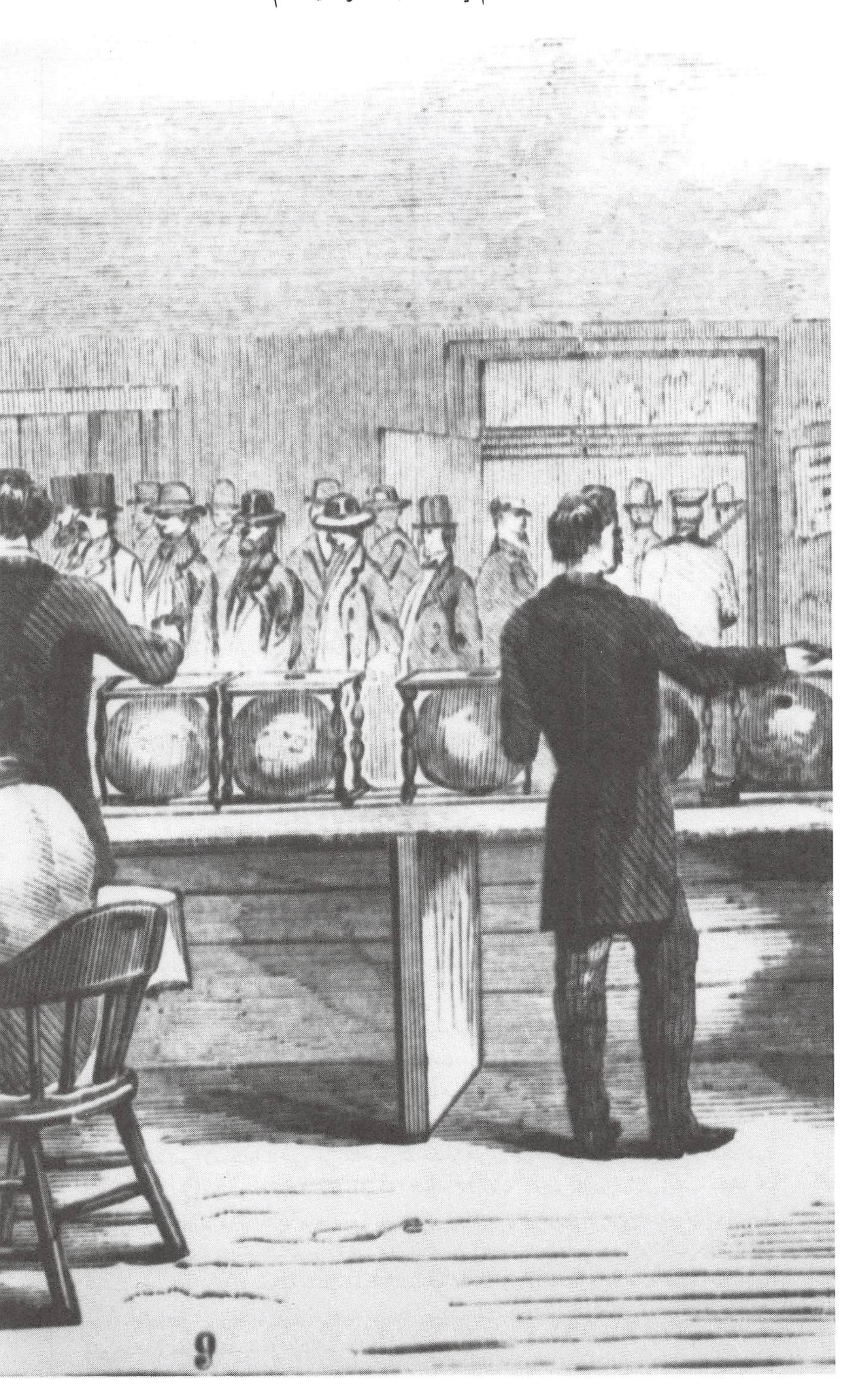
كيف تصل هذه الاقتراحات المختلفة إلى أوراق الاقتراع ؟ إن ذلك يعتمد على ما إذا كانت تلك من فئة الاستفتاءات أو فئة المبادرات .

والاستفتاء إجراء يطرح بموجبه مشروع تقترحه أو تقره هيئة تشريعية على التصويت الشعبي . وأحياناً ينص القانون في ولاية ما على وجوب أن تحيل الهيئة التشريعية في الولاية التشريعات قيد الدرس إلى الناخبين . وبعض المواضيع قد تتسبب في تطبيق هذا الموجب ، مثل تلك التي تقتضي صرف مبالغ كبيرة من أموال الولاية على الطرق والمدارس . وفي بعض الولايات ، يجوز للهيئات التشريعية طوعاً أن تطرح القوانين التي تصدرها على الناخبين للموافقة عليها .

وفي ٢٤ ولاية ، بإمكان المواطنين إبداء رأيهم في القوانين من خلال عريضة الاستفتاء ، حتى ولو كانت الهيئة التشريعية تعارض طرح الموضوع على الاستفتاء . وبموجب هذا الإجراء ، إذا تمكن الناخبون المعترضون على قانون من جمع نسبة معينة من تواقيع الناخبين على عريضة تطالب بالاستفتاء ، تدرج القضية في لائحة القضايا التي يجري التصويت عليها في الانتخابات التالية .

وعلى نقيض الاستفتاءات التي تجيز للناخبين أن يحكموا على الإجراءات التشريعية ، تسمح « المبادرات » للناخبين باقتراح القوانين من لدنهم . وتعمل بهذا النظام ٢٣ ولاية . وتجيز المبادرات لأي ناخب مسجل أن يطرح مشروع قانون ، إنما يكون عليه إقناع نسبة محددة من الناخبين المسجلين الآخرين لدعمه وذلك بالتوقيع على عريضة (عادة تتراوح النسبة من ٥ إلى ١٥ بالمائة من الناخبين) . وفي بعض الولايات تطرح المبادرة مباشرة على ورقة الاقتراع متجنبة بذلك الهيئة التشريعية تماماً . وفي ولايات أخرى يحال القانون المقترح إلى الهيئة التشريعية التي يمكنها إقراره أو رفضه . وإذا أخفقت الهيئة في اتخاذ قرار بشأن مشروع القانون خلال فترة محددة ، تطرح القضية على الناخبين تلقائياً .

مجموعة من الناخبين يدلون بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية لعام ١٨٦٠ .



الفصل السابع



نظام الحكم الأميركي :
المبادىء الأساسية

‘‘ عندما تنتهي الانتخابات السنوية تبدأ العبودية ’’

جون أدامز
من كتابه « أفكار حول الحكومة » الصادر عام ١٧٧٦

العملية الديمقراطية

الحكم الذاتي الأميركي مبني على مجموعة من المبادىء الأساسية ، بعضها نشأ من خصائص ومميزات البلاد الطبيعية ، وبعضها الآخر تطور بفضل التطبيق العملي للنظريات الأساسية المدرجة في مقدمة الدستور .

فالنظام القضائي يرتكز على إيمان بالمساواة بين جميع الناس ، وبعدم جواز انتهاك حقوق الإنسان ، وبسيادة القانون . ولا يمكن لأي فرد أو مجموعة من الناس ، مهما بلغ هؤلاء من الثراء أو القوة أو المركز ، التعدي على هذه المبادىء . كما لا يجوز أن يحرم أي شخص ، ولأي سبب كان ، من حماية القانون .

وقد استلزم دمج هذه المبادىء الأساسية وغيرها في نظام عملي فعال من الحكم الذاتي وضع بعض المبادىء القابلة للتطبيق العملي . فحجم البلاد الهائل وضخامة عدد سكانها جعلا الحكم الذاتي بمعناه الحرفي الضيق أمراً مستحيلاً . لذلك استنبط الآباء المؤسسون مبدأ الحكم التمثيلي ليحل محله .

ويمارس المسؤولون العامون السلطة التي يمنحهم إياها الشعب مادام الشعب راضياً عن إدارتهم للشؤون العامة . وللشعب عدة

طرق للتعبير عن إرادته ، وتذكير المسؤولين بأنهم يقومون بخدمة عامة إلى جانب كونهم زعماء البلاد .

وطريقة الرقابة الأساسية هي الانتخابات الدورية لمسؤولي الفرعين التشريعي والتنفيذي . فالمرشحون للمناصب العامة يعرضون برامجهم على الناخبين ليدققوا فيها ويوافقوا عنبها إذا شاؤوا . ولا يمكن للمسؤولين المنتخبين أن ينسوا إطلاقاً أن عليهم مواجهة يوم الحساب في فترات دورية منتظمة .

والحوار بين الناخبين وممثليهم حوار متواصل ، فهو يتضمن تدفقاً يومياً من الرسائل والبرقيات والمخابرات الهاتفية ــ واللقاءات والاجتماعات الشخصية ــ التي يتعين على كل مسؤول منتخب أن يرد عليها . والناخبون الأميركيون يفصحون عن آرائهم حول القضايا العامة ولا يترددون في إيصال آرائهم إلى ممثليهم ولفت نظرهم إليها . وقد وجدت إحدى الدراسات أن معدل ما يصل النائب من رسائل بريدية في الأسبوع هو ٥٢١ ، غالبيتها من سكان دائرته الانتخابية . كما ذكر بعض أعضاء مجلس الشيوخ أنهم تلقوا مرة ١٠٠ ٠٠٠ رسالة وبرقية ومخابرة هاتفية في أسبوع واحد .

ومن المعتاد أيضاً أن يقوم الناخبون بزيارة ممثلهم في الكونغرس إما فرادى أو جماعات لدفعهم إلى اتخاذ موقف معين من قضايا معينة . وعندما لا تكون الهيئة التشريعية في دورة انعقاد ، نادراً ما ترى أي عضو في الكونغرس لا يعود إلى منطقته للاستئناس بآراء الناخبين حول قضايا تشريعية مقبلة .

وبهذه الطرق يحافظ الناخبون على سيطرتهم على عملية الحكم . وبالإضافة إلى ذلك تحول هيكلية الحكومة دون أن يسيء أحد الفروع أو أحد المسؤولين العامين استعمال السلطة . وكما أشير سابقاً ، فإن

الفروع الثلاثة التي تشكل الحكومة الفدرالية ، أي الفرع التشريعي والفرع التنفيذي والفرع القضائي ، هي شبه مستقلة . ومع هذا فإن لكل منها قدراً من السلطة على الفرعين الآخرين . فنظام الضوابط والتوازنات الذي يتضمنه مبدأ فصل السلطات يحول دون تركيز السلطة في أي قطاع حكومي واحد على أي مستوى .

ولكن هناك ثمناً للمحافظة على هذه الضمانات . فمن المحتم أن يكون تحرك الحكم الديمقراطي أبطأ ـــ وفي بعض الأحيان أقل فعالية ـــ من تحرك حكم تتركز فيه السلطة في يدي شخص واحد أو مجموعة صغيرة من الأشخاص . ولكن التجربة الأميركية عبر التاريخ دلت على أن عمل الحكومة المتسم بالعجلة يكون عادة غير مدروس ومضراً . وإذا كان ثمن النقاش العلني الكامل حول جميع القضايا الرئيسية إقلالاً نسبياً من الفعالية ، فهو ثمن عادل ، يدفعه الأميركيون بكل طيبة خاطر . وأكثر من ذلك ، لقد برهن هذا الحكم أنه يستطيع ، في أوقات الطواريء العامة ، أن يتحرك بسرعة وفعالية للدفاع عن المصلحة القومية .

مسؤوليات المواطن

إن الامتيازات والحريات التي تلازم الحكم الذاتي تقابلها وتوازنها واجبات المواطن ومسؤولياته . فعلى المواطن أن يمول أعمال حكومته ، كل حسب طاقته ، ويحترم ويطيع القوانين والأنظمة التي يساعد ، عن طريق ممارسته لحقوقه الدستورية ، على وضعها .

ومن أسمى مسؤوليات المواطن استخدام قوة الاقتراع بحكمة . فالناخب العليم المطلع هو أوثق ضمان لبقاء الديمقراطية . وسواء كان الأمر يتعلق بتعبيد طريق في البلدة التي يعيش فيها ، أو الموافقة

تختلف الشعارات باختلاف القضايا وجماعات المصالح .



منظمات المواطنين وجماعات الضغط « اللوبي »

يوفر التعديل الأول للدستور ، بتأكيده على حقوق حرية التعبير وحرية الاجتماع وحق المداعاة سلمياً برفع المظالم ، الأساس القانوني لقيام ما يسمى بـ « جماعات الضغط / اللوبي » أو جماعات المصالح الخاصة . ويحق لأية جماعة المطالبة بسماع آرائها من قبل الجمهور أو الهيئة التشريعية أو الفرع التنفيذي ومن خلال دعاوى مختارة من قبل المحاكم . وقد تركز أغلب الاهتمام في السنوات الأخيرة على جهود أعداد متزايدة من جماعات المصالح العامة والخاصة للتأثير على سير التشريعات .

ومن جماعات المصالح هذه التي زاد عدد أعضائها وتأثيرها في السنوات الأخيرة ما يعرف بـ « لجان العمل السياسي » ، ولجان العمل السياسي هي جماعات خاصة ومستقلة تنظم لدعم قضية واحدة أو مجموعة قضايا ، وتساهم بالأموال للحملات الانتخابية التي يقوم بها المرشحون لعضوية الكونغرس أو الرئاسة . ومقدار الأموال التي يمكن لتلك اللجان التبرع بها مباشرة للمرشحين في الانتخابات الفدرالية يحدده القانون . ولكن لا توجد قيود على المبالغ التي باستطاعة اللجان إنفاقها بصورة مستقلة لتحبيذ وجهة نظر محددة أو للحث على انتخاب مرشحين لمناصب معينة . ويبلغ عدد هذه اللجان حالياً عدة آلاف .

ولجماعات المصالح الخاصة عادة مصلحة اقتصادية في السياسات التي تحبذها أو تدعو إليها . فاللجان التي تنشئها مؤسسات الأعمال تؤيد مثلاً أن تكون ضرائب الشركات منخفضة أو تقييد حق الإضراب ، بينما تؤيد نقابات العمال تشريعات تعتمد حداً أدنى للأجور وتحمي مبدأ عقود العمل الجماعية . وتهتم تنظيمات أخرى مثل الكنائس والمجموعات الاثنية بقضايا سياسية أشمل يمكنها أن تؤثر على مؤسساتها ومعتقداتها .

وعلى نقيض جماعات المصالح الخاصة ، فإن جماعات المصالح العامة تسعى لتحقيق الصالح العام ، أي الذي لا ينحصر نفعه بأعضائها وحدهم . لكن ذلك لا يعني أن تلك الجماعات هي بالضرورة على صواب في مواقفها ، بل أن عنصر المصلحة الخاصة المادية والحصرية مفقود . ومن بين أبرز جماعات المصالح العامة أو « جماعات المواطنين » كما يطلق عليها في الغالب التي ظهرت خلال العقدين الماضيين تلك التي أنشأها رالف نادر لحماية المستهلك .

ولعل أكبر جماعة مصالح عامة على الإطلاق هي المسماة بـ « كومون كوز » أو « القضية المشتركة » التي تضم ٢٠٠ ألف عضو يدفعون رسوم انتساب إليها . وهدفها الرئيسي إصلاح المؤسسات الحكومية لجعلها أكثر مسؤولية تجاه الجمهورية . وتكرس مجموعة كبيرة من تنظيمات المواطنين عملها لحماية البيئة الطبيعية والحياة البرية ضد مخاطر المبيدات ومكافحة تلويث الهواء والماء .

على تعديل رئيسي في السياسة الخارجية الأميركية ، فإن واجب الناخب الأميركي هو التصويت على أساس المعلومات المتوفرة لديه .

ومن مسؤوليات المواطن الرئيسية الأخرى القيام بالخدمة العامة . وقد انخرط ملايين الأميركيين ، رجالاً ونساء ، في القوات المسلحة ، للدفاع عن بلدهم في أوقات الحرب ؛ كما عمل ملايين آخرون في أوقات السلم للمحافظة على قوة البلاد العسكرية . وقد انضم الأميركيون ، كباراً وصغاراً ، إلى فيالق السلام ومنظمات طوعية أخرى للخدمات الاجتماعية في الوطن وخارجه . ولا تقتصر الخدمة الطوعية على نشاطات ترعاها الحكومة . ففي جمعيات الأهالي والمدرسين وجمعيات الرياضة للصغار على الصعيد المحلي ، إلى جمعيات حماية المستهلكين وجمعيات الشؤون الخارجية على المستوى الوطني والدولي ، يسهم الأميركيون ، بصورة طوعية ، بوقتهم ومواهبهم وقدراتهم في دعم وتأييد قضايا يؤمنون بها .

ويختار عدد صغير نسبياً من الناس السياسة مهنة وأسلوب حياة . ولكن هناك فعلاً ملايين المواطنين ممن يعملون في خدمة الحكومة على مختلف المستويات . والبعض منهم إخصائيون في حقل الإدارة العامة يعملون مستفيدين من سنوات الدراسة في الجامعات وبعد التخرج . وبعضهم الآخر يبدأ حياته العملية في أعمال خاصة يبرز فيها ثم ينتقل إلى العمل الحكومي .

ويعتمد النظام القضائي على خدمة المواطنين كأعضاء في هيئات المحلفين في المحاكم الفدرالية ومحاكم الولايات والمحاكم المحلية . ويشمل واجب الخدمة العامة في هيئات المحلفين كل مواطن أميركي بالغ السن القانونية ما لم يثبت هذا المواطن أن مثل هذه الخدمة تشكل عبئاً شخصياً شديداً له . ولهيئات المحلفين الكبرى (هيئات

اتهامية) سلطات هائلة للتحقيق في ما يرتكبه المسؤولون العامون وكذلك المواطنون العاديون من أعمال مخالفة للقانون . أما هيئات المحلفين الخاصة بالمحاكمات (هيئات حكم) فتدين أو تبرئ المواطنين المتهمين بارتكاب أعمال مخالفة للقانون .

مستلزمات المواطنية

لكي يتمكن الشخص من ممارسة حقوقه الدستورية ، أو تولي وظيفة عامة ، أو أن يكون عضواً في هيئة محلفين ، يجب أن يكون مواطناً أميركياً . وبموجب الدستور ، فإن جميع الأشخاص الذين يولدون في الولايات المتحدة ويكونون خاضعين لسلطاتها يصبحون حكما مواطني الولايات المتحدة والمقاطعة التي يسكنون فيها . ويعتبر أيضاً الأشخاص الذين يولدون لمواطنين أميركيين مسافرين خارج البلاد أو مقيمين خارجها ، مواطنين أميركيين شرط توفر شروط معينة . كما أن مواليد بورتوريكو وغوام وجزر فيرجين الأميركية ــ وجميع هذه أجزاء من الولايات المتحدة ولكنها ليست ولايات ــ مواطنون أميركيون أيضاً .

ويمكن للأشخاص المولودين في بلدان أجنبية أن يصبحوا مواطنين أميركيين عن طريق التجنس . ولا يجبر الأجانب المقيمون في الولايات المتحدة على اكتساب الجنسية الأميركية ، كما أنهم لا يعاقبون على عدم اكتسابهم لها . ويعيش العديد من غير حاملي الجنسية الأميركية في الولايات المتحدة ويتمتعون بنفس حرية الفكر والتعبير والعمل التي يتمتع بها المواطنون الأميركيون ، ولكن ليس بإمكان هؤلاء الانتخاب بالطبع . وفي بعض الولايات ، يستوجب الحصول على إجازة لممارسة مهنة الطب أو المحاماة أن يكون المتقدم بطلب مثل هذه الاجازة مواطناً أميركياً .

ولكي يحق للشخص اكتساب الجنسية الأميركية ، يجب أن يكون بالغاً الثامنة عشرة من العمر على الأقل ، وأن يكون قد دخل البلاد بصورة مشروعة وسكن فيها لمدة خمس سنوات على الأقل ، بما في ذلك ستة أشهر على الأقل في الولاية التي يتقدم فيها بطلب الحصول على الجنسية .

ويقدم طالب الحصول على الجنسية طلباً بذلك إلى مصلحة الهجرة والتجنس التابعة لوزارة العدل . وتقوم المصلحة بإبلاغ المتقدم بالطلب بمكان وموعد حضوره للتدقيق في طلبه . ويقوم موظف في المصلحة بمساعدة المتقدم بالطلب في ملء استدعاء التجنس وتقديمه إلى المحكمة . ويستلزم القانون أن يؤيد مواطنان أميركيان معروفان بالصدق وحسن السيرة مضمون الاستدعاء ، وأن يقسما اليمين على أن المتقدم بالطلب قد أوفى بمتطلبات الإقامة وأنه ذو سيرة حسنة وأنه يؤيد ويدعم مباديء دستور الولايات المتحدة . ويجري محقق في مصلحة الهجرة والجنسية تحقيقاً مع كل من المتقدم بالطلب والشاهدين للتثبت من أهلية الشخص طالب الجنسية .

والخطوة الأخيرة هي أداء يمين الولاء للولايات المتحدة . ويستلزم القانون مرور فترة ٣٠ يوماً على الأقل بين موعد تقديم الطلب وموعد أداء اليمين ، وبعد اليمين يوقع قاض أمراً بمنح الشخص المعني الجنسية الأميركية ، فتصدر تبعاً لذلك شهادة تجنس ، ويصبح للمواطن الجديد الحق بالتصويت والاشتراك في عمل الحكومة .

الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية هي أساس النظام السياسي في الولايات المتحدة . ومن الغريب أن الدستور لا يأتي على ذكر الأحزاب

السياسية ، ولا على ذكر دورها كوسيلة يعتمدها المرشحون للمناصب العامة لتعريف الناخبين بهم .

وتتبع الولايات المتحدة ككل نظام الحزبين ، وهو نظام اتسم بالديمومة طوال تاريخ البلاد ، إلا أن أحزاباً منافسة للحزبين الرئيسيين ظهرت واختفت من المسرح السياسي . ومثال على ذلك ، حزب الفدراليين الذي التف حول الرئيس جورج واشنطن ثم تلاشى ببطء بعد عام ١٨٠٠ ؛ كما أن حزب « الويغ » الذي برز في فترة الثلاثينات من القرن الماضي معارضاً الرئيس أندرو جاكسون ، وكان من الحزب الديمقراطي ، انهار بعد عقدين من الزمن . وحالياً لايزال الحزب الديمقراطي ، الذي يرجع بنشأته إلى ثالث رئيس أميركي هو توماس جيفرسون؛ والحزب الجمهوري ، الذي أسس في عام ١٨٥٤ ؛ يسيطران على السياسة في المستويات الفدرالية والولائية والمحلية .

ولعله يمكن تفسير ديمومة الحزبين الجمهوري والديمقراطي بأنها تعود لكونهما ليسا تنظيمين عقائديين محكمين ، بل تحالفين مرنين من الأحزاب الولائية والمحلية التي تجمع قواها كل أربعة أعوام من أجل الانتخابات الرئاسية . ويتنافس الحزبان للاستئثار بالقاعدة العريضة للناخبين الأميركيين ، ورغم أن الجمهوريين يعتبرون عامة أكثر محافظة من الديمقراطيين فإن الحزبين يضمان أجنحة ليبرالية ومحافظة نسبياً لا تكف عن التنافس من أجل النفوذ .

ومع ذلك ، هناك أحزاب سياسية أخرى نشطة ولاسيما على مستويات الولايات والمستويات المحلية . وقد تنجح هذه في انتخاب مرشحين لها وممارسة قدر كبير من التأثير على عمل الحكومة . فخلال الثلث الأول من القرن العشرين مثلاً ، انتخب اثنان من أعضاء

الحزب الاشتراكي لعضوية مجلس النواب ، كما كان من أعضائه أكثر من خمسين رئيس بلدية مدينة وبلدة . وقد احتفظ الحزب التقدمي بحاكمية ولاية وسكونسن لعدة سنوات . وفي عام ١٩٧٤ هزم مرشح مستقل مرشحي الحزب الجمهوري والديمقراطي ليصبح حاكماً لولاية مين .

أما على الصعيد السياسي الوطني العام ، فلم يتمكن أي حزب صغير من إيصال مرشحه إلى سدة الرئاسة إلا مرة واحدة . وكان ذلك عام ١٨٦٠ عندما رشح الحزب الجمهوري ــ وكان آنذاك حزباً جديداً ، إبراهام لينكولن لمنصب الرئاسة . وحتى في ذلك الحين ، كان نظام الحزبين شديد التأصل في النفوس لدرجة أن حزب « الويغز » ، الذي كان إلى جانب الحزب الديمقراطي أكبر المنظمات السياسية ، تفتت وانقرض في غضون سنوات ، تاركاً السيطرة للحزبين الجمهوري والديمقراطي .

عملية اختيار المرشحين

يتنافس الحزبان الجمهوري والديمقراطي على المناصب العامة على جميع مستويات الحياة السياسية بما في ذلك المجالس البلدية ورؤساء بلديات المدن ، وحكام الولايات وأعضاء الكونغرس ، ورئيس الولايات المتحدة . ويتم اختيار هؤلاء المسؤولين بعملية ذات مرحلتين ، المرحلة الأولى هي مرحلة الفوز بالترشيح داخل الحزب ، والثانية مرحلة الفوز بالمقعد في انتخابات شعبية عامة .

وقد تطورت الوسائل المتبعة لتسمية المرشحين عبر تاريخ الولايات المتحدة . وأقدم هذه الوسائل تعود إلى أيام ما قبل الاتحاد وتتمثل

بـ « الاجتماع الحزبي » ، وهو اجتماع غير رسمي يعقده قادة الحزب ويتفقون فيه على أسماء الأشخاص الذين سيؤيدهم الحزب . وإذ تطورت البلاد وأصبحت المنظمات السياسية أكثر تعقيداً ، بدأت مختلف الاجتماعات الحزبية المحلية توفد مندوبين للاجتماع بمندوبي اجتماعات حزبية أخرى لتشكل مجموعة واحدة على صعيد المقاطعة ـ ثم الولاية ـ لتقوم هذه في نهاية الأمر باختيار المرشحين . وقد كانت هذه الهيئات الموسعة ، التي تعرف الآن باسم المؤتمرات العامة ، النموذج الأصلي الذي احتذته المؤتمرات الضخمة التي تعقد اليوم لتسمية المرشحين لمنصب الرئاسة . أما الأسلوب الثالث لتسمية المرشحين فهو الانتخابات الأولية . والانتخابات الأولية تجري ضمن كل حزب وعلى صعيد الولاية ككل . وهدفها الأساسي الإتاحة للناخبين أن يختاروا مباشرة مرشحي حزبهم لمختلف المناصب العامة .

وتبلغ العملية الانتخابية ذروتها في انتخابات رئيس الولايات المتحدة التي تجري مرة كل أربع سنوات . ويتم اختيار مرشحي الأحزاب (الحزبين في الواقع) في مؤتمرات لاختيار المرشحين تعقد قبل الانتخابات العامة ببضعة أشهر . أما المندوبون لهذه المؤتمرات ، ويتم اختيارهم في كل ولاية على حدة ، فيتعهدون على العموم بالتصويت لمرشح معين ـ في دورة الاقتراع الأولى على الأقل .

وتضع الانتخابات العامة مرشحي أحد الحزبين في مواجهة مرشحي الحزب الآخر . وفي معظم الحالات يؤلف مرشحو الحزب الواحد لجميع المقاعد ، من فدرالية وولائية ومحلية ، لائحة واحدة . وبالإضافة إلى ذلك يضع كل حزب بياناً بمواقفه من مختلف المواضيع

والقضايا ، يعرف بالبرنامج السياسي لذلك الحزب . وهكذا يتخذ الناخبون قراراتهم لا على أساس شخصيات المرشحين وحسب بل على أساس الفلسفات والأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها الأحزاب التي يمثلونها .

ويمكن للمرء أن يترشح لمقعد ما دون دعم من حزب سياسي . ولكي يترشح المرء كمستقل لا كحزبي ، عليه أن يقدم عريضة موقعة من عدد من الناخبين الذين يدعمون ترشيحه . وثمة طريقة أخرى للترشيح المستقل : ففي وسع الناخبين أن يكتبوا بخط اليد ، في حيز مخصص لذلك في ورقة الاقتراع ، اسم مرشح غير مدرج في لائحة المرشحين .

والأشخاص الذين ينتخبون لمثل هذه المناصب يمارسون سلطة صنع وتنفيذ القوانين كممثلين عن الشعب . وفي بعض الأحيان يستطيع الشعب ممارسة هذه السلطة مباشرة . واجتماع الأهالي في نيو إنغلند ، الذي سلف ذكره ، مثال على هذا . وبالإضافة إلى ذلك ، يستطيع عدد كبير من الناخبين في بعض الولايات أن يرفع عريضة لتبني أحد القوانين ، متجاوزاً في ذلك عملية التشريع العادية ، إذ يعرض المشروع على الناخبين للموافقة عليه في انتخابات عامة أو استثنائية ؛ وإذا حظي بالموافقة يصبح قانوناً دون أي تدخل من الهيئة التشريعية . وفي حالات أخرى يمكن أن يطلب إلى الناخبين التعبير عن آرائهم حول قضايا معينة عن طريق الاستفتاء . ويمكن الاستفتاء إما أن يكون مجرد تعبير عن الإرادة الشعبية يعمل كموجه للهيئة التشريعية ، أو يكون ملزماً لهذه الهيئة . وفي الحالة الثانية يمكن للناخبين أن يلغوا عملاً تشريعياً أو قانوناً صادراً عن الهيئة التشريعية .

توفـر المعلومات ووجهات النظـر

لا يمكن للناخبين اتخاذ قرارات سليمة بشأن القضايا التي تطرح أمامهم دون أن تتوفر لهم حرية الاطلاع على المعلومات والآراء . فحرية المعلومات ناحية أساسية من الديمقراطية الأميركية وهي حيوية لحسن سيرها .

ويتوفر للناخب الأميركي قدر لا حد له تقريباً من المعلومات . ومن مصادر هذه المعلومات الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون والكتب والمنشورات والرسائل البريدية . فالصحافة الأميركية توفر تغطية يومية لجميع التطورات المهمة من محلية وولائية ووطنية ودولية . كما أن خطب وتصريحات المسؤولين الحكوميين تنشر في الصحف والمجلات وتبث من شبكات الإذاعة والتلفزيون . وكذلك الأمر بالنسبة إلى مناقشات مجلسي الشيوخ والنواب . ثم أن المؤتمرات الصحفية التي يعقدها كبار المسؤولين تغطيها وسائل الإعلام بالتفصيل .

وأجهزة الإعلام في الولايات المتحدة ملتزمة ــ على الأقل كمبدأ ــ بنشر الحقائق والوقائع دون أي تحيز أو محاباة . ولكن أجهزة الإعلام تقوم أيضاً ، مساهمة منها في تمكين الناخبين من اتخاذ القرار الصحيح ، بتحليل معنى التطورات وتعبر في مقالات وتعليقات إذاعية محددة بوضوح ، عن آراء إما مؤيدة أو معارضة لقرارات المسؤولين . وفي بعض الأحيان توجه انتقادات للحريات الواسعة التي تتمتع بها الصحافة الأميركية ، لأنها حسب قول المنتقدين ــ تضعف من قدرة الحكومة على التصرف تحقيقاً للخير العام . ولكن توماس جيفرسون ، واضع نص إعلان الاستقلال ، كان لديه رد جاهز على هذا الانتقاد إذ أعلن في عام ١٧٨٧ :

« كون الأساس الذي تقوم عليه حكومتنا هو رأي الشعب ، فإن

الهدف الأول ينبغي أن يكون إبقاء ذلك صحيحاً وسليماً . ولو خُيّرت بين أن تكون لدينا حكومة من دون صحف أو صحف من دون حكومة ، لما ترددت لحظة في تفضيل الأمر الثاني » .

ويقتصر عمل العديد من أكبر المجلات الأميركية مثل تايم ونيوزويك ويو إس نيوز على نشر الأنباء وتفسيرها ، كما أن عدداً من المحطات الإذاعية لا يبث سوى الأنباء . وتخصص أجهزة الإعلام الأخرى من إذاعة وتلفزيون وصحف ومجلات حيزاً مهماً مما تذيعه وتنشره ، للأنباء . كما تقدم هذه الأجهزة مناظرات حول قضايا عامة ، وتجري مقابلات مع مؤيدي أو معارضي إجراءات أو تدابير معنية . وهناك أيضاً منشورات تصدرها مجموعات مصالح خاصة تكرس بكليتها لتقديم وجهة نظر معينة من مختلف المواضيع . وخلال الانتخابات تستخدم الأحزاب السياسية جميع أجهزة الإعلام استخداماً واسع النطاق لعرض مواقفها على الشعب الأميركي .

مدى صلاح الحكم الذاتي

إزاء توفر المصادر التي تتيح للناخبين الاطلاع على جميع نواحي كل قضية ، يصبح من البديهي القول أنه في النظام الديمقراطي تكون للشعب الحكومة التي يستحقها . فإذا لم تخدم الحكومة الشعب خدمة جيدة يكون الذنب ذنبه ، وإذا كان عمل الحكومة جيداً يكون الفضل في ذلك فضله .

والمقياس الصحيح لصلاح الحكومة ونجاحها هو مدى حسن خدمتها لشعبها في جميع الظروف ، المواتية منها أو الصعبة ، في أوقات السلم والاستقرار كما في أوقات الأزمات والحروب . وبهذا المقياس كان الحكم الذاتي الأميركي ناجحاً . فلقد وجه البلاد ورعى

نمـوهـا من بداية ضعيفـة وفـوضوية ، إلى توسع مذهل في الرقعة والسكان ، وخلال فترات الجفاف والحرب والفضائح ، كما صمد في وجـه حرب أهلية مريرة هددت بالقضـاء على وحدة البلاد ، ونجا منهـا . وقـام في منـاسبات عدة بالدفاع عن مباديء الحرية وتقرير المصير ضد هجمات القوى المعادية في الداخل والخارج .

ولكن الأمـيركيين لا يقـولـون أن سجل بلادهم في هذا المجال سجـل مثـالي بالـغ حد الكـمال . فالديمقراطية الأميركية في تطور دائم . وإذ يستعرض الأميركيون تاريخهم ، يدركون ما حصل من أخـطاء في الأداء وعـدم القيام بما يجب ، وهي أمور أعاقت تقدم البـلاد . ويدرك شعب الـولايات المتحـدة أن مزيداً من الأخـطاء سيرتكب في المستقبل .

ومع هذا لاتزال الحكومة تمثل الشعب وتكرّس نفسها للمحافظة على الحرية . وحق انتقاد الحكومة يضمن حق تبديلها عندما تحيد عن مباديء الدستور الأساسية . ومادامت مقدمة الدستور مرعية ، فإن الجمهورية تبقى صامدة . وكما قال إبراهام لينكولن : « إن حكومة من الشعب يختارها الشعب لخدمة الشعب ، لن تبيد » .

قائمة كتب للقراءة

ABRAHAM, HENRY J.

Justices and Presidents: A Political History of Appointments to the Supreme Court, 2nd ed., Oxford University Press, 1985

BOWEN, CATHERINE D.

Miracle at Philadelphia: The Story of the Constitutional Convention, May to September 1787, Little, Brown and Co., 1986

BUSH, ROD, ed.

The New Black Vote: Politics and Power in Four American Cities, Synthesis Publications, 1984

ELAZAR, DANIEL J.

American Federalism: A View from the States, 3rd ed., Harper and Row, 1984

EPSTEIN, DAVID F.

The Political Theory of "The Federalist," University of Chicago Press, 1984

EPSTEIN, LEON

Political Parties in the American Mold, University of Wisconsin Press, 1989

FISHER, LOUIS

Politics of Shared Power, 2nd ed., Congressional Quarterly, Inc., 1985

FRIEDMAN, LAWRENCE M.

American Law: An Introduction, W.W. Norton and Co., Inc., 1985

FRISCH, MORTON J., ed.

American Political Thought: The Philosophic Dimension of American Statesmanship, 2nd ed., F.E. Peacock Publishers, Inc., 1983

GALAMBOS, LOUIS, ed.

The New American State: Federal Bureaucracies and Policies Since World War II, Johns Hopkins University Press, 1987

GRABER, DORIS

Mass Media and American Politics, 3rd ed., Congressional Quarterly, Inc., 1988

GREENSTEIN, FRED

Leadership in the Modern Presidency, Harvard University Press, 1988

JEWELL, MALCOLM E. and SAMUEL C. PATTERSON

The Legislative Process, 4th ed., Random House, Inc., 1985

LINEBERRY, ROBERT L.

Government in America: People, Politics and Policy.
4th ed., Scott, Foresman and Co., 1989

LUNCH, WILLIAM M.

The Nationalization of American Politics, University of California Press, 1987

O'BRIEN, DAVID M.

Storm Center: The Supreme Court in American Politics. W.W. Norton and Co., Inc., 1986

PAINE, THOMAS

Common Sense, The Rights of Man, and Other Essential Writings of Thomas Paine.
New American Library, 1984

PATTERSON, SAMUEL C.

A More Perfect Union: Introduction to American Government, 4th ed., Brooks/Cole, 1989

POLSBY, NELSON and AARON WILDAVSKY

Presidential Elections: Contemporary Strategies of American Electoral Politics.
7th ed., Free Press, 1988

PRITCHETT, C. HERMAN

Constitutional Civil Liberties, Prentice-Hall, 1984

RIPLEY, RANDALL

Congress: Process and Policy, 4th ed., W.W. Norton and Co., Inc., 1988

ROSSITER, CLINTON, ed.

The Federalist Papers, by Alexander Hamilton, James Madison and John Jay.
New American Library, 1961

SMITH, HEDRICK

The Power Game: How Washington Really Works, Random House, 1988

SORAUF, FRANK J. and PAUL A. BECK

Party Politics in America, 6th ed., Scott, Foresman and Co., 1988

VAN HORN, CARL E.

State of the States, Congressional Quarterly, Inc., 1989

WILSON, JAMES Q.

American Government: Institutions and Policies, 4th ed., D.C. Heath and Co., 1989

WOLL, PETER, ed.

American Government: Readings and Cases, 9th ed., Little, Brown and Co., 1987